الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع:...../ق.ع.إ/2018

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf :...../D.S.E/2018

الموضـــوع

دور هيئات الدعم الحكومي في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة (ANSEJ – CNAC).(2007-2017).

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي.

إعداد الطلب:

-لطرش عبد الرؤوف.

الأستاذ المشرف:

- جنان عبد الحق.

السنة الجامعية: 2017-2018

شكر وعرفان

أشكر الله عز وجل

الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع،

وأمدني بالهمة والمثابرة والدعم من أجل المواصلة.

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور "جنان عبد الحق"

الذي وافق الإشراف علي ولم يبخل بالنصائح والإرشادات وأدعو ا من الله

أن يوفقه إلى مزيد من النجاح كما لا أنسى جميع الأساتذة الأفاضل

الذين صبروا معنا حتى بلغنا المراد،

وكذلك موظفي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية

بسكرة، من السيد المدير إلى ابسط عامل،

خاصة السيد " حمادي عصام"،

وأخيرا أشكر كل من قدموا لي يد العون وإلى كل من ساعدني

لإتمام هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة أو

دعوة صادقة.

الإهـــداء

إلى من قال فيهما الرحمان: " ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما"

إلى والدي العزيز حفظة الله .... و إلى التي تستحق رسم حروفها على جدار

قلبي بصفاء روحها... إلى التي أراها في نفسي أعز من نفسي، إلى أمي الغالية

حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى أخوتي و إلى أبناء إخوتي

إلى أصدقائي و رفقائي خاصة إبراهيم ، أنور ، أيمن ، دخي ،

مهدي ، زكريا ، عبد الحكيم ، فيصل ، محمد ، فريد ، سمير

إلى كل زملائي في دفعة 2017-2018.

إلى كل من هو في قلبي و نسيه قلمي.

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان.	الصفحة
1	تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.	15
01	تصنيف الموظفين حسب الرتبة والجنس بوكالة بسكرة.	87
02	الملحقات التابعة لوكالة بسكرة.	88
03	الهيكل المالي للتمويل الثنائي.	93
04	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي.	95
05	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي.	95
06	الملفات الممولة حسب الملحقات التابعة لوكالة بسكرة.	100
07	تطور المشاريع الممولة حسب النشاطات خلال فترة 2007-2017 .	102
08	تطور المشاريع الممولة حسب الجنس.	104
09	تطور الموافقات البنكية على مشاريع الوكالة حسب البنوك خلال الفترة 2007-2017.	107
10	نسب تطور الموافقات البنكية على مشاريع الوكالة حسب البنوك خلال الفترة 2007-2017.	108
12	تطور المشاريع الممولة حسب طريق نوع التمويل.	110
13	التّوزيع الإداري للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.	113
14	التركيبة المالية.	115
15	تطور الموافقات البنكية على مشاريع الوكالة حسب البنوك خلال الفترة 2007-2017	117
16	تطور عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق حسب قطاعات النشاط من 2007 إلى 2017.	119
17	تطور عدد مناصب الشغل التي وفرها الصندوق حسب قطاعات النشاط من 2007 إلى 2017.	121
18	توزيع القروض الممنوحة من طرف الصندوق وكالة بسكرة خلال الفترة 2007-2017.	123

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان.	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمصالح فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في بسكرة.	89
02	مسار عملية المرافقة في بداية المشروع.	98
03	مسار عملية المرافقة في مرحلة التوسيع.	99
04	الملفات الممولة حسب الملحقات التابعة لوكالة بسكرة.	101
05	تطور المشاريع الممولة حسب النشاطات خلال فترة 2007-2017 .	103
06	نسبة الاستفادة من المشاريع حسب الجنس.	106
07	تطور الموافقات البنكية على مشاريع الوكالة حسب البنوك خلال الفترة 2007-2017.	107
08	نسب تطور الموافقات البنكية على مشاريع الوكالة حسب البنوك خلال الفترة 2007-2017.	108
09	تطور المشاريع الممولة حسب طريق نوع التمويل.	110
10	**الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة وكالة بسكرة.**	112
12	تطور الموافقات البنكية على مشاريع الوكالة حسب البنوك خلال الفترة 2007-2017	118
13	نسب تطور عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق حسب قطاعات النشاط من 2007 إلى 2017.	120
14	نسب تطور عدد مناصب الشغل التي وفرها الصندوق حسب قطاعات النشاط من 2007 إلى 2017.	122
15	نسب توزيع القروض الممنوحة من طرف الصندوق وكالة بسكرة خلال الفترة 2007-2017.	124

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات

العنوان.	الصفحة
البسملة.	–
شكر وعرفان.	–
الإهداء.	–
قائمة الجداول.	I
قائمة الأشكال.	II
فهرس المحتوى.	III-III
المقدمة.	أ-ز
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**2-44**
المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**3**
المطلب الأول : مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.	**3**
المطلب الثاني : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**6**
المطلب الثالث : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**16**
المبحث الثاني: خصائص وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها.	**20**
المطلب الأول : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**20**
المطلب الثاني : المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**22**
المطلب الثالث : أنواع وأشكال المؤسسات لصغيرة والمتوسطة.	**26**
المبحث الثالث : صيغ ومصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**31**
المطلب الأول : تعريف وأهمية التمويل.	**31**
المطلب الثاني : خصائص ومخاطر التمويل.	**33**
المطلب الثالث: مصادر التمويل الكلاسيكية.	**35**
المطلب الرابع : الطرق الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**39**
الفصل الثاني: الآليات الوطنية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**47-83**
المبحث الأول : إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**48**

المطلب الأول : وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	**48**
المطلب الثاني: والهياكل المنشأة تحت إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**49**
المبحث الثاني: الوكالات الداعمة والممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**55**
المطلب الأول : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM).	**55**
المطلب الثاني: وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI) والوكالة الوطنية لتطوير(تنمية) الإستثمار (ANDI).	**58**
المطلب الثالث: وكالة التنمية الاجتماعية(AND) والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME).	**61**
المبحث الثالث : صناديق الدعم والتمويل ودورها في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**64**
المطلب الأول : صندوق الزكاة.	**64**
المطلب الثاني : صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR).	**67**
المطلب الثالث : الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC).	**69**
المبحث الرابع: البرامج الداعمة والمساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**72**
المطلب الأول : البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي.	**72**
المطلب الثاني: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.	**75**
المطلب الثالث: برنامج ميدا MEDA.	**79**
الفصل الثالث: دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بسكرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.	**125-85**
المبحث الأول: ترتيبات تمويل إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكالة بسكرة.	**86**
المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكالة بسكرة.	**86**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل وكالة بسكرة.	**89**

المطلب الثالث: إستراتيجية عمل الفرع.	**90**
المبحث الثاني: شروط التأهيل وصيغ التمويل الحديثة وتقييم حصيلة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.	**91**
المطلب الأول: شروط التأهيل للوكالة.	**91**
المطلب الثاني : صيغ التمويل الحديثة التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.	**93**
المطلب الثالث : تقييم حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى غاية 2017.	**100**
المبحث الثالث: ترتيبات تمويل إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة بسكرة.	**112**
المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة بسكرة.	**112**
المطلب الثاني: التركيبة المالية والامتيازات التي يقدمها الصندوق.	**115**
المطلب الثالث: حصيلة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.	**117**
الخاتمة العامة.	**129-127**
قائمة المراجع.	**137-131**
الملاحق.	**-**
الملخص.	**-**

المقدمة

تمهيد:

يتجه الواقع العالمي في ظل المتغيرات الحالية بشكل ملموس نحو دعم المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، فالمنظمات الدولية بنشاطاتها المتنوعة والواقع التطبيقي في مختلف بلدان العالم يظهران بجلاء أن هذا القطاع يعتبر قطاعاً هاماً تتمحور حوله وتتكامل معه باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في مزيج تنموي يستهدف بالدرجة الأولى الارتقاء بالاقتصاد الوطني لأي دولة، ليصبح اقتصاداً قويا.

وفي إطار التوجه الاقتصادي الذي تبنته أغلب الدول النامية للنهوض باقتصادياتها والمتمثل في الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية لما تتميز به من مرونة عالية في العمل والقدرة في زيادة معدلات النمو، والمساهمة في رفع الكفاءة الإنتاجية، والمساهمة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، والتنافسية في عالم سريع الحركة يتصف بالتجديد والتغيير المستمر لأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى توفير مناصب عمالة من مصادر متنوعة، وبالتالي التخفيف من البطالة.

والجزائر كغيرها من الدول النامية مرت بتحولات ومراحل حيث تميزت بعد الاستقلال بالاعتماد على المؤسسات العمومية والمجمعات الضخمة التي ساعد في إنشائها وتطورها الارتفاع في أسعار البترول آن ذاك، واستمر ذلك إلى غاية الأزمة البترولية العالمية التي شهدت انخفاضا محسوساً في أسعار البترول.

وبما آن الجزائر من بين الدول المعتمدة على الإيرادات البترولية جعلها تفكر في خطة جديدة للإنعاش الاقتصادي كبديل عن البترول، فاهتدت إلى إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الكبيرة التي توالت نتائجها الهزيلة من سنة إلى أخرى، وتقسيمها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة فتحت المجال للخواص بذلك، وهذا انطلاقا من تيقنها بأنه لا توجد وسيلة تنموية في الوقت الراهن أنجح من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والدليل على ذلك تجربة العديد من الدول التي استطاعت النهوض باقتصادها من خلال الاعتماد على هذه المؤسسات.

حيث سعت إلى وضع الأسس التنظيمية، التشريعية والمالية وحتى السياسية لإرساء قواعد هذا التوجه وتحفيزه، وترقيته لأداء الدور المنوط به.

ورغم هذا لايزال هذا القطاع يعاني عدة مشاكل أبرزها مشكل التمويل لما يحمله من صعوبات في البحث عن مصادر التمويل اللازمة، وخصوصاً في مرحلة الانطلاق، فكثيرا ما تعتمد هذه المؤسسات على الأموال الخاصة، أو على القروض العائلية، ذلك أن الحصول على القروض المصرفية يستوجب فضلاً عن دراسة جدوى المشروع، توفر ضمانات كافية والتي نادراً ما تكون متاحة، ناهيك عن هؤلاء الذين يجتنبون مطلقاً الاقتراض المصرفي لأسباب دينية.

وكغيرها من الدول أدركت الجزائر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادها ولعلاج الكثير من المشاكل والظواهر الاقتصادية تدخلت من خلال الوكالات والهيئات المالية التي تلعب دورا هاما في تمويل ودعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها ما يدعم هذه المؤسسات بالاشتراك مع البنوك التقليدية ومنها ما يساهم في تمويلها دون الاشتراك مع البنوك، فلجأت الجزائر إلى إقامة وزارة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهتم بتهيئة المحيط الملائم لترقية نشاطها، كما اعتمدت على برامج لتأهيلها وتحضيرها لبيئة أكثر تنافسية من خلال دعمها ومساعدتها على إعادة بناء وتطوير وظائفها قصد الوصول إلى المستوى التنافسي محليا وخارجيا، وفي إطار هذه الدراسة تطرقنا إلى الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لمساهمتها الايجابية في تطوير هذا القطاع.

من خلال ما سبق يمكننا بلورة الإشكالية الأساسية الآتية: " **ماهو دور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟**".

❖ **التساؤلات الفرعية:**

وانطلاقاً من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية :

- ما هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ما هي الطرق المتبعة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- هل تعتبر القروض أداة فعالة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ما هو دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في حل مشكلة التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

❖ **الفرضيات:**

إن تحليل الموضوع تحليلاً سليماً يقودنا لبعض الفرضيات الهامة التالية التي سنعتمدها في دراستنا :

- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص التي تجعلها ذات أهمية كبيرة وذات دور فعال في الاقتصاد.
- تعتبر عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العملية الأكثر أهمية في دفع هذه المؤسسات للنمو والتطور.
- عملت الحكومة الجزائرية على إقامة مجموعة من الهياكل الداعمة والممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك في سبيل تطويرها وترقيتها وتحسين أساليب تمويلها.
- هناك العديد من المصادر والأساليب التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعتبر التمويل المصرفي أحد أهم هذه المصادر.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

- الرغبة الشخصية في دراسة بعض هيئات وصناديق الدعم التي ساهمت في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- نقص الإحاطة بالجوانب المختلفة لهذا الموضوع.
- تسليط الضوء على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي اكتسب أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي كونه مجال حديث في الجزائر.

❖ **أهداف البحث:**

من أبرز أهداف هذه الدراسة:

- معرفة الخصائص وأهمية التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على مصادر التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتياجاتها والمشاكل التي تعاني منها في هذا المجال.
- الاطلاع على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والإجراءات التي قامت بها الدولة في سبيل دعمها.
- إعطاء لمحة عن هيئات التمويل والدعم التي تساهم في ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقييم مدى مساهمة هيئات الدعم في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- معرفة المكانة التي تحتلها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في إزاحة العوائق التمويلية التي تقف أمام تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ **أهمية الدراسة :**

سنحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز الخصائص التي تجعل من هذه المشروعات إحدى أهم استراتيجيات النمو الاقتصادي الفعال، وأهميتها والدور الذي تلعبه في تحقيق التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي، والتعرف على أهم الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر بهدف

ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذلك سنتعرف من خلال هذه الدراسة على دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وعلى مساهمتهما في إنشاء المشروعات الصغيرة والوقوف على أهم النتائج المحقق في إطار الوكالتين.

❖ **منهج الدراسة:**

اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية والتي تتناسب مع طبيعة الموضوع والمتمثلة في:

1. **المنهج الوصفي:** اعتمدنا عليه في استعراض الإطار النظري للدراسة المطروحة، أي الجانب المرتبط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها ومكانتها وأهميتها .
2. **المنهج التحليلي:** اعتمدنا عليه في تحليل الإحصائيات المتعلقة بهيئات الدعم واعتمدنا عليه أكثر في الجانب التطبيقي للدراسة من اجل تحليل البيانات الإحصائيات المتعلقة بالهيئات التي هي محل الدراسة.

❖ **وسائل جمع البيانات :**

تعددت الوسائل والأدوات المستعملة في استكمال هذا البحث حيث تمثلت في:

- المراجع المتمثلة في الكتب والمجلات والدوريات والمقالات والمنشورات.
- الهيئات الرسمية كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- الرسائل والدراسات البحثية.
- المواقع الاليكترونية (شبكة الانترنت).
- الجريدة الرسمية.

❖ **صعوبات الدراسة:**

تمثلت الصعوبات في تناقض الإحصائيات في مختلف المراجع، عدم الحصول على المعلومات والإحصائيات الكافية لإنجاز الدراسة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بسبب النظام المتبع من قبل الصندوق والذي يقتضي بعدم منح تلك المعلومات، وكون الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أكثر الهيئات استقطابا للشباب، ليس لها الوقت الكافي للتعامل مع الطلبة الباحثين.

❖ **الدراسات السابقة :**

هناك العديد من الدراسات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها وأهميتها وكذلك التي دعم وتمويل هذا القطاع وترقيته، أما الدراسات التي تعرضت لدور هئيات الدعم والتمويل في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر قليلة، لذلك اعتمدنا الدراسات الآتية:

✓ **الدراسة الأولى:**

إلياس غقال، تمويل المؤسسات المصغرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ – دراسة حالة وكالة بسكرة – مذكرة ماجستير غير منشورة في قسم العلوم اقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008-2009، استهدفت هذه الدراسة إلى تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

✓ **الدارسة الثانية:**

أحمد بن قطاف، أهمية حاضنات أعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر،مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر،2007.

حاولت هذه الدراسة إبراز مدى أهمية إبداع التكنولوجي في دعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

❖ **هيكل الدراسة:**

من خلال هذه الدراسة قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول:

- ✓ **الفصل الأول:** تطرقنا فيه إلى دراسة نظرية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقمنا من خلال ذلك بالتعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها وكذا المشاكل التي تواجهها، كذلك قمنا بالتطرق إلى طرق ومصادر تمويلها الكلاسيكية والحديثة منها.
- ✓ **الفصل الثاني:** قمنا بتقسيم الفصل إلى أربعة مباحث، حيث قمنا بالتطرق إلى إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعمل على ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما في المبحث الثاني فقد قمنا بالتعرف على الوكالات الداعمة والممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تعرفنا على الصناديق إنشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبحث الثالث، أما المبحث الرابع فقد خصصناه إلى التعرف على البرامج التنموية والمؤهلة التي تساهم في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ **الفصل الثالث:** خصصنا هذا الفصل إلى الدراسة التطبيقية بتسليط الضوء على الوكالات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فتناولنا في المبحث الأول دراسة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكالة بسكرة (ANSEJ)، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لدراسة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة بسكرة(CNAC) ودورهما في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الأول

تمهيد:

في ظل التحولات الاقتصادية والتغيرات المعاصرة يتجه الاقتصاد العالمي إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساندتها، لأنها تعتبر قطاع هام تتمحور حوله وتتكامل معه باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى النهوض بالاقتصاد الوطني لأي دولة لما لها من قدرة على تعبئة الموارد وتحقيق أعلى قيمة مضافة وإحداث التحول في علاقات وقيم العمل والإنتاج.

حيث يتفق جميع الاقتصاديين على أهمية الدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير فرص عمل وتنويع الصادرات، فهي تعتبر من أهم الوسائل الفعالة لإحداث الانتعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفها وقدرتها على المنافسة وغزو الأسواق الأجنبية، من هنا يكون من الملائم الوقوف على ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث مفهومها وخصائصها وأهميتها، إضافة إلى المشكلات التي تعترضها وعلى هذا الأساس، والإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحدياتها ومشاكلها ومصادر تمويلها.

المبحث الثالث: صيغ ومصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزء من المؤسسة الاقتصادية ككل والتي تظهر كأداة فعالة وبديل حقيقي، حيث إعطاء مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضع حدود فاصلة بينها وبين باقي المؤسسات يخص بالقبول شؤون تطورها وترقيتها حيث يختلف تعريفها من دولة إلى أخرى حسب إمكانيتها وقدراتها الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول : مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

لقد تطورت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر ثلاث مراحل أساسية:

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 1979/1962:**

لقد كانت حوالي 98 % من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين قبل الاستقلال وكانت تلك التي تعود إلى الجزائريين محدودة على المستوى العددي وعلى المستوى الاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة...، وبعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركّة الاقتصادية الأمر الذي جعل الدولة تصدر قانون التسيير الذاتي ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات منذ 1971 (الأمر رقم 62/20 الصادر في 1962/08/21 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، والمرسوم رقم 62/02 الصادر بتاريخ 1962/10/22 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة والمرسوم رقم 62/38 بتاريخ 1962/11/22 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة...) كشكل من أشكال إعادة تشغيلها وتسييرها وأصبحت تابعة للدولة وفي ظل تبني الخيار الاشتراكي وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي، على حساب القطاع الخاص، واعتماد سياسات الصناعات المصنعة وما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مرافقة في القطاعات الاقتصادية، فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، ومحدودية المؤسسات

المملوكة للقطاع الخاص وقد أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة خلال هذه الفترة التي شهدت محاولات تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر.[1]

❖ **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 1993/1980:**

منذ بداية الثمانينيات بدأت سياسات اقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية، وقد كان المخططان الخماسيان الأول (1984/1980)، والثاني (1989/1985) يجسدان مرحلة الإصلاحات في ظل استمرار الاختيار الاشتراكي، وإعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص، والتراجع عن سياسات الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة فصدرت العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة سواء القوانين المتعلقة بالاستثمار (القانون المؤرخ في 1982/08/21) أو القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية (المرسوم 80/242 المؤرخ في 04 أكتوبر 1988) والإجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات (المرسوم 88/192 المؤرخ في 04 أكتوبر 1988) ونتيجة لزيادة حاجة الجزائر للمساعدات الائتمانية من المؤسسات النقدية والمالية الدولية وتطور علاقتها معها اعتبارا من سنة 1989 بتطبيق بعض الإصلاحات صدر العديد من القوانين التي تعد بداية لهذا التوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا وتجلي ذلك في العديد من القوانين التي تهيئ الإطار العام لخوصصة المؤسسات العامة وتحفيز القطاع الخاص والتقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني.

وقد شهدت هذه الفترة تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في العديد من الأنشطة المرتبطة باقتصاديات الانفتاح وتأثرت نسبة هامة منها سلبا، وخاصة تلك التي تمارس أنشطة إنتاجية بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990، وتحرير التجارة الخارجية واستقلالية المصارف التجارية وتحرير

[1] صالحي صالح، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد3 جامعة فرحات عباس، سطيف ، 2004، ص26.

الأسعار وخاصة أسعار الصرف وما رافقها من تخفيض لقيمة العملة الوطنية وتزايد خسائر الصرف بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ثم صدور قانون الاستثمار في المرسوم التشريعي الصادر بتاريخ 1993/10/05 والذي يهدف إلى ترقية الاستثمار وإتاحة المزيد من حرية والمساواة بين المتعاملين الوطنيين الخواص والأجانب والتقليص في آجال دراسة الملفات وإجراءات إنجاز العقود، وتسريع التحويلات، وتعزيز الضمانات الخ ..واستمرت الإجراءات المماثلة بعد سنة 1993، وقد كان لهذه التحولات تأثيرات هامة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مابعد 1994:**

لقد شهدت هذه الرحلة تحولات عميقة للانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد انفتاح يلعب فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورا محوريا، وقد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من خلال التزام الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى (01 أفريل 1994 /31 ماي 1995) وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة (31 مارس 1995 إلى 1 أفريل 1998)، وعقدت مجموعة من الاتفاقات مع البنك الدولي من أهمها برنامج التعديل الهيكلي بسنة 1998 لمدة سنتين، وأتاحت هذه العلاقة مع المؤسسات الدولية تخفيف أزمة المديونية الخارجية بعقد اتفاق إعادة جدولة جزء من الديون الجزائرية وإعادة هيكلة بعضها الآخر، وأدت من جهة أخرى إلى تطبيق منظومة من السياسات النقدية والمالية والتجارية والاقتصادية التي أدت إلى خوصصة الكثير من المؤسسات العامة، وساهمت في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة والمجالات المرتبطة باقتصاديات الانفتاح، الأمر الذي جعل الدولة تتخذ العديد من الإجراءات لاحتواء الآثار السلبية وتفعيل الجوانب الإيجابية التي تساعد على تطور المؤسسات الاقتصادية سواء تعلق الأمر ببرامج التأهيل الاقتصادي أو المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأمر رقم 01/03 الصادر في 20 أوت 2001)، (القانون التوجيهي رقم 01/18 الصادر بتاريخ 2001/12/12 المراسيم الصادرة سنة 2003 المتعلقة بالمشاتل ومراكز التسهيل

وغيرها، المراسيم الصادرة في ديسمبر 2003 المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأشكال الدعم والاستفادة في إطار الآلّة الجديدة) المراسيم الرئاسية والتنفيذية في جانفي 2004).[1]

المطلب الثاني : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

سيتم في هذا المطلب عرض مختلف التعاريف التي تبنتها بعض الدول والهيئات الدولية والجهوية، لكن قبل هذا سنقوم بتناول أهم مشكلات التي تعيق وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لنتنقل إلى أهم المعايير المتفق عليها لتحديد تعريف لهذه المؤسسات، وفي الأخير نقوم بعرض مجمل الخصائص التي تنفرد بها بهذه المؤسسات.

أولا: إشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

تختلف الآراء حول تحديد مفهوم دقيق، شامل وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى باختلاف إمكانياتها وقدراتها، وكذا ظروفها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي. كل هذه العوامل تشكل صعوبات تحول دون ذلك:[2]

- **العوامل الاقتصادية:** تتمثل في ما يلي:[3]

1- اختلاف مستويات النمو الاقتصادي: ويتمثل في التطور اللامتكافئ بين مختلف البلدان من حيث مستويات نموها الاقتصادي، إذ أن المشاريع الصغيرة في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة واليابان وألمانيا أو أي بلد صناعي أخر قد تعد كبيرة في البلدان النامية، كما إن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي تتباين بين مدة لأخرى.

[1] صالحي صالح، **مرجع سابق**، ص 27-28.

[2] بربيش السعيد، طبيب سارة، **الملتقى الوطني الأول حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، كلية علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة،8-9 أفريل 2002، ص03.

[3] عدنان حسين يونس، رائد خيضر عبيس، **دور حاضنات الأعمال في تطوير المشاريع الصغيرة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص ص 10-11.

فيما يمكن أن نسميها بالمشاريع الكبيرة قد تصبح مشاريع صغيرة أو متوسطة في المدة لاحقة كما يؤثر المستوى التكنولوجي الذي يحدده بدوره على وفق أحجام المشاريع الاقتصادية ويعكس التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي.

2- **تنوع الأنشطة الاقتصادية:** إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المشاريع ويميزها من فرع لأخر، فالمشاريع التي تعمل في الصناعة غير المشاريع التي تعمل في التجارة، و تخلف المشاريع التي تنشط في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات كما تختلف أيضا تصنيفات المشاريع الصغيرة من قطاع لأخر لاختلاف الحاجة إلى العمالة ورأس المال فالمشاريع الصناعية تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لإقامة إستثمارتها أو التوسع فيها، وتحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة ومؤهلة ومتخصصة الأمر الذي لاتتطلبه المشاريع التجارية أو الخدمية، أما على المستوى التنظيمي فأن المشاريع الصناعية تحتاج إلى هيكل تنظيمي أكثر تعقيدا من ذلك المستخدم في المشاريع التجارية والخدمية بغية التحكم في أنشطتها المعقدة، وتحديد المهام بدقة لاتخاذ القرارات المختلفة إذ تستخدم المشاريع الخدمية والتجارية هيكلا يتسم بالبساطة وسهولة اتخاذ القرارات وتوحد جهة الاصداره.

3- اختلاف فروع النشاط الاقتصادي:

يختلف النشاط الاقتصادي وتنوع فروعه، فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة التجزئة وتجارة الجملة وأيضا على مستوى الامتداد ينقسم إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية، والنشاط الصناعي بدوره ينقسم إلى فروع عدة منها الصناعة الاستخراجية،التحويلية..الخ.

وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية إليه أو أحد فروعه وذلك بسبب تحديد الأيدي العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار، فالمؤسسة الصغيرة في مجال الصناعية التعدينية قد تكون كبيرة في مجال تجارة التجزئة أو الصناعات الغذائية.

- **العوامل التقنية:** تتمثل في مستوى اندماج المؤسسات ذاتها، فإذا كانت المؤسسات في بلد ما أكثر اندماجا، فإنّ عملية إنتاج كافة الأجزاء تتم في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم هذه المؤسسات نحو الكبر، وعلى العكس من ذلك فإذا كانت عملية الصنع مجزئة وموزعة على عدد من المؤسسات المستقلة عن بعضها والمتكاملة، سيؤدي إلى ظهور وحدات إنتاج صغيرة أو متوسطة.
- **العوامل السياسية:** تتمثل في مدى اهتمام السلطات بهذا القطاع، ويظهر ذلك خاصة عندما تريد الدولة توجيه ومساعدة القطاع.[1]

ثانيا: معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن المعايير التي يتم الاعتماد عليها في وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن تقسيمها إلى نوعين، فهناك المعيار الكمي والمعيار النوعي، ففي بعض الأحيان يتم استعمال المعيار الأول وفي أحيان أخرى يتم استعمال المعيار الثاني في وضع تعريف لها ولكن الصعوبة تكمن في اختيار المعيار المناسب بينهما.[2]

❖ **المعايير الكمية:** تعتبر المعايير الكمية أحد أهم المعايير التي يمكن استخدامها في وضع تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتخص هذه المعايير المؤشرات الاقتصادية، التقنية أو النقدية.

1- **معيار عدد العمال:** يعتمد هذا المعيار على حجم العمالة في تحديد صنف المؤسسة، فهناك شبه اتفاق على أنه من بين أهم المعايير التي تميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن غيرها. إلا أنه يوجد اختلاف كبير بين الدول المتطورة والنامية فيما يتعلق بتطبيق هذا المعيار، فالمؤسسة الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان قد تكون متوسطة آو كبيرة في دول أخرى من جهة، ومن جهة أخرى قد يواجه هذا المعيار صعوبة في تصنيف المؤسسات من حيث عدد العمال لان العبرة ليست في العدد

[1] عمر فرحات، الملتقى الوطني حول **إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، يومي 07/06 ديسمبر 2017، ص7

[2] عمر ثليجي، **الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، كلية علوم التسيير،جامعة الأغواط ،8-9 أفريل 2002، ص05.

وإنما في الطاقة الإنتاجية، فقد تكون مؤسسة صغيرة كفاءتها الإنتاجية أعلى من مؤسسة أخرى متوسطة فيها عدد اكبر من اليد العاملة، إن الاستناد إلى هذا المعيار فقط لا يعكس الوضع الحقيقي لحجم المؤسسة، لأن العمالة ليست هي العنصر الوحيد في عملية خروج المنتج، فقد تكون هناك مؤسسات كبيرة برأس مال ضخم وعدد محدود من العمال[1].

2- **معيار رأس المال:** يعد رأس المال المستثمر في المنشأة من المعايير الكمية في تحديد وتصنيف المشاريع الصغيرة عن المشاريع الكبيرة فضلا عن قيمة الأصول الثابتة للمشاريع إذ يعد هذا المعيار معيارا أساسيا في العديد من البلدان للتمييز بين المشاريع، وهناك العديد من التعاريف التي تستند إلى هذا المعيار في تعريفها للمشاريع، وفي دراسة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير تم تصنيف مشاريع الأعمال الصغيرة وفقا لمعيار رأس المال المستثمر فيها فهو يتراوح ما بين (3500) دولار و(35000) دولار، أما على صعيد الدول المجلس تعاون الخليجي فقد حددت لجنة المال والاستثمار المنبثقة عن تنشيط الحركة الاقتصادية في الكويت مفهوما للمشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي لا يتجاوز رأس المال المستثمر فيها عن (675000) دولار، في حين اعتمدت بريطانيا على تقرير بولتون في تحديد حجم المشاريع الصغيرة وفق هذا المعيار بحث لا يتجاوز حجم الأموال المستثمرة عن (8) مليون جنية استرليني.[2]

❖ **المعايير النوعية:** رغم الاستخدام الكبير للمعايير الكمية إلا أن هناك من الباحثين من يرتكز على المعايير النوعية لتصنيف مثل هذا النوع من المشاريع.

تسمى أيضا المعايير النظرية، السوسيولوجية أو التحليلية، وباعتبار المعايير الكمية غير كافية، لتوضيح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة، فإنه يتم إدراج معايير نوعية تبرز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أدق، فهي مجموعة من المؤشرات التي

[1] *بربيش السعي، طبيب سارة* ، **مرجع سابق**، ص03.

[2] عدنان حسين يونس، رائد خيضر عبيس، **مرجع سابق**، ص14.

تم تحديدها لتعبر عن صفات أو خصائص معينة، متى ما توفرت اعتبرت المؤسسة صغيرة متوسطة أو كبيرة وليس من الضروري توفرها جميعا، ولكن من المهم توفر بعضها.[1]

1- **المعيار القانوني:** يتوقف الشكل القانوني للمشاريع على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيه وطريقة تمويله، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأس مالها كبيرا مقارنة مع المشاريع الفردية ووفقا لهذا المعيار تقع المشاريع الصغيرة في نطاق المشاريع الأفراد ومشاريع العائلية أو التضامنية ومشاريع التوصية بالأسهم والمحاصة، يمكن تصنيف المشاريع حسب هذا المعيار تبعا للعدد الأشخاص الذين يوظفون أموالهم في هذه المشاريع ونظرا للمخاطر المحتملة لهذا التوظيف لذا يتوجب على الشخص الذي يريد إنشاء مشروعه ومع رغباته أخذا بنظر الاعتبار الآثار المترتبة على الشكل القانوني سواء ما يتعلق بالضرائب أم درجة السيطرة على المشروع أم القدرة على اتخاذ القرارات.[2]

2- **المعيار التنظيمي:** ينقسم إلى:

- **المعيار التنظيمي:** تصنف المؤسسة صغيرة ومتوسطة وفقا لهذا المعيار إذا اتسمت بخاصتين أو أكثر من الخواص التالية: الجمع بين الملكية والإدارة، قلة مالكي رأس المال، ضيق نطاق الإنتاج وتركزه في سلعة أو خدمة محددة، الاعتماد بشكل كبير على المصادر المحلية للتمويل.
- **معيار الاستقلالية:** تعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كانت مستقلة ماليا على الأقل بنسبة تساوي أو تفوق 20% .
- **معيار الحصة السوقية:** يهدف لتحديد حجم المؤسسة بالاعتماد على وزنها داخل السوق فهناك علاقة طردية بين حجم المؤسسة وحصتها السوقية بصفة نظرية، فكلما زادت الحصة السوقية للمؤسسة اعتبرت كبيرة، والعكس صحيح.

---

[1] قريشي محمد الأخضر، بوزيد عصام، طيبي عبد اللطيف، **الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، كلية علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط ،8-9 أفريل 2002، ص04.

[2] عدنان حسين يونس، رائد خيضر عبيس، **مرجع سابق**، ص17.

أما في الجزائر فان مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يكن معروفا إلا بعد دخول هذه الأخيرة في الإصلاحات الاقتصادية وبالضبط بعد توقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000 اضطرت الجزائر إلى اللجوء لهذا النوع من المؤسسات وخاصة بعد توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2002، والشروع في تطبيقها سنة 2005.[1]

ثالثا: مختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- الولايات المتحدة الأمريكية:

اعتبر الكونغرس الأمريكي عام (1953) المشروع الصغير "بأنه ذلك المشروع الذي يتمتع بملكية وإدارة المستقلة، ويعتبر ذو تأثير محدود في القطاع الذي يعمل فيه.[2]

2- الإتحاد الأوروبي:

يرى الاتحاد الأوروبي أن المشروع يعد صغيرا في حالة توافر الشروط التالية :

- تمويل لا يزيد عن 20 مليون جنية إسترليني.
- صافي رأس المال لا يزد عن 10 مليون جنية إسترليني.
- عدد الموظفين لا يزيد عن 250 موظفا.[3]

3- **تركيا:** هناك غياب شبه كامل في التوافق بين التعاريف المقترحة من قبل مختلف الوكالات والمؤسسات العامة في تركيا، حيث يبدو أن لكل منها تعريفا خاصا بها نأخذ مثلا: التعريف المعمول به لدى المؤسسة الوطنية للإحصاء والذي طرحته في البداية المؤسسة الوطنية للتخطيط، وهو يُقسم المؤسسات إلى الفئات الثلاثة التالية:

[1] ا.د بربيش السعيد، طبيب سارة ، **مرجع سابق**، ص04.

[2] إلهام فخري، **التسويق في المشاريع الصغيرة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص17.

[3] مصطفى يوسف كافي، **ريادة الأعمال و إدارة المشاريع الصغيرة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن – عمان، 2016، ص37.

✓المؤسسات الصغرى: 9-1 عمّال.

✓المؤسسات الصغيرة: 49-10 عاملا.

✓المؤسسات المتوسطة: 99-50 عاملا.[1]

1- ألمانيا:

تتبنى ألمانيا وهي إحدى دول الإتحاد الأوربي عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسند في ذلك إلى بعض المعايير الكمية والنوعية، فيما يلي سنعرض أهم التعاريف:

- المؤسسات الصغيرة هي كل منشأة تمارس نشاطا اقتصاديا ويقل عدد العمال من مائتي عامل.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي "ذلك المشروع الذي يعمل به أقل من تسعة وأربعون عامل.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي لا تعتمد في تمويلها على السوق المالي، ويتم إدارتها من قبل مستثمرين مستقلين يعملون بصفة شخصية ويتحملون كل الأخطار وتصنيف المؤسسات في ألمانيا إلى ما يلي:

- المؤسسة المجهرية : من فرد إلى 5 أفراد.
- المؤسسة الصغيرة: من 6 أفراد إلى 20 فردا.
- المؤسسة المتوسطة: من 21 إلى 100 شخص.
- المؤسسة الكبيرة: من 101 فأكثر.[2]

2- **كندا** : تعرفها بأنها مستثمرات تجارية هدفها الربح وهي تضم أقل من 500 عامل بحصيلة سنوية تقدر بـ 50 مليون دولار على الأقل، وهذه المؤسسات تمثل 96% من المؤسسات في كندا، أي ما يقدر بـ 4. 1 مليون مؤسسة حسب إحصائيات سنة 2004.[3]

---

[1] عبد الجليل شليق، خالد مدخل، **دور حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تجربة الجزائر)**، المؤتمر الدولي الأول للإدارة والعلوم الإنسانية2017 حول: نحو تطوير آفاق التعاون العلمي بين الأمم وبناء القدرات البحثية لدى الشباب ورواد التنمية، كوالالمبور-ماليزيا ، يومي15-17 يوليو 10-06-2017، ص3.

[2] رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص26.

[3] بن حمم عبد الله، **تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير تسيير الدولي للمؤسسات تخصص: تسويق، جامعة تلمسان، 2010 ص 87.

3- **تعريف مصر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تعددت التعاريف في جمهورية مصر حسب الجهة الصادر عنها التعريف، ومن أهمها وأكثرها استعمالا:

- **تعريف وزارة التخطيط المصرية:** تعرف هاته الوزارة المؤسسات الصغيرة بأنّها المنشآت التي بها أقل من خمسين عاملا، على أن يؤخذ في الاعتبار أسلوب الإنتاج المستخدم.
- **تعريف بنك التنمية الصناعية:** في سنة 1982 قدم هذا البنك المنشأة الصناعية الصغيرة على أنّها تلك المنشأة التي قيمة رأس المال الثابت المستثمر في الآلات والمعدات بها لا يزيد عن 350 ألف جنيه مصري وارتفع هذا الحد على 420 ألف جنيه عام 1983 وإلى نصف مليون عام 1984.
- **تعريف وزارة الصناعة المصرية:** وتعرف الصناعات الصغيرة على أنّها المنشآت الصناعية التي يزيد عدد عمالها عن مائة شخص ولا يزيد رأسمالها المستثمر في الآلات والمعدات عن نصف مليون جنيه بعد استبعاد المباني والأرض.

من خلال التعريفات السابقة نلاحظ أنّها اهتمت بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا قد يرجع إلى الاهتمامات الاقتصادية للسلطات المصرية ورؤيتها في هذا المجال.[1]

4- **فرنسا:** المؤسسات الصغيرة المتوسطة هي كل المؤسسات الذي لا يزيد عدد عمالها عن 250 عامل، وهي تضم المؤسسات الصغيرة جدا والتي لا يفوق عدد عمالها 20 عامل (وتضم بدورها المؤسسات المجهرية Micro entreprises التي توظف أقل عن 10 عمال)، المؤسسات الصغيرة (من 20 إلى 49 عامل)، والمؤسسات المتوسطة (من 50 إلى 249 عامل).[2]

[1] طالبي خالد، **دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص التمويل الدولي والمؤسسات النقدية والمالية، جامعة منتوي قسنطينة 2010- 2005، ص 7.

[2] بن حمم عبد الله، **مرجع سابق** ، ص 63.

5- **تعريف الجزائر**[1]: تعتمد الجزائر في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التعريف الوارد في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 08/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ الموافق ل 2001/12/12، والذي يعد مرجعا لكل برامج وتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات وإعداد معالجة الإحصاءات المتعلقة بهذا القطاع، وفي المادة الرابعة جاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي " تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و / أو الخدمات، تشغل من واحد إلى مائتين وخمسين شخصا، وأن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليارين دج، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دج، وتستوفي معايير الاستقلالية ".

يركز هذا التعريف على ثلاث مقاييس وهي :

- ✓**المستخدمون** : عدد العاملين الإجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة .
- ✓**الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة** : هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدته 12 شهرا.
- ✓**المؤسسة المستقلة** : كل مؤسسة لا تملك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخر.

[1] عبد الجليل شليق، خالد مدخل، **مرجع سابق**، ص4.

تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الميزانية
مؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 250	200 مليون إلى مليارين دج	من 100 إلى 500 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون دج	أقل 100 مليون دج
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون دج	أقل من 100 مليون دج

Source: ministere de PME , actes des assises nationales PME , 2004 , p01

✓**تعريف المؤسسة المتوسطة** : بأنها مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخصا ويتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون ومليارى دج، أو تلك التي تتراوح حصيلتها الإجمالية بين 100 و500 مليون دج.

✓**تعريف المؤسسة الصغيرة** : بأنها مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 شخص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 200 مليون دج، أو لا تتجاوز حصيلتها الإجمالية 100 مليون دج.

✓**تعريف المؤسسة المصغرة** : بأنها مؤسسة تشغل من 01 إلى 09 أشخاص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 20 مليون دج، أو لا تتجاوز حصيلتها 10 ملايين دج .

وفي أخير نلخص أنه بالرغم من اختلاف وجهات النظر حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير التفرقة بينها وبين المؤسسات الكبيرة إلا أن المختصين أجمعوا على أن معيار عدد العمال هو انجح وأكثر استخداما من طرف الدول في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لسهولته وبساطته.

المطلب الثالث:أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن صفة الانتشار الجغرافي التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجعل منها محركا رئيسيا للتنمية المحلية ما من شأنه تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية عديدة على المستوى المحلي من بينها ما يأتي:

1- **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من الجانب الاقتصادي:** يمكن توضيح الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من الجانب الاقتصادي من خلال النقاط التالية:

أ- **توفير فرص العمل** : يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا مهما بالنسبة للاقتصاديات الوطنية لأنه يقدم مساهمة كبيرة في خلق فرص العمل، فهي مصدر لغالبية فرص العمل في الكثير من البلدان .

ب-**دعم الصادرات** : تلعب المؤسسات الصغيرة دورا مؤثرا في دعم الصادرات من خلال سد جزء من الطلب المحلي وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير إنتاج المؤسسات الكبيرة لما تتميز به من ميزات نسبية ووفورات اقتصادية أو من خلال تصدير منتجاتها مباشرة حيث تساهم بذلك بتوفير العملة الصعبة أيضا.[1]

ت-**جذب المدخرات المحلية:** تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستقطاب الأموال والمدخرات الصغيرة المحلية وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، كون تكاليف إنشاء هذه المؤسسات لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة من جهة وانخفاض درجة المخاطرة في الاستثمارات الصغيرة من جهة أخرى.

ث-**استغلال الموارد المحلية:** تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استغلال الموارد المحلية العاطلة لأن طلب هذه المؤسسات على رأس المال محدود، ومن ثم فإن المدخرات القليلة قد تكون كافية لإنشاء مشروع، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج و سد حاجيات المناطق المحلية.

[1] عبد الجليل شليق، خالد مدخل، **مرجع سابق** ،ص6.

ثّم إن هذه المؤسسات باستغلالها الموارد الموجودة في المناطق المحلية ستؤدي إلى ترشيد قوى العرض و الطلب في أسواق السلع والخدمات من خلال تنويع تشكيلة المنتجات وانخفاض الأسعار.

ج- **المساهمة في التمويل المحلي:** تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا مدرا لإيرادات معتبرة لخزينة الجماعات المحلية تستخدم في تنمية محيطها من هياكل قاعدية وخدمات تزيد من جذب الاستثمارات.[1]

ح- **الإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي مع الصناعات الكبرى** حيث تؤدي هذه المنشات دورا ملحوا في مجال تنويع هيكل الصناعة.

فهي تقوم بإنتاج السلع التي تحتاجها الأسواق المحلية فضلا عن المكونات والاجرات التي تحتاجها الصناعات الكبيرة وتقوم بدور الصناعات المغذية لها وعلى سبيل المثال تتعامل شركة (جينيرال موتورز) مع أكثر من (30000) مورد من الصناعات الصغيرة، وتتعامل شركة رينو الفرنسية مع أكثر من(50000) مورد من هذه الصناعات.

خ- **قدرتها على الابتكار والتجديد** وعلى استيعاب التكنولوجيا المتطورة، وتحقق فعالية الاستثمار فيها من خلال استجابتها للتغيير مع هذه المستجدات.

د- **تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية:** تتميز المنشات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بقدرتها على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية وتتمتع بالمرونة في التوطن والتنقل بين الأقاليم المختلفة في القطر الواحد، الأمر الذي يسهم في إيجاد مجتمعات إنتاجية في المناطق النائية، مع العمل على إعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى، التخفيف من مشكلات تلوث البيئة.

كما هو الحال في عدد من الدول المتقدمة مثل كندا وعدد من دول المجموعة الأوروبية وكذلك

[1] عناني ساسية، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية (دراسة حالة ولاية قالمة)**، في مقالة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة قالمة، العدد 16 ديسمبر 2014، ص95.

الحال في الدول النامية مثل مصر والهند.[1]

2- **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من الجانب الاجتماعي:** إلى جانب الدور التنموي الاقتصادي المحلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تؤدي هذه المؤسسات دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية من الجانب الاجتماعي، و يمكن توضيح هذا الدور من خلال النقاط التالية:

أ- **تحقيق التوزيع العادل للدخل:** إن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المناطق يمكن من جعل النشاط الاقتصادي قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد، ويعمل على خلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر على مستوى كامل جهات الدولة، بحيث لا يكون التركيز على المناطق الكبرى وإهمال بقية المناطق الأخرى.

ب-**نشر الوعي الصناعي:** يتحقق ذلك من خلال إعطاء فرصة كبيرة لقطاع عريض من أفراد المجتمع لتعلم الكثير في المجال الصناعي، فهي بذلك تعمل على تنمية القدرات الذاتية للأفراد وزيادة وعيهم بأهمية القيام بأنشطة صناعية تتماشى مع احتياجات المجتمع المحلي.

ت-**تلبية الاحتياجات المحلية:** إن من خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها تنشط في المحيط المتواجدة به وبالتالي ترتبط بالسوق المحلي، وتساهم في تلبية احتياجات سكان المحيط من السلع والخدمات التي ترتبط بأذواقهم، ويتحقق ذلك بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة بحكم قربها من المستهلكين.

ث-**التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية:** تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية المحلية، و يظهر ذلك من خلال جذب الفئات التي تعاني من البطالة، و تتيح

[1] احمد عارف العساف، محمود حسين الوادي ،حسين محمد سمحان، **الأصول العلمية والعلمية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص44.

لهم فرصة عمل مما ينعكس عليهم بالنفع الكبير، فعدم وجود فرص عمل لهم يؤدي إلى انتشار الآفات الاجتماعية التي تؤثر على الاقتصاد الوطني ككل[1]

ج- **مساهمتها في التنوع الثقافي :** حيث تستطيع المؤسسات الحفاظ على خصوصية الأقليات المتواجدة في بلدان أخرى كالمهجر وغيره، هكذا توجد المحلات التجارية والمطاعم العربية والإسلامية أو المطاعم اليابانية أو الصينية.

ح- **أهمية المؤسسات بالنسبة لأصحابها :** تنبع أهمية المؤسسات الصغيرة لأصحابها بما تقدمه لهم من فوائد ومنافع عدة ومن أهمها استثمار المهارات الإبداعية الكاملة وتحقيق دخل مستمر كما تحسن المستوى الاجتماعي والاندماج مع المجتمع.[2]

[1] عناني ساسية، **مرجع سابق** ،ص95.

[2] عبد الجليل شليق، خالد مدخل، **مرجع سابق** ،ص6.

المبحث الثاني: خصائص وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم موارد التنمية الاقتصادية وهي لا تقل أهمية عن المؤسسات الكبيرة التي بدأت في شكل PME ذات طابع شخصي أو عائلي، هذا ما زاد الاهتمام أكثر بها من خلال دعمها خاصة و أنها تتمتع بالعديد من الخصائص، ناهيك عن بعض المشاكل التي تعيقها.

المطلب الأول : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمتاز المؤسسات الصغيرة المتوسطة بعدة خصائص نذكر أهمها:

1. **بساطة الهيكل التنظيمي:** تعتبر هاته النقطة، نقطة ضعف من وجهة نظر معينة، إلاّ أنّه يمكن اعتبارها نقطة إيجابية من جانب آخر خاصة في اكتساب موقع تنافسي فهي لا تعتمد على كثافة التنظيم المتّسم بالنمط البيروقراطي الذي يتطلّب مستويات تنظيمية متعددة، مثلما هو الحال في المؤسسات الكبرى، والذي يكون عادة مصدراً للملل وعدم تحفيز للعامل، أما الحجم الصغير والمتوسط فيسمح للعمال الموجودين في قاعدة التنظيم بالاقتراب من مركز القرار مما يزيد في تحفيزهم.
2. **سهولة الإنشاء والتنفيذ:** وهذا راجع إلى أنّه بإمكان أي شخص عادي، حتّى لو لم يكن يملك مؤهلات علمية، أن يقيم مشروعا خاصاً به، وحتّى إن كان هناك عدة ملاّك فإن تأسيس مؤسسة صغيرة أو متوسطة سيكون من دون شك أيسر من إنشاء مؤسسة كبيرة، فأصاحب هذه المؤسسات يستطيعون الحصول على التراخيص والأوراق اللاّزمة من دون صعوبات تذكر، وبدون الحاجة إلى دراسات ووثائق معقّدة.[1]
3. **العمالة الكثيفة والتكنولوجيا البسيطة:** إن التكنولوجيا المستخدمة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة ملائمة لإمكانية البلدان النامية حيث تكون مكثفة للعمل وبسيطة وتكلفتها منخفضة والمهارات العمالية بسيطة فتنخفض الحاجة إلى تدريب العمال.

[1] طالبي خالد، **مرجع سابق**، ص 11.

4. **توفير الخدمات للصناعات الكبرى:** تستجيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمتطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة (منتجات معينة، يد عاملة) حيث تتم هذه العملية عن طريق عقود تسمى التعاقد بالباطن.[1]
5. **الطابع الشخصي والمباشر:** ويتمثل ذلك بقلة عدد العاملين فيها مما يؤدي إلى وجود نوع من الألفة والعلاقة الطيبة والمباشرة بين هذا المشروع والعملاء دون (بروتوكولات) وتقديمات ورسميات وإلى حدوث علاقات مودة وصداقة .
6. **القدرة على التفاعل والمرونة مع المحيط الاستثماري:** يمتاز هذا النوع من المشاريع بسرعة التحول إلى إنتاج السلع والخدمات التي تتناسب مع التغيرات الجارية في السوق.

يعرف هذا النوع من المرونة بالمرونة الوظيفية، كما تتصف بسهولة وسرعة تغيير تركيبة القوى العاملة وتكييف الإنتاج حسب الحاجات والرغبات المتجددة للمستهلكين وذلك بالاعتماد على المهارات الشخصية لصاحب المشروع والعاملين فيه بسبب استخدامهم لآلات بسيطة قابلة لإنتاج أكثر من سلعة مما يساعدها على التغلب على التقلبات الدورية أو الدورات الاقتصادية.

7. **إنتاج السلع ذات الفرص التصديرية:** إن بعض المشاريع الصغيرة تقوم بإنتاج السلع ذات فرص تصديرية مما يؤدي إلى الحصول على النقد الأجنبي وكذلك تؤدي إلى خلق قيمة مضافة للمنتجات والثروات الوطنية وخلق فرص استثمارية أخرى تحتاجها هذه المشاريع وأيضا تشكل الأرضية الصلبة للاقتصاد الوطني في مواجهة المؤثرات السلبية والانتكاسات مثل (التضخم، الكساد) إذ تؤثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة أقل من المشاريع الكبيرة بالتقلبات الاقتصادية كما أنها تلعب دورا محوريا في عملية التحول الاقتصادي إلى بعض البلدان إلى اقتصاد السوق.[2]

---

[1] وسام عبران، **محددات منح القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة الماجستر في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص التمويل المصرفي، جامعة العربي التبسي-تبسة 2015- 2016، ص 7.

[2] عدنان حسين يونس ،رائد خيضر عبيس ، **مرجع سابق**، ص ص 43-45.

8. **سهولة التأسيس:** تتميز هذه المشاريع بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها.

مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل تلك الشركات أو المؤسسات ومن ثم أداة فاعلة لجذب مدخرات الأفراد وتوظيفها في المجال الإنتاجي كما تتميز بسهولة إجراءات تكوينها وتتمتع بانخفاض مصروفات التأسيس والمصروفات الإدارية نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي وجمعها في اغلب الأحيان بين الإدارة والتشغيل.[1]

المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى العديد من المشاكل التي تعرقل نشاطها وتحد من إمكانية استمرارها، وترد هذه المشكلات إلى اعتبارات بعد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة عن الحجم الأمثل الذي يحقق وفرات داخلية وخارجية وعلى نحو يدفع بقدراتها التنافسية إلى الأعلى، إن هذه المشاكل ناتجة عن تغير الظروف الاقتصادية ومشاكل اليد العاملة والضغوط التنافسية إضافة إلى ذلك نجد مشاكل التسويق والإدارة والإنتاج والتخزين وغيرها، وقد يكون اكبر مشكل تتعرض له هذه المؤسسات سواء الصغيرة أو المتوسطة وحتى كبيرة الحجم إلا أنها أكثر حدة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أرباحها بشكل كبير لدرجة توقف المؤسسة، وفيما يلي نبين جملة من المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات.

1- المشاكل الضريبية: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتعرض لأعباء ضريبية ثقيلة سببها:

- إن نسبة الضريبة هي نفسها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة مع استفادة هذه الأخيرة من ميزات اقتصاديات الحجم.

[1] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة و دورها في عملية التنمية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2012، ص 19.

- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على التمويل الذاتي وهو محدود مع ضعف مقدرتها على الحصول على القروض بسبب الضمانات وهذا لا يحقق وفرات ضريبية لان الفائدة تعتبر مصاريف لغايات الضريبة.
- نقص خبرة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأساليب التي تحقق وفرات ضريبية.
- هناك أيضا مشكلة صعوبة مسك دفاتر الحسابات المنظمة مما يدفع مصالح الضرائب إلى الاعتماد على التقدير الجزافي والذي عادة ما يكون مبالغ فيه أو يصعب على أصحاب هذه المؤسسات إثبات عكس ذلك مما قد يعرض المشروع ككل للتوقف هروبا من الأعباء الضريبية.

2- **مشاكل الضرر أو العطل في الممتلكات:** إن ممتلكات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في الأبنية والآلات والمخزون عرضة لعدة أخطاء طبيعية أو مفتعلة كالحريق، السرقة، الفيضانات والزلازل وغيرها، إن خسارة وتضرر الممتلكات تمثل عبئا ماليا ثقيلا يؤدي إلى تعطل مصالحها لعدم قدرتها على تحمل الخسائر المفاجئة نظرا لمحدودية رأس المال.

3- **النمو الغير مسيطر عليه:** كل مؤسسة صغيرة ومتوسطة تسعى إلى تحقيق مستويات عالية من النمو ولكن النمو يجب أن يكون مخططا ومسيطر عليه لان التوسع يتطلب رؤوس أموال جديدة تأتي من الأرباح المحتجزة أو من الأموال الخاصة لصاحب المؤسسة ولا تحبذ هنا أموال الاقتراض، وحتى يكون التوسع مجديا يجب أن يصاحب بتغييرات جوهرية في أسلوب العمل، حجم المخزون إجراءات الرقابة المالية والعمالة، كذلك يتطلب التوسع تغيرات في الخبرات الإدارية حيث إن زيادة حجم العمل وتعقيداته يتطلب إدارة ذات كفاءة عالية لحل المشاكل المواكبة لهذه التغييرات.[1]

4- ضعف مستوى التمويل: ترتبط درجة نشاطها بمستوى التمويل البنكي فهي بذلك مرتبطة بالنظام البنكي من حيث مصادر تمويلها، لكن غالبا ما تجد عراقيل تعترضها على مستوى هذا الأخير، وتبقى السمة

[1] رابح خوني، رقية حساني، **مرجع سابق**، ص ص72- 80.

السلبية الكبيرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي أنها أكثر عرضة للفشل والاندثار، أو التصفية والغلق مقارنة بالأعمال الكبيرة بكثير، وهذا التهديد قائم على مدى حياة العمل الصغير، إلا أنّه أعلى في سنوات التأسيس الأولى، فالدراسات عن الأعمال الصغيرة في كل الدول المتقدمة تبين بأنه من كل 1000 عمل صغير يقام 50 % لا تبقى لأكثر من سنة ونصف،وأن 20 % منها فقط تبقى لأكثر من عشرة سنوات.

وليس كل "الغلق" هو نتيجة الفشل، فقد يحصل لأسباب أخرى، إلاّ أن النسبة الأكبر منه هي نتيجة عدم رغبة أصحابه من الإبقاء على العمل بسبب الخسائر المالية التي يعرضهم لها، مما يضطرهم لتصفيته.

وتنحصر أسباب ذلك عموماً في :

–تكاليف إنتاجية، إدارية، تمويلية عالية.

– تأثر متحيز سلباً بحالة الاقتصاد.

– قدرة محدودة على امتصاص آثار المخاطر المالية.

– صعوبة تكوين احتياطات مالية للنمو.

– الحاجة لاستخدام الأرباح للاستخدام الشخصي.

– محدودية الأرباح التي يحققها العمل الصغير.

– تأثير الضرائب على المبالغ المتبقية.

– التردد في التوسع ماليا.

5- **مشكل العقار** :يبقى العقار في الجزائر رهين العديد من المؤسسات والهيئات التي تزايدت مع مرور الزمن مما يجعل المستثمر يجد نفسه أمام غياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي 20، ذلك أن معظم المؤسسات التي استفادت من الأراضي التي أقامت عليها نشاطها الإنتاجي لا تملك عقد الحيازة، والذي يعتبر وثيقة ضرورية تشترطها مختلف الإدارات الأخرى كالبنوك والضرائب والجمارك ومصالح التأهيل للاستفادة من بعض الامتيازات والخصومات ورغم قيام السلطات العمومية وتكفلها بحل المشكلة من خلال تشريع وإصدار قوانين خاصة بعقود الملكية إلاّ أن حساسية المشكلة جعل عملية المعالجة ثقيلة وبطيئة وأنها لا تزال تراوح مكانها.

6- **اليد العاملة غير المؤهلة** :إن من المهام السامية التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استقطاب اليد العاملة، لكن غالباً ما تكون هذه اليد قليلة الخبرة، ضعيفة التأطير العلمي والفني.[1]

7- **المشاكل المتعلقة بالانفتاح التجاري:** إن سياسات التحرير التجاري للاقتصاد الوطني، التي ترافقت مع سياسات تكييف هيكلي للانتقال من اقتصاد مسير إداريا في إطار المذهبية الاشتراكية إلى اقتصاد انفتاح تجاري في إطار المذهبية الليبرالية الجديدة، قد أدى إلى نمو آليات الترييع وأشكال الفساد التي انعكست على المؤسسات الإنتاجية الخاصة والعامة بحّث ترتفع معدلات الأرباح في الأنشطة التجارية والاقتصادية غير الأساسية مما أثر بشكل خطّر على نمو وتطوير المنظومة الإنتاجية التي ترتكز على تثمين المزايا النسبية للاقتصاد الجزائري.[2]

8- **التسويق:** يعتمد حجم الإنتاج على سعة الأسواق المحلية وهناك عوامل معينة تتحكم في قدرة الأسواق على استيعاب كامل السلع مثل عدد السكان ودخول الأفراد، والسلع المنافسة وهذه الأمور غائبة عن

[1] عماد العيد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين العراقيل والمساهمة في التّنمية السوسيواقتصادية. – دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، في مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية ، المجلد 1, العدد 1 ،جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، ص ص 181، 190.

[2] صالحي صالح، **مرجع سابق** ،ص41.

اهتمام المشروعات الصغيرة إضافة لعدم معرفتها بوسائل التسويق والترويج، واعتمادها على الوسطاء في تصريف منتجاتها.

9- **الحوادث والأمن الصناعي:** بسبب الجهل بقواعد الأمن الصناعي ومستلزمات السلامة المهنية لدى العاملين وأرباب العمل أيضا فضلا عن العوامل النفسية والإجهاد الذي يصيب العامل إضافة إلى ظروف العمل القاسية.

10- **المواد الأولية:** تأتي صعوبة الحصول على المواد الأولية بسبب اعتماد تلك المشروعات على المواد الأولية المستوردة فضلا عن المحلية بسبب إنتاجها لسلع بديلة عن السلع المستوردة، وتتضح هذه المشكلة عند ارتفاع أسعار المستوردات فيصعب على هذه المشروعات الحصول على كميات كبيرة.

11- **ارتفاع التكلفة:** حيث تفتقر هذه المشروعات إلى أنظمة السيطرة على التكلفة وهي تنظر إلى زيادة الأجور كسب رئيسي للتكلفة المرتفعة .[1]

المطلب الثالث : أنواع وأشكال المؤسسات لصغيرة والمتوسطة:

توجد في الحياة الاقتصادية العديد من أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تختلف في أنماط ومجالات أنشطتها الاقتصادية، وحجم أعمالها، وإمكانياتها المادية، ولكثرة الاختلافات فيما بينها، فإنها تصنف إلى أشكال مختلفة يمكن توضيحها كمايلي:

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدة معايير نذكر منها:

أولا: حسب المعيار القانوني

و تنقسم حسب هذا المعيار الى:[2]

[1] مصطفى يوسف كافي، **المرجع السابق**، ص ص58-60.

[2] حياة براهمي, نبيلة جعيجع، **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تخفيض معدات البطالة بالجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011، ص09.

1- **مؤسسات فردية:** وهي مؤسسة يملكها ويديرها فرد واحد يقوم باتخاذ جميع القرارات وفي المقابل يحصل على أرباح وهو المسؤول عن جميع التزامات وديون المؤسسة.

2- **مؤسسات الشركات:** وهي التي تعود ملكيتها لأكثر من شخصين، وتنقسم الى:[1]

- **شركات أشخاص:** يقوم هذا النوع من الشركات على اعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين أطراف وتشمل شركات التضامن، شركات التوصية البسيطة، شركات المحاصة.

- **شركات أموال:** أثر لاعتبار الشخصي فيه بمعنى السعي نحو تحقيق أكبر قدر من أموال، ورأسمالها مقسم إلى أسهم قابلة للتداول وتضم شركات التوصية بأسهم وشركات المساهمة.

-**شركات التضامن:** تعتبر هذه الشركات من أهم شركات التضامن إذ يقدم فيها الشركاء حصصا قد تكون متساوية أو تختلف في القيمة من شريك إلى آخر حيث في هذا النوع من الشركات يكون المتعاملين فيها متضامنين في التزامات الشركة اتجاه الغير وقد يفوق ما يقدمونه من حصص ليشمل ممتلكاتهم الخاصة غير الحصص المقدمة وتعتبر هذه أهم ميزة في هذه الشركة.[2]

ثانيا: تصنيف المؤسسات حسب المعيار الاقتصادي:[3]

1- حسب طبيعة النشاط:

يمكن تصنيف المؤسسات في شكل قطاعات، ثلاثة قطاعات، وهي القطاع الأولي، والقطاع الثانوي وأخيرا قطاع الخدمات، وهذه القطاعات، يمكن تقسيمها إلى مجموعات فرعية حسب الاحتياجات والأغراض من ذلك، وتقسم عموما إلى مجموعات محددة بدقة حسب المنتجات (السلع والخدمات) المعدة من طرف المؤسسة.

---

[1] نوال ثلجة معلوف، **المعاملة الضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عرض وتحليل على ضوء التشريع الضريبي الجزائري)**، الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 18-19 أفريل 2012،ص4.

[2] ناصر دادي عدون، **إقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 1998، ص ص 55-56.

[3] كربوش محمد، **إستراتجية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم التسيير تخصص: علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013- 2014 ،ص 13.

– المحاسبة الوطنية الجزائرية، تصنف المؤسسات إلى قطاعات مؤسساتية، وتنظمها حسب نشاطها إلى ثلاثة حالات:

– **في شكل قطاعات:** وهي مجموعة المؤسسات التي تمارس نفس النشاط الرئيسي.

– **في شكل فروع:** تصنيف محاسبي لكل وحدات الإنتاج التي تنتج نفس المنتوج.

– **في شكل شعب:** تشمل الشعبة جميع النشاطات من الأعلى (المواد الأولية)، إلى الأسفل (التسويق) والتي تشارك في خلق المبيعات لبعض أنواع المنتجات.

أو يمكن تصنيفها:

أولا– مؤسسات فلاحيه: تضم المؤسسات المتخصصة في الزراعة بمختلف فروعها ونشاطاتها مثل تربية المواشي والنشاطات المتعلقة بالأرض والموارد الطبيعية .

ثانيا – مؤسسات صناعية: وهي التي تقوم بإنتاج سلع جديدة انطلاقا من المواد واللوازم المختلفة القابلة للاستهلاك، التي تتحصل عليها من الغير أو حتى تستخلصها من الطبيعة .

ثالثا – مؤسسات خدماتية: وتشمل مختلف الأنشطة التي لا توجد في النوعين السابقين مثل المؤسسات الحرفية، النقل بمختلف فروعه، الصحة وغيرها.

2– **حسب الأهمية :**

حجم المؤسسة يمكن أن يقاس بطرق مختلفة، باستعمال عدة معايير أهمها عدد العمال ورقم الأعمال السنوي والقيمة المضافة والأرباح المحققة وقيمة التجهيزات الإنتاجية، الخ، ولكن المعايير الأكثر استخداما تتمثل في عدد العمال، والقيمة المضافة.

- **عدد العمال:** يسمح هذا المعيار بالتمييز بين المؤسسات الصغيرة، والتي توظف ما بين 03 و330 عامل، والمؤسسات الكبرى التي توظف أكثر من 330 عامل.
- **رقم الأعمال:** يعطينا هذا المعيار فكرة عن أهمية العمليات التجارية للمؤسسة أو المجموعة مع زبائنها.
- **القيمة المضافة:** تشكل القيمة المضافة المقياس الحقيقي للقيمة التي تم خلقها من طرف المؤسسة، ويعد هذا المعيار أكثر دلالة من معيار رقم الأعمال، من الناحية النظرية.
- **نتيجة الاستغلال:** وهو الفائض المحقق من طرف المؤسسة، قبل انتقاص كل من رأس المال التقني والتمويل.[1]

ثالثا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علم أساس أسلوب العمل:

ويندرج ضمن هذا المعيار أنواع التالية:

- **المؤسسات غير مصنعة:** وتجمع هذه المؤسسات بين نظام إنتاج العائلي والنظام الحرفي ويعتبر أول إنتاج موجه لاستهلاك الذاتي أما الثاني فيقوم به حرفي أو مجموعة من الحرفيين.[2]
- **المؤسسات المصنعة:** وهي تجمع بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة التي يختلف عن صنف المؤسسات الغير المصنعة من حيث تقسيم العمل وتعقيد العمليات إنتاجية واستخدام أساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة ومن حيث درجة اتساع أسواقها.[3]

[1] كربوش محمد، **مرجع سابق**، ص 14.

[2] ليلى لواشي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير في العلوم اقتصادية، (غير منشورة) ، كلية الحقوق العلوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر،2004-2005، ص،45

[3] محمد الصالح زويتة،**أثر التغيرات اقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة) ، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص، 22.

رابعا: شكل المؤسسات حسب طبيعة المنتجات

من خلال هذا التصنيف نميز ثلاث أنواع رئيسية :

- **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:** يتمثل نشاط المشاريع الصغيرة ضمن هذا التصنيف في إنتاج السلع الاستهلاكية مثل المنتجات الغذائية، والملابس، النسيج والصناعة الجلود وغالبا ما يعتمد هذا النوع من المنتجات الاستهلاكية في الأساس على مواد الأولية المحلية والمستلزمات الوسطية المنتجة في صناعات أخرى كما تعتمد هذه المشاريع على استعمال تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة الاستخدام لليد العاملة.

- **مؤسسات إنتاج السلع الوسطية:** وهي المشاريع التي تهتم بالإنتاج السلع التي تستخدم كمواد أولية في الصناعات أخرى مثل الصناعات الميكانيكية والكهربائية والبلاستيكية ومواد البناء .....الخ.

- **مؤسسات المنتجة للسلع النهائية من الأدوات والمعدات:** وهذه المشاريع تتطلب تكنولوجيا أكثر تطورا ويد عاملة مؤهلة ورأس مال أكبر مقارنة بالصناعات السابقة وهذا النوع من الصناعات يوجد بكثرة في البلدان المتقدمة[1].

[1] عدنان حسين يونس، رائد خيضر عبيس ، **مرجع سابق**، ص ص 24-25.

المبحث الثالث: صيغ ومصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن تطور مفهوم التمويل أصبح ملحوظا، وقد كان هذا التطور من المستلزمات الضرورية للتغلب على التحديات المتزايدة التي تواجه الأفراد والمؤسسات الاقتصادية مثل ازدياد حدة المناقشة والتطور التكنولوجي وكذا التدخل الحكومي المباشر وغير المباشر في النشاط الاقتصادي، ولكن يمكن مواجهة هذه المشاكل عن طريق تدعيم العلاقة بين البنك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم تشكيلة من المنتجات لهذه المؤسسات والتي تتمثل أساسا في القروض.

وتمنح القروض سواء لأشخاص طبيعيين أو معنويين بهدف وتمويل مشاريعهم الاستثمارية التي لها أهمية بالغة في الاقتصاد القومي.

المطلب الأول: تعريف وأهمية التمويل.

سنقوم أولا بإعطاء تعاريف متعددة عن التمويل، ومن ثم سنعرض أهمية هذا أخير في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: تعريف التمويل:

يعرف التمويل بمعناه الاقتصادي على أنه مجموعة الطرق والوسائل المالية وجميع القرارات التي تتخذها الإدارة المالية، لجعل استخدام الأموال استخداما اقتصاديا بما في ذلك الاستخدامات البديلة.

ويعرف كذلك أن توفير النقود في الوقت المناسب، أي وقت الذي تكون فيها المؤسسة في أمس الحاجة إلى أموال، كما يوفر التمويل الوسائل التي تمكن الأفراد والمؤسسات على الاستهلاك والإنتاج وذلك في فترات زمنية معينة.

كما يمثل التمويل عصب المؤسسة، ومن أهم مسؤوليات الإدارة المالية وذالك لتغطية احتياجاتها المالية وضمان استمرارية النشاط وعدم التعرض لها للعجز الذي يمكن أن يفضي إلى التصفية والإفلاس.

- ✓ كذالك وبصفة عام هو تدفقات نقدية ومالية مختلفة لصالح الأفراد والمؤسسات بغرض إنتاجي واستهلاكي ويستند لمصدرين:
- ✓ الأول عبارة عن موارد نقدية ومعروضات ناتجة عن إدخارات في شكل توظيفات سائلة.
- ✓ يعرف بأنه توفير الأموال والسيولة النقدية من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك[1].
- ✓ كما يعرف أنه مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة، وحسن استخدامها من جانب الإفراد والمؤسسات والأعمال.
- ✓ يمكن تعريف التمويل على أنه البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقييم تلك الطرق والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب نوعية وكمية واحتياجات ومتطلبات المؤسسة من الناحية المالية .[2]
- ✓ كما يعتبر التمويل النواة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في توفير مستلزماتها الإنتاجية وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها لهذا حاول الباحثون إبراز أهمية الوظيفة التمويلية وأثرها على المؤسسات الاقتصادية.

وفي تعاريف أخرى يجمعون على أن التمويل يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء مشروع خاص أو عام، ويقصد به الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع).

[1] ميثم صاحب عجام، **نظرية التمويل**، دار النهران، 2001، ص ص، 28 -31.

[2] رابح الزبيري،"**التمويل و تطور قطاع الفلاحة في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 1988، ص 8-30.

أما النظرية الحديثة تعتبر التمويل هو تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة فيما بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة تكلفة والعائد.

ثانيا: أهمية التمويل: لتمويل أهمية كبيرة نبرزها في النقاط التالية:

- ✓ يساعد على إنجاز المشاريع المعطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.
- ✓ تسريح الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها
- ✓ يساهم في تحقيق رغبة المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات.
- ✓ يعتبر التمويل كوسيلة سريعة معطلة وأخرى جديدة والتي تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- ✓ بشكل عام التمويل هو الدورة الدموية للمؤسسة ويجب أن تضخ الأموال بدقة في القنوات المختلفة في تحقيق الأهداف التشغيلية الإستراتيجية .

ونظرا لأهمية التمويل فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني بها المؤسسة ذلك أنها المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والموافقة لبيعة المشروع الاستثماري المستهدف واختيار حسنها، واستخدامها استخداما أمثلا لما يتناسب وتحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة وبدون مخاطر مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة، وأن قرار اختيار طرق التمويل يعتبر أساس السياسة المالية حيث يرتبط بهيكل رأس المال وتكلفته إذ يختار البديل يكلف المؤسسة أقل ما يكن[1].

المطلب الثاني: خصائص ومخاطر التمويل.

هناك عدة خصائص وعدة مخاطر ومن أهمها:

[1] دنان موفق عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، مؤسسة الوراقة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 35.

أولا:خصائص التمويل.

إن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من مختلف المصادر تتميز بالخصائص التالية:

الاستحقاق: يعني أن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من التمويل لها فترة زمنية وموعد محدد ينبغي سدادها فيه بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.

الحق على الدخل: يعني أن مصدر التمويل له الحق الأول في الحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها من سيولة أو دخل المؤسسة.

الحق على الموجودات: إذا عجزت المؤسسة على تسديد التزامات من خلال السيولة أو الموجودات المتداولة تلجأ إلى استخدام الموجودات الثابتة، وهنا يكون الحق الأول لمصدر التمويل في الحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها قبل تسديد أي التزامات أخرى.

الملائمة: تعني أن تنوع مصادر التمويل وتعددها يعطي للمؤسسة الفرصة في اختيار المصدر التمويلي الذي يناسب المؤسسة في الوقت والقيمة والشروط والفوائد[1].

ثانيا: مخاطر التمويل.

قد تواجه المؤسسات أثناء عملية تمويل مشاريعها عدة مخاطر تكون سببا في تعطيلها أو سببا في زيادة تكاليف الإنجاز، والتي تتبناها المؤسسة من قبل، وتنقسم هذه المخاطر عموما إلى ثلاثة أنواع:

1- المخاطر الفني: وهي تلك المخاطر التي تنبع من حقيقة أن مهارة المنتج قد لا تتناسب مع طموح خططه.

ومن أجل ذلك فإن بالرغم من الوسائل المعروفة فإن المنتج قد يفشل في عمل الشيء المرغوب فيه، لأنه غير مؤهل فنيا لاستخدام عناصر الإنتاج، خاصة التعامل مع الآلات الحديثة.

[1] فريد يعدل، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 111.

أو إذا نجح في عمله فإنه قد يستهلك موارد أكثر من تلك التي حددها، وهذا هدر للموارد وبالتالي يلحق بالمنتج خسائر لم تكن في الحسبان.

لذا تركز المصانع على الفنيين المهرة في العمليات الإنتاجية التي تقوم بها حتى ولو كانت تشغيلهم عالية[1].

2- **المخاطر الاقتصادية:** وهي تلك المخاطر الناجمة عن أسباب اقتصادية بحتة، وتنقم إلى نوعين:

أ- خطر انخفاض الطلب على المنتج الذي تم تمويله، مما يعني عدم الحصول على مورد مالي يسدد من خلاله أقساط التمويل وباقي الالتزامات المالية الأخرى.

ومن الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض الطلب عن السلعة المنتجة، أو الخدمة كثيرة ومتعددة، نذكر منها: المنافسة، انخفاض الدخل، نوعية السلع والخدمات المقدمة... الخ.

ب- مخاطر عدم كفاية عرض الموارد اللازمة لصنع المنتج المخطط له، وبالتالي قد لا يتمكن من إنتاجه.

3- المخاطر المادية: وهي تلك المخاطر التي قد تتلف بعض السلع المادية التي هي ناتج العمل الذي مولناه، فنحن في هذه الحالة لا نستطيع أن نسدد المبالغ التي اقترضناها مما يلحق بنا خسارة، أي تكاليف إضافية.

والأمثلة على هذا النوع من المخاطر كثيرة ومتعددة، ومنها تلف المخزون من الطعام بسبب الحشرات والحيوانات، أو تلف المنزل بسبب حريق أو فيضان، أو تلف السفينة بسبب الأعاصير.

المطلب الثالث: مصادر التمويل الكلاسيكية.

تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى العديد من المصادر وذلك لتغطية احتياجاتها ولتسهيل قيامها بأنشطتها، وهذا ما سنقوم بتوضيحه في هذا المطلب.

[1] طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص ص 23-22.

أولا: التمويل المباشر والغير مباشر.

وسنتطرق في هذا المطلب إلى التمويل بطريقتين:

1- التمويل المباشر: وهو يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض، دون أي تدخل من أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي، فالوحدات ذات الفائض في الموارد النقدية والادخارية تحوله إلى الوحدات ذات العجز في الموارد والتي تحتاج لهذه الموارد لتلبية احتياجاتها الاستثمارية،وهذا التمويل يختلف باختلاف المقترضين، فالمشروعات والحكومات تلجأ إليه وذلك بمخاطبة القطاع العريض من المدخرين والذين يرغبون في توظيف أموالهم وذلك بتقديم سندات مختلفة الأنواع.

2- التمويل الغير المباشر: وهو يعبر عن التمويل في صورته الأخيرة أي التمويل عن طريق الأسواق، بواسطة المؤسسات المالية الوسيطة بمختلف أنواعها المصرفية أو غير المصرفية فتقوم هذه المؤسسات بتجميع المدخرات النقدية من الوحدات التي لديها فائض في السيولة النقدية أفراد أو مجموعات ثم توزيع هذه الادخارات على الوحدات ذات العجز أي التي بحاجة إليها فهي تقرض ما تقترضه، وعليه نجد أن المؤسسة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الادخار ومصادر التمويل.

ثانيا: التمويل من ناحية الفترة الزمنية.

تنقسم مصادر التمويل استنادا للفترة الزمنية التي يتم سداده أو تصفيته فيها إلى تمويل قصير الأجل، تمويل متوسط الأجل، وتمويل طويل الأجل

1- **التمويل قصير الأجل:** ويقصد به، تلك الأموال التي تكون متاحة للمستثمر أو للمؤسسة قصد تمويل الفرص الاستثمارية المتاحة كونها تمثل التزاما قصير الأجل على المؤسسة يتعين الوفاء به خلال فترة زمنية لا تزيد عن سنة، وتتضمن مصادر التمويل قصير الأجل ما يلي:

✓ **الائتمان التجاري:** يعتبر الائتمان التجاري واحدا من أهم أشكال مصادر التمويل قصير الأجل وقد يكون في بعض الأحيان أكبر مصدر خاصة بالنسبة للمؤسسة الصغيرة التي لا تستطيع سداد قيمة مشترياتها فورا، ويتمثل الائتمان التجاري بالمبيعات أو البضائع التي يمكن أن تحصل عليها المؤسسة دون الحاجة إلى دفع قيمتها نقدا وهذا الائتمان يكون غالبا للبضائع وليس للآلات أو الأصول الثابتة ويتوقف منحه على عدد من العوامل الشخصية مثل مركز البائع المالي ورغبته في التخلص من مخزونه السلعي، وغالبا ما يتم فتح الائتمان في سلع تتميز بطلب كبير أو عندما تزداد المنافسة في السوق وحسب الحالة التجارية.[1]

✓ **الحساب المفتوح أو الجاري:** يعتبر الحساب الجاري من أهم أشكال الائتمان التجاري ويمثل الجزء الأكبر من عملياتها وغالبا ما تفضل المؤسسات المدينة الاقتراض عن الحسابات الجارية بدلا من الأوراق التجارية.

✓ **الائتمان المصرفي:** يعتبر الاقتراض من أهم مصادر التمويل قصير الأجل للمؤسسات وتقوم البنوك الخارجية بتزويد المؤسسات المختلفة بما تحتاج إليه من أموال لتمويل عملياتها الجارية.

2- **التمويل متوسط الأجل:**التمويل المتوسط الأجل هو ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن السنة ولكن تقل عن عشر سنوات .

✓ **القروض المصرفية متوسطة الأجل مباشرة:** تتكون هذه القروض بشكل مباشر من القروض ذات الفترة المحدد التي يكون استحقاقها أكثر من سنة واحدة وأقل من 15 سنة والتي تسديدها على دفعات متساوية ومنتظمة خلال فترة هذه القروض.

✓ **التمويل باستئجار الموجودات :** تهدف معظم المؤسسات إلى استخدام المباني والمعدات وبالتالي فهدفها ليس امتلاك هذه التسهيلات وان كان الامتلاك في معظم الأحيان يحقق لها هذا الهدف ظهر في السنين الأخيرة في معظم الدول اتجاه الاستئجار لهذه التسهيلات بدلا من شرائها وبعد أن كان الاستئجار قاصرا على الأراضي والمباني فقد أصبح يشمل جميع الأصول الثابتة تقريب .

[1] عاطف وليم، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص 80،81.

3- **التمويل طويل الأجل**[1]: يمثل التمويل طويل الأجل الأموال التي تتوفر للمؤسسة لتمويل الفرص الاستثمارية المتاحة ويمثل التزاما على المؤسسة كشخصية معنوية مستقلة إن هذا الالتزام يضيف عبئا على المدير المالي للمؤسسة ويتمثل في ضرورة معرفته بما يسمى أسواق المال لأنه يلجأ إليها من محاولته الحصول على أموال لآجال طويلة .

ويمكن تقسيم مصادر التمويل طويلة الأجل على ضوء أسس معينة على أساس تركيبة الهيكل المالي أي من حيث الملكية إلى أموال الملكية المتمثلة في الأسهم العادية والممتازة والأرباح المحتجزة والأموال المقترضة المتمثلة في السندات والقروض طويلة الأجل.

- ✓ **أموال الملكية:**[2]

الأسهم العادية: تمثل الأسهم العادية رأس المال الأصلي الذي تم تأسيس المؤسسة بموجبها وغالبا ما تكون المؤسسة شركة المساهمة، يحصل حامل السهم العادي على الأرباح في حال تحقيقها، وعند احتفاظ الشركة بأرباحها أو بجزء منها في سبيل التوسع أو مواجهة بعض المشاكل المالية.

الأسهم الممتازة: إن طبيعة الأسهم الممتازة تصبح واضحة عندما نصفها مقارنة بالسندات والأسهم العادية فهي كالسندات لها معدل خدمة ثابت يتمثل في نسبة محدودة ثابتة منفق عليها من قيمتها الاسمية تخصم من الفائض القابل للتوزيع فالعائد منها هو توزيع الربح وليس تكليفا عليه وتشبه الأسهم الممتازة الأسهم العادية في أن التخلي عن دفع الأرباح الموزعة لا يؤدي بالشركة إلى الإفلاس[3].

[1] عبد الغفار عبد السلام وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة** ، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن،2001،ص 45.

[2] احمد نبيل عبد الهادي، **التمويل الإداري**، دار المرين للنشر والتوزيع، ص ص 231،232

[3] عبد الغفار عبد السلام وآخرون، **مرجع سابق**، ص70

المطلب الرابع: الطرق الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تلجا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى آليات جديدة في التمويل وذلك كبديل الآليات التمويل الخارجية التقليدية التي بينت فشلا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال كاهل المؤسسات وذلك لارتفاع الفوائد وسنتطرق في هذا المطلب إلى:

أولا: الائتمان ألإيجاري.

يسمى بعدة تسميات منها الإيجار التمويلي، التمويل ألإيجاري، الاعتماد الإيجاري، وقد أعطيت تعاريف هذه التقنية التمويلية إلا أنها تؤدي إلى نفس المعنى، فالبعض منها يركز على الجوانب القانونية والبعض الأخر يركز على الجوانب الاقتصادية .[1]

1- **تعريف الائتمان الايجاري:** هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذالك بوضع معدات أو أي أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار ويمكن تعريف التمويل بالاستئجار أنه عقد إيجار الأصول منقولة أو مرفقة بتعهد أحادي الجانب بالبيع أو بسعر يأخذ في الاعتبار مبالغ الإيجار المحصلة حتى رفع خيار الشراء، أي أنه عقد يلزم بموجبه المستأجر بدفع مبالغ محددة بالاتفاق مع المالك جراء انتفاع المستأجر بمنافع و خدمات أصل معين يعود للمالك بعد فترة معينة أو محددة.

2- خصائص الائتمان الإيجاري: إن المستأجر في هذا النوع من التمويل غير مطالب بإنفاق المبلغ الإجمالي للاستثمار مرة واحدة وإنما يقوم بدفعه على أقساط منتظمة خيرة جزء من ثمن الشراء الأصل مضافة إليه الفوائد التي تعود للمؤجر ومصاريف للاستغلال المرتبطة بالأصل المتعاقد حوله.

[1] سمير محمد عبد العزيز، **التأجير التمويلي**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر، 2000، ص 81

3- أنواع الائتمان الإيجاري.

أ- **الاعتماد الإيجاري حسب طبيعة العقد:** وينقسم إلى ائتمان تأجيري مالي وتشغيلي.[1]

- **الائتمان الإيجاري المالي:** ويطلق عليه كذلك بالتأجير الرأسمالي أو تأجير الدفع الكامل، وهذا النوع من القرض الإيجاري يمثل مصدرا تمويليا للمؤسسة المستأجرة، حيث يمنح للمستأجر إمكانية شراء الآلات في النهاية العقد، ولا يمكن إلغاءه أو فسخه إلا بموافقة الطرفين المتعاقدين المؤجر والمستأجر ويكون عقد الإيجار المالي لفترة زمنية معينة تتفاوت حسب طبيعة ونوع الأصل.
- **الائتمان الإيجاري التشغيلي:** في هذا النوع من التأجير تكون مدة عقد الإيجار من العمر الإنتاجي للأصل المؤجر ومن أمثلة ذالك تأجير السيارات والمعدات...الخ، وليس هنالك علاقة بين العمر الاقتصادي للأصول المؤجرة وعقد الإيجار.

وبتالي إنه عقد طويل الأجل مقارنة بعقد التأجير التشغيلي وهو يعتبر من رأس مال الوساطة المالية، لذالك فالمؤجر يمول شراء الأصول التي يحتاج إليها المستأجر وهو النوع من العقود الغير قابلة للإلغاء فالتأجير التمويلي يمكن استعماله في تأجير الأراضي، المباني، معدات، الآلات، لذالك فخاصية إلغاء عقد الإيجار التمويلي تجعل هذا النوع قريب من القروض طويلة الأجل.

- **الائتمان الإيجاري حسب طبيعة الموضوع:** وينقسم الائتمان الإيجاري حسب طبيعة الموضوع إلى قسمين:

✓ **الائتمان الإيجاري للأصول المنقولة:** وهو كأنواع الأخرى من التأجير التمويلي، حيث يعطي على سبيل الإيجار لفترى محددة لصالح المستأجر باستخدامه في نشاطه المهني مقابل ثمن الإيجار، وفي نهاية الفترة تعطى له فرص تجديد العقد لمدة أخرى أو شراء هذا الأصل أو التخلي عنه نهائيا، ويستعمل هذا النوع من طرف المؤسسة المالية لتمويل الحصول على أصول منقولة تتمثل في تجهيزات وأدوات ضرورية لنشاط المستأجر .

[1] عاطف وليم، **مرجع سابق**، ص ص، 388 - 390

✓ **الائتمان الإيجاري للأصول الغير منقولة (العقارات)** [1]: يتمثل الفرق الأساسي في موضوع التمويل، حيث أن هذا النوع يهدف إلى تمويل أصول غير منقولة تكلفتها أكبر ومدتها أطول، وتتراوح عادة ما بين 15-20 سنة، في نهابة فترة العقد تتاح للمؤسسة المستأجرة إمكانية الحصول نهائيا على الأصل حتى لو كان ذلك تنفيذ المجرد ووعد إنفراد بالبيع، أو تتاح لها إمكانية الاكتساب المباشر أو غير المباشر للأرض التي أقيم عليها البناء، أو تتاح لها أخيرا إمكانية التمويل القانوني لملكية البناء المقام على الأرض التي هي أصلا ملك للمؤسسة المستأجرة .

✓ **الائتمان لإيجاري حسب الإقامة** : وهناك نوعان هما :

- **الائتمان لإيجاري المحلي:** يمكن القول عن الائتمان الإيجاري أنه محلي عندما يكون كل الأطراف المتعاملة به مقيمة بنفس البلد، ولما تقوم شركات قرض الإيجار بفتح فروع لها في الخارج من أجل ممارسة قرض الإيجار فهذه الأخيرة تمارس في الحقيقة قرض الإيجار في الدول التي قامة فيها.
- **الائتمان الإيجاري الدولي:** يمكن القول عن العلاقة القانونية إنها دولية إذا كان احد الأطراف المتعاقدة يقيم في بلد غير بلد الأطراف الأخرى، ويتمثل مضمون هذه العملية في قيام المصدر ببيع سلعة إلى مؤسسات متخصصة أجنبية، والتي تقوم بالتفاوض مع المستورد حول إجراءات إبرام عقد إيجاري وتنفيذه بمعنى آخر.

ثانيا: التمويل عن طريق رأسمال المخاطر: عمليات التمويل التي تقوم بها مؤسسات رأس مال المخاطر تختلف حسب مرحلة الموجودة فيها المؤسسة ويمكن إيجاز هذه المراحل في أربعة نقاط التالية:

1- مراحله:

أ. **رأس مال الإنشاء:** يتولى رأس مال الإنشاء تمويل المؤسسات ناشئة مبتكرة تحيط بها لعديد من المخاطر، ولديها أمل كبير في النمو والتطوير، وتنقسم إلى مرحلتين:

[1] عبد الغفار عبد السلام وآخرون، **مرجع السابق**، ص ص، 261، 263.

- **مرحلة ما قبل الإنشاء:** ويخصص لتغطية نفقات البحث والتجارب وتطوير النماذج التجارية لسلعة الجديدة وكذالك تجريب السلعة في السوق، ومعرفة مدى الإقبال عليها، وهو تمويل صعب نظرا لخطورة احتمال الفشل لدى مؤسسة ليس لديها كيان قانوني نفس هذه المرحلة.

✓ **رأس مال الانطلاق:** يمثل المرحلة الأساسية لتدخل رأس مال المخاطر، ويخصص لتمويل المشروعات في حالة الإنشاء، أو في بداية النشاط، ويتفرع بدوره إلى مرحلتين هما

❖ **مرحلة الانطلاق:** يمعنها الضيق الذي يغطي مرحلة ما قبل البداية التجارية لحياة المشروع .

❖ **المرحلة الأولى:** من التمويل والتي تغطي نفقات البداية التجارية، وتجمع هذه المرحلة كل المخاطر التي يعاني منها موضوع جديد ومؤسسات رأسمال المخاطر هي الوحيدة التي تقبل تمويل المشروع خلال هذه المرحلة .

✓ **رأسمال التنمية:** يكون المشروع في هذه المرحلة التمويلية قد بلغ المرحلة الإنتاجية أي توليد الإيرادات ولكنه يقابل ضغوطات مالية تجعله يلجأ إلى مصادر تمويل خارجية، حتى يمكن من تحقيق آماله في النمو والتوسع الذي يتراوح متوسطه بين15% و10% سنويا[1].

ب. رأسمال تعاقب أو تحويل الملكية: يستعمل هذا النوع من التمويل عند تغيير الأغلبية المالكة لرأس مال المشروع أو تحويل مشروع قائم فعلا إلى شركة قابضة مالية ترمي إلى شراء عدت مشاريع قائمة وبتالي خلال هذه المرحلة تهتم مؤسسات رأس مال المخاطر بتمويل عمليات تحويل السلطة المالية للمشروع لمجموعة جديدة من المالك.

أ- **رأسمال التصحيح:** يخصص رأسمال التصحيح للمشروعات القائمة فعلا، ولكنها تمر بصعوبات خاصة التي لديها الإمكانيات الذاتية لتسترد عافيتها، لذالك فإنها تحتاج إلى نمو مالي فتأخذ مؤسسة رأسمال

[1] سمير محمد عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص ص 85-87.

المخاطر بيدها حتى تعيد ترتيب أمورها، وتستقر من جديد في السوق، وتصبح قادرة على تحقيق الأرباح .

2-أهداف شركات رأس مال المخاطر: انتشرت هذه المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الأخرى بهدف:

أ. التغلب على عدم كفاية العرض من رؤوس الأموال بشروط الملائمة من المؤسسات المالية القائمة.

ب. توفير التمويل للمشروعات الجديدة أو عالية المخاطر والتي تتوفر لديها إمكانية نمو عائد مرتفع.

ثالثا: بورصة المشروعات الصغيرة.

أ- **تعريفها:** يمكن تعريفها على أنّها " هي تلك السوق المخصصة لتداول أسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والآخذة في نمو رأسمالها وغير المؤهلة لدخول الأسواق الرئيسية التي تمول المشروعات الكبيرة والضخمة".

أو " هي تلك السوق المنظمة للأسهم العادية التي تركز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تتميز بانخفاض الأعباء الإدارية كمبدأ يحكم عملها وعملياتها"[1].

ب-مزايا بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

1- **مزايا بالنسبة للاقتصاد القومي:** حيث توجد العديد من المزايا للاقتصاد القومي والكلي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- ❖ زيادة تكامل واندماج القطاع الغير رسمي في الاقتصاد الكلي.
- ❖ جذب الاستثمارات العربية والأجنبية في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ دعم القطاعات الواعدة والتي تعاني من مشاكل وعقبات التمويل.

[1] الشريف ريحان، إيمان بومود، **بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة حول فتح بورصة الجزائر أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باجي مختار، الجزائر، 17،18 أفريل2013، ص ص، 7-10.

2- **مزاياه بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:** تنطوي على العديد من المزايا لعل أهمها:

- ❖ تتيح مصادر تمويل إضافية لتلك المشروعات.
- ❖ تسمح بمجيء أو دخول المستثمرين الإستراتيجيون ليصبحوا مشاركين في المؤسسة أو المشروع وهو ما سيحسن من كفاءة إدارة المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة.
- ❖ تساعد على تحديد قيمة عادلة للمؤسسة أو المشروع الصغير والمتوسط بالإضافة إلى الحصول على وضع أفضل تجاه الممولين[1].

[1] الشريف ريحان، إيمان بومود، **مرجع سابق**، ص 11.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تطرقنا لماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أنواعها، خصائصها ومشاكلها ومصادر تمويلها وتبين لنا صعوبة التوصل إلى تعريف دقيق وموحد لهذه المؤسسات وهذا يرجع بالأساس إلى الاختلاف في درجة النمو الاقتصادي من دولة لأخرى، و تباين النشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات داخل الدولة نفسها، هذا ما جعل الدول ومختلف الهيئات العالمية المهتمة بهذا القطاع تعتمد على جملة من المعايير الكمية والنوعية لتحديد مفهوم واضح لها والتي أخذت عدة أشكال ومميزات.

كما يتضح من خلال هذا الفصل أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول ويتبين هذا من الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يظهر جليا في مساهمتها في الناتج الداخلي وخلق مناصب الشغل، إلا أنها تعاني الكثير من العراقيل التي تحول دون وصولها إلى المستوى المطلوب.

الفصل الثاني

تمهيد:

إن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر منذ الثمانينات والتي أدت بها إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية باعتمادها على قوى السوق، قد سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية، وقد يكون نتيجة ذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي، وقد جندت السلطات العمومية إمكانيات كبيرة من اجل دعم وتطوير وإنجاح هذه المؤسسات. حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث:

المبحث الأول : إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: الوكالات الداعمة والممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: صناديق الدعم والتمويل ودورها في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الرابع: البرامج الداعمة والمساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بعد معرفة المصادر التي كانت تموّل المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة ظهرت لنا عوائق تقف أمام المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، عملت الدولة على تدعيم هذا القطاع بإنشاء مجموعة من الهيئات والوكالات المكلفة بمنح ومتابعة القروض الاستثمارية.

المطلب الأول: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

لقد أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ بـ 18 جويلية 1994، في فترة كانت تعرف فيها الجزائر إصلاحات وتحولات اقتصادية عميقة في اتجاه السوق، وذلك من المؤرخ – أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث توسعت صلاحياتها طبقًا للمرسوم 190-2000 ، المؤرخ في 11 جويلية سنة 2000.

وتم دمج وزارة الصناعة بوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2010 تحت اسم "وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار".

ولقد أنشئت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع المذكور ومنها المشاتل وحاضنات الأعمال ومراكز التسهيل، والمجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

❖ **من مهام وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

- ✓ تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها.
- ✓ تقديم الحوافر والدعم اللازم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] فيلالي ابتسام، عياش زبير، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر خلال الفترة 2010-2014 ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات**، في المجلة الباحث الاقتصادي، جامعة الجزائر، عدد05 جوان 2016، ص188.

- ✓ المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.
- ✓ تبني سياسة ترقية للقطاع وتجسيد برنامج التأهل الاقتصادية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث أنشئت تحت إدارة هذه الوزارة مؤسسات متخصصة في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها المشاتل وحاضنات الأعمال، مراكز التسهيل، والمجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

المطلب الثاني: الهياكل المنشأة تحت إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتمثل في:

أولا: المشاتل وحاضنات الأعمال[2].

كرد على المشاكل والصعوبات التي تعيق نشأة ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة خلال أولى مراحل حياتها في ظل التحديات التي تواجهها في عصر العولمة اتجهت الكثير من الدول إلى إنشاء حاضنات الأعمال كآلية دعم تعمل على توفير الرعاية اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدء من مرحلة الانطلاق إلى غاية مرحلة النمو فالتطور، فالمؤسسة خلال مراحل حياتها الأولى كالإنسان خلال مرحلة الطفولة بحاجة ماسة إلى حضانة توفر له مختلف مقومات النمو والبقاء.

1. نشاءه ومفهوم حاضنات الأعمال:

يرجع تاريخ ظهور فكرة حاضنات الأعمال إلى خمسينات القرن الماضي. حيث ظهرت أول حاضنة أعمال سنة 1956 بمؤسسة **Triaushe Park** بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية وازدياد الكساد. ثم مقر شركة **BTAVIA** بنيويورك الذي حولته عائلة أمريكية بعد توقفها عن العمل إلى

[1] صالح صالحي، **مرجع سابق**، ص30.

[2] بربيش السعيد، طبيب سارة، **مرجع سابق**، ص6.

مركز للأعمال يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشاريع مع توفير الاستشارات. إلا أن هذه الفكرة لم تتبلور بشكل جيد إلا في بداية الثمانينات مع انهيار الصناعات التقليدية في الدول الغربية وعودة الاهتمام إلى دور المؤسسات الصغيرة، وذلك انطلاقا من برنامج هيئة المشروعات الصغيرة SBA عام 1984 والجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIA 1985 ثم عممت هذه الفكرة في مختلف أنحاء العالم. ففي أواخر سنة 2008 تم إحصاء أكثر من 7000 حاضنة أعمال عبر العالم، في حين كان عددها سنة 2006 لا يتجاوز 4800 حاضنة، وقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك التاريخ المرتبة الأولى بأكثر من 2000 حاضنة، أما عربيا فتأتي مصر في مقدمتها بأكثر من 15 حاضنة في سنة 2004.

فحاضنات الأعمال عبارة عن آلية من الآليات المعتمدة لدعم المؤسسات الصغيرة المبتدئة فهي كيان قانوني قائم بذاته يعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق.

وحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 فهي تمثل نمطا جديدا من البني الداعمة للنشاطات الابتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو للمطورين المبدعين المفعمين بروح الريادة والذين يفتقرون للإمكانيات الضرورية لتطوير أبحاثهم وتقنياتهم المبتكرة وتسويقها.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات، فلفظ الحاضنات مستوحى من المعنى اللغوي أي حضانة الأم لوليدها فهي الحضانة تبدأ قبل الولادة وتستمر إلى مرحلة الاعتماد على الذات، مثلما هو الحال بالنسبة لحاضنات الأعمال التي توفر الدعم والرعاية للمؤسسات المحتضنة قبل انطلاقها ويستمر عادة مدة ثلاث سنوات إلى غاية تمكن المؤسسة من الاعتماد على ذاتها في إدارة وتسيير شؤونها.

أما لفظ المشتلة فهو أيضا مستوحى من المعنى اللغوي أي من مشتلة النبات أين توضع النبتة بعد نموها الأولي.

وعليه نلمس الاختلاف بين الحاضنة والمشتلة فتعبر الأولى عن هياكل الاستقبال والدعم المرافقة للمشروعات الناشئة في حين تعبر الثانية عن هياكل إيواء حديثة النشأة، فبعدما تحصل المؤسسة على مقومات النهوض من الحاضنة تستطيع الاختيار بين الانتماء إلى مشتلة أو الاستقلال عنها بنفسها. فالحاضنة **incubateur** هي التي تعد المؤسسة في مرحلة الانطلاق قبل أن تنظم إلى مشتلة **pépinière** ، ومع ذلك هناك من الدول مثلا فرنسا من اعتمد على المشاتل وأناط لها دور الحاضنة.

وبصفة عامة فدعم الحاضنات للمؤسسات يكون قبل الإنشاء إما بالنسبة للمشاتل فبعد الإنشاء لكن عادة توفر الحاضنات الدعم قبل وبعد الإنشاء.

أما المشرع الجزائري فقد اخذ بالتعريف الفرنسي وضمن مفهوم الحاضنات في المشاتل وعرفها وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 78-03 المؤرخ في 25 فيفري 2003 الذي يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات على أنها "مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية".[1]

وتأخذ المشاتل أحد الأشكال التالية: [2]

- **المحضنة:** هي التي تعد المؤسسة في مرحلة الانطلاق قبل أن تنظم إلى مشتلة ومع ذلك هناك من الدول (مثلا فرنسا) من اعتمد على المشاتل وأناط لها دور الحاضن أيضا.
- **ورشة الربط:** وهي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشروعات في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
- **نزل المؤسسات:** ويتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

2. **أهداف حاضنات الأعمال** : وهي عديدة ولكن نقتصر على الأتي :

✓مساعدة أصحاب الابتكارات والاختراعات في تحويل أفكارهم إلى منتجات أو نماذج أو عمليات قابلة للتسويق

✓توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات المتاحة للمؤسسات المنتسبة .

[1] بربيش السعيد، طبيب سارة، **مرجع سابق** ، ص ص7 8.

[2] عدنان حسين يونس ،رائد خيضر عبيس ، **مرجع سابق**، ص 95.

- ✓تقليص تكاليف التأسيس ومراجعة عمليات التشغيل للمؤسسات المنتسبة بصورة دورية لتحقيق الأهداف المرسومة دعم العلاقات التكاملية والتشابكية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما بينما وبين المؤسسات الكبيرة .
- ✓المساهمة في توطين التكنولوجيا المستوردة والمساعدة في نقل التكنولوجيا من الدول المتطورة وتعزيز استخداماتها وتطبيقاتها في المجتمع المحلي بما يخدم عملية البناء الاقتصادي.
- ✓توفير بيئة أعمال مناسبة لنمو أعمال تساهم في رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الإنتاج المحلي وتقليل المستوردات، وزيادة الصادرات أو المشاريع التي لها قدرت على خلق فرص عمل للمساهمة في تقليل الفقر والبطالة.

3. **أهمية حاضنات الأعمال:** تكمن أهمية حاضنات الأعمال فيما يلي:

- ✓توفر الحاضنات أماكن ومساحات متنوعة ومجهزة لإقامة مشروعات متخصصة أو غير متخصصة.
- ✓توفر الحاضنات جميع أنواع الدعم، من دعم فني وإداري وتسويقي وتمويل المشروعات الجديد.
- ✓تقوم الحاضنة والمستشارين المعاونين على متابعة وتقييم المشروعات المشتركة بشكل مستمر.
- ✓تشترك الحاضنات التكنولوجية في خاصية ارتباطها بمؤسسات علمية وجامعات ومراكز بحوث.
- ✓تطوير أفكار جديدة لخلق وإيجاد مشروعات إبداعية جديدة أو المساعدة في توسعة مشروعات قائمة وهذا يدفع من عجلة التنمية ويرفع مستويات المؤشرات الاقتصادية.[1]

[1] عبد الجليل شليق، خالد مدخل، **مرجع سابق**، ص09.

ثانيا: مراكز تسهيل المؤسسات .

1- نشاءه ومفهوم مراكز تسهيل المؤسسات:

مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشأت بموجب الأمر 03-78 بتاريخ 25 فيفري 2003 وهي مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تعمل على إعلام وتوجيه ومرافقة أصحاب المشاريع لنضوج مشاريعهم ومرافقتهم لإنشاء مؤسساتهم بصفة رسمية.[1]

2- أهداف مراكز التسهيل:

التي وردت في المرسوم :

- ✓وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين .
- ✓تطوير ثقافة التقاول.
- ✓ضمان تسيير الملفات التي تحظى بمساعدة الصناديق المنشأة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا للتنظيم المعمول به.
- ✓تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها.
- ✓تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى أصحاب المشاريع.
- ✓إنشاء مكان التقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية والمحلية.
- ✓الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية .
- ✓تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي .
- ✓تثمين الكفاءات البشرية وعقلنة استعمال الموارد المالية .
- ✓إنشاء قاعدة معطيات حول نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتكنولوجيات الجديدة .

[1] فيلالي ابتسام، عياش زبير، **مرجع سابق**، ص189.

✓مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي.

3- **خدمات مراكز التسهيل:**

على ضوء الأهداف المذكورة سابقا، تتولى مراكز التسهيل القيام بالمهام التالية:

✓دراسة الملفات التي يقدمها أصحاب المشاريع والإشراف على متابعتها.

✓مساعدة أصحاب المشاريع على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة التأسيس.

✓تجسيد اهتمامات أصحاب المشاريع في أهداف عملية وذلك بتوجيههم حسب مسارهم المهني.

✓مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير.

✓تشجيع نشر المعلومات والدراسات المتعلقة بفرص الاستثمار.

✓دعم تطوير القدرة التنافسية للمشاريع.

✓مساعدة المؤسسات الجديدة على تحويل ونشر التكنولوجيات الجديدة.[1]

ثالثا: المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ **تعريفه:**

هو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة والهيئات والسلطات العمومية من جهة أخرى وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

❖ **مهامه:**

- ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع.

[1] عبد الجليل شليق، خالد مدخل، **مرجع سابق**، ص12.

- تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية.[1]

المبحث الثاني: الوكالات الداعمة والممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن إنشاء الوكالات الداعمة والممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خلال مراحل إنجازها وتطويرها، حيث تعتبر هذه الوكالات حلقة الربط بين المتدخلين المحليين والأجانب في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بهدف تطوير وتنمية مؤسسات هذا القطاع وسوف نوضح ذلك أكثر في مبحثنا هذا.

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM).

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من أهم الهيئات المنشأة والمساعدة على دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ).

أ- نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

أنشئت في سنة 1996 خلفا لصندوق مساعدة تشغيل الشباب، وباشرت نشاطها سنة 1997، حيث تمنح الوكالة امتيازات الإعفاءات الجبائية عبر مختلف مراحل إنجاز الاستثمار (الإنشاء، الاستغلال، التوسع)، كما تقدم الدعم المالي في مرحلتي الإنشاء والتوسع من خلال تقديم قروض بدون فوائد أو تخفيض نسبتها، كما يمتد دور الوكالة إلى التفاوض مع البنوك حول الشروط البنكية من أجل تسهيل فرص الاستفادة من القروض البنكية

[1] فيلالي ابتسام، عياش زبير، **مرجع سابق**، ص189.

وكذلك مرافقة المشاريع الصغيرة وتزويدها بالمعلومات والدراسات المالية والتكفل بتكوين الشباب حاملي أفكار المشاريع الصغيرة قبل وبعد الاستفادة من الدعم.[1]

ب-**مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:** وتضطلع الوكالة بالمهام التالية :

1- تقديم الدعم والاستشارة لمستحدثي المؤسسات الصغيرة ومتابعة مسار التركيب المالي وتعبئة القروض لمشاريعهم طيلة تنفيذ المشروع.

2- تضع تحت تصرف مستحدثي المؤسسات المصغرة كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتهم.

3- تتابع الاستثمارات التي ينجزها أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط[2]

ثانيا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM).

يعتبر القرض المصغر جزءا لا يتجزأ من السياسات العمومية للدولة لمقاومة البطالة والتهميش والإقصاء الاجتماعي، ويمس شريحة لا بأس بها من السكان تأثرت من برنامج التسوية الهيكلية الناتج عن نظام العولمة، ودخول بلادنا في اقتصاد السوق، ويمثل أداة فعالة للمعالجة الاجتماعية للإقصاء الاقتصادي، وبروز نشاطات اقتصادية صغيرة (تشغيل ذاتي، عمل بالمنزل، نشاطات حرفية وخدماتية...الخ).

وتتكفل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتقديم هذا النوع من الخدمات، والتي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي تمثل إحدى أدوات تجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة البطالة وعدم الاستقرار.

[1] سليم جابو، نوال بن عمارة، **نماذج مقترحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق شركات إدارة الاستثمار الإسلامية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجزائر**، في المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة الجزائر، عدد07 ديسمبر 2017، ص14.

[2] بن عنتر عبد الرحمان، **واقع إبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلجزائر**، مجلة جامعة دمشق علوم الاقتصادية والقانونية، علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة احمد بوقرة-الجزائر،المجلد 24 -العدد الاول-2008، ص156.

لذا ولأجل ضمان المهام المسندة إليها، تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لا مركزي 49 تنسيقيته ولائية (منها 2 بالجزائر العاصمة) ومرافق واحد لكل دائرة، هذا النموذج يمكن من تنفيذ العمل الجواري وتقصير الآجال لاتخاذ القرارات السريعة المناسبة. [1]

الأهداف العامة :

- محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النسوة.
- استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية ثقافية، منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل.
- تنمية روح المقاولة عوضا عن الإتكالية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي وإيجاد ضالتهم.

المهام الأساسية :

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع و القانون المعمول بهما.
- دعم ، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.
- منح سلف بدون فوائد.
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة، بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ
-

[1] آيت عكا ش سمير، ناصر المهدي، **القروض المصغرة ودورها في محاربة الفقر**، ملتقى دولي ، جامعة سعد دحلب ، البليدة، الجزائر، 2007،ص08.

مشاريعهم.[1]

المطلب الثاني: وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI) والوكالة الوطنية لتطوير(تنمية) الاستثمار (ANDI).

بالإضافة إلى الوكالتين السابقتين والمتمثلتين في الـ **ANSEJ** والـ **ANGEM**، برزت آليات مؤسساتية أخرى تهدف إلى دعم وتطوير الاستثمار والمقاولين أبرزها:

أولا:وكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI.

أ- نشأة وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI):

لقد تم إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI) كهيئة حكومية بموجب قانون الاستثمار في سنة 1993، وهي مكلّفة بمساعدة أصحاب المشاريع لإكمال المنظومة الإجرائية المتعلّقة بإقامة استثماراتهم من خلال إنشاء شباك موحد وحيد يضم الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمارات وإقامة المشروعات وذلك بغية تقليص آجال الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المشروعات بحيث لا تتجاوز 60 يوما وقد ساهمت هذه الوكالة منذ نشأتها في تنمية الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برغم الحوصلة النهائية المتعلّقة بإنجاز المشاريع المصرح بها التي لاتزال غير دقيقة.[2]

ب-مهام وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI):

تتكلف وكالة ترقية ودعم الاستثمارات بالمهام التالية:

- متابعة الاستثمارات وترقيتها.
- تقييم الاستثمارات وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات.
- التكفل بكل أو بعض النفقات المتعلقة بإنجاز الاستثمارات.

[1] مغني ناصر، **القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر**، مداخلة أثر المشروعات الصغيرة على التنمية، جامعة بوضياف، المسيلة. 2013، ص05.

[2] طالبي خالد، **مرجع السابق**، ص169.

منع الامتيازات المتعلقة بترقية الاستثمارات.

– مراقبة ومتابعة الاستثمارات لتتم في إطار والمواصفات المحددة.

– تقديم التسهيلات الجمركية خاص بوسائل الإنتاج والمواد الأولية.

جـ – دور وكالة ترقية ودعم الاستثمارات في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

لقد ساهمت الوكالة منذ نشأتها في تنمية الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورغم الحوصلة النهائية المتعلقة بإنجاز المشاريع المصرح مازالت غير دقيقة فإن الأرقام تبرز أهمية الدور الذي قامت به.

فقد بلغت تعهدات الاستثمار لدى الوكالة حوالي 3344 مليار دينار جزائري بعدد مشاريع يفوق 43200 مشروع يتوقع أن تساهم في إنشاء 1.6 مليون منصب شغل، وأغلبية المشاريع الجديدة تمثل 81٪ من نوايا الاستثمار، وتلك المتعلقة بالتجديد والتوسيع تقدر بـ 18٪ من الإجمالي وتحتل المشاريع الصناعية المرتبة الأولى بالدرجة بنسبة 37٪ من مجموع المشاريع و 45٪ من التكلفة الاستثمارية الكلية و 40٪ من حجم العمالة المتوقعة يليها قطاع النقل المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع بنسبة 22٪ ، بينما من حيث تكاليف الاستثمارية وحجم التشغيل القطاع الاشغال العمومية والبناء في المرتبة الثانية.

ولقد تطورت كذلك مشاريع الشراكة المصرح بها حيث قدرت بـ 397 مشروع خلال المدة المذكورة بقيمة إجمالية تصل إلى 164 مليار دينار ويتوقع إنشاء 47000 منصب شغل بعد إنجازها.[1]

[1] صالح صالحي، **مرجع سابق**، ص 35.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير(تنمية) الإستثمار (ANDI):

أ- نشأة الوكالة الوطنية لتطوير(تنمية) الاستثمار (ANDI):

نظراً لبعض الصعوبات التّي تعترض أصحاب المشاريع الاستثمارية ومن أجل تجاوزها ومحاولة استقطاب وتوطين الاستثمارات الوطنية والأجنبية، فقد أنشأت الدولة الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI) سنة 2001، حيث تعتبر مؤسسة عمومية تتمتّع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتهدف لتقليص آجال منح التراخيص اللاّزمة إلى 30 يوما، بدلا من 60 يوما في الوكالة السابقة التّي حلّت محلّها، وقد أُوكلت لها مهام عديدة كضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات، استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب، تسهيل الإجراءات المتعلّقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذّي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار، وكذلك ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلّقة بالاستثمار.[1]

ب-مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

لقد أوكلت العديد من المهام لهذه الوكالة منها:

- ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات.
- استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب.
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار.
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار.
- تسيير صندوق دعم الاستثمارات.

[1] طالبي خالد ، **مرجع السابق**، ص169.

- ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار.[1]

ت-أهداف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

- تشجيع وتطوير الاستثمارات في مختلف القطاعات من خلال الخدمات التي تقدمها، مع منح مزايا ضريبة معتبرة لها، وهذا كله من أجل المساهمة في تخفيض نسبة البطالة.

- تحقيق وتبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات والمشاريع.

ث-تحفيزات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

وتتمثل التحفيزات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) فيما يلي:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل في إنجاز المشروع.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

- الإعفاء من الرسم على نقل الملكية للأصول العقارية التي تدخل في إنجاز المشروع.

- التكفل بكل أو بجزء من تكاليف الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية بالنسبة للمناطق الخاصة.

- الإعفاء من الضريبة على الدخل الاجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني لمدة (10) عشر سنوات من انطلاق المشروع بالنسبة للمناطق الخاصة.[2]

المطلب الثالث: وكالة التنمية الاجتماعية(AND) والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME).

نجد منها:

[1] صالح صالحي، **مرجع سابق**، ص 35.

[2] محمد الناصر حميداتو، العيد غـربي، **إسهامات هيئات المرافقة المقاولتية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**،الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 18-19 أفريل 2012، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،2012، ص8.

أولا: وكالة التنمية الاجتماعية(AND).

وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئت سنة 1994 وهي تحت الإشراف المباشر لرئيس الحكومة تسعى لتقديم قروض مصغرة للتخفيف من أشكال الفقر والحرمان.

ومن أهم وظائفها نذكر:

– ترقية وتمويل الأنشطة ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمن استخداما كثيفا للعمالة.

– تطوير وتنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والفردية عن طريق القروض المصغرة الذي يمكن من توفير العتاد والأدوات أو المواد الأولية لممارسة بعض الحرف والمهن لتشجيع العمل الحر، وتطوير الحرف الصغيرة والأعمال المنزلية والصناعات التقليدية للتقليل من الفقر وتحسين مستويات المعيشة.

– وقد كانت مساهمتها محدودة في مجال مكافحة الفقر عن طريق تطوير بعض الأنشطة الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة.[1]

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME).

❖ **نشأة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**

هي أداة حكومية تعمل عمى تنفيذ سياسة وطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 مايو 2005 تعمل تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير الاستثمار.[2]

❖ **مهام الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

- ✓ القيام بإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعتها.
- ✓ تقديم الخبرة والاستشارة لأصحاب المؤسسات.

[1] صالح صالحي، **مرجع سابق**، ص 38.

[2] فيلالي ابتسام، عياش زبير، **مرجع سابق** ، ص188.

- ✓ تقييم نجاعة تنفيذ البرامج الإقليمية و اقتراح التصحيحات الضرورية.
- ✓ متابعة ديمغرافية المؤسسات (إنشاء.توقف.تغيير النشاط).
- ✓ القيام بدراسات متعلقة بالمؤسسات.
- ✓ التنسيق مع الهيئات المعنية لتطوير الابتكار التكنولوجي.
- ✓ جمع واستغلال وإيصال المعلومة الخاصة بكل فروع نشاط المؤسسة.
- ✓ التنسيق مع مختلف الهيئات المعنية على اختلاف البرامج المتعلقة بإعادة التأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[1]

[1] نقلا عن: http://www.dipmepi47.dz/index.php/andpme ، تاريخ التصفح:2018/03/28 على الساعة:16:38.

المبحث الثالث: صناديق الدعم والتمويل ودورها في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قامت الحكومة بإنشاء مجموعة من أجهزة دعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من بينها صندوق الزكاة، صندوق ضمان القروض، الصندوق الوطني للتامين على البطالة.

المطلب الأول: صندوق الزكاة.

❖ **التعريف بالصندوق:**

صندوق الزكاة هو هيئة شبه حكومية ومؤسسة دينية اجتماعية، تم إنشاؤه في الجزائر سنة 2003، يعمل تحت نظارة وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والتي تضمن له تغطية قانونية بناءا على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، يقوم بتحصيل وجباية الزكاة عبر فروعه المتواجدة في مختلف ولايات الوطن، ثم يقوم أيضا بتوزيعها على مصارفها الشرعية عبر نفس الفروع. وقد انطلقت التجربة في البداية بولايتين نموذجيتين هما عنابة وسيدي بلعباس، حيث تم فتح حسابين بريديين تابعين لمؤسسة المسجد على مستوى الولايتين، لتلتقي أموال الزكاة والتبرعات من المزكين والمتصدقين في شكل حوالات بريدية، حيث لا تقبل الزكاة إلا نقدا ووفق هذه الطريقة فقط.

وفي سنة 2004 تم تعميم هذه العملية على كافة ولايات الوطن الثماني والأربعين بفتح حسابات بريدية على مستوى كل ولاية، تكون تابعة لصندوق الزكاة، ومن خلالها يحصل الصندوق ويصرف الأموال، إذ أن الصندوق لا يتعامل بالسيولة بتاتا لا تحصيلا ولا نفقة.

يتشكل صندوق الزكاة من ثلاث مستويات تنظيمية هي:

اللجنة القاعدية: وتكون على مستوى كل الدائرة مهمتها تحديد المستحقين للزكاة، حيث تتكون لحنة مداولاتها من: رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء ممثلي الأعيان، ممثلين عن المزكين، ..... ومن مهامها:

- الإحصاء للمزكين والمستحقين.
- التحصيل.
- التوزيع.
- المتابعة والتحسيس.

اللجنة الولائية : (سليمان ناصر وعواطف محسن، 2011) تكون على مستوى كل ولاية، وتتكون لجنة مداولاتها من: رئيس الهيئة الولائية، كبار المزكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المسجدية، رئيس المجلس العلمي للولاية، محاسب ومقتصد. وتوكل إليها المهام التالية:

- تنظيم العمل (إنشاء اللجان القاعدية والتنسيق بينها، ضمان تجانس العمل، تنظيم عملية التوزيع).
- مهمة الرقابة والمتابعة.
- مهمة التوجيه.
- مهمة النظر في المنازعات.
- مهمة الأمر بالصرف.

اللجنة الوطنية: ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة والطي بدوره يتكون من: رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بصندوق الزكاة، ..... ومن مهامها ما يلي:

- رسم ومتابعة السياسة الوطنية للصندوق.
- النظر في المنازعات.
- وضع ضوابط متعلقة بجمع وتوزيع الزكاة.
- وضع البرنامج الوطني للإتصال.
- الرقابة الشرعية. [1]

❖ **طريقة تسيير صندوق الزكاة الجزائري وأهدافه الكبرى:**

تسيير صندوق الزكاة الجزائري:

- ✓ يكون صندوق الزكاة تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية وتحت رقابتها ويسيره المجتمع من خلال القوى الحية فيه.
- ✓ يحصل صندوق الزكاة ويصرف الأموال من خلال الحوالات ولا يتعامل بتاتا مع السيولة.
- ✓ تصرف الزكاة من خلال محضر ينجزه المكتب الولائي يشتمل على قائمة اسمية للمستحقين.
- ✓ تخصص نسبة من أموال الزكاة للاستثمار لصالح الفقراء أصحاب الحرف.
- ✓ يضمن الصندوق مبدأ محلية الزكاة أي أن الأموال التي تحصل في الولاية لا توزع إلا على أهل الولاية.

❖ **الأهداف الأساسية لصندوق الزكاة:**

- ✓ الدعوة إلى أداء فريضة الزكاة وإحياؤها في نفوس المسلمين وتعاملاتهم.
- ✓ جمع المساعدات والهبات والتبرعات وأموال الصدقات النقدية.
- ✓ القيام بأعمال الخير والبر التي دعا إليها الدين الإسلامي الحنيف.
- ✓ توزيع أموال الزكاة على المصارف الشرعية وبالخصوص الفقراء.

[1] لزهر قواسمية، براهيمي سمية، **صندوق الزكاة رؤية حديثة لجمع وتوزيع واستثمار الأموال دراسة حالة "التجربة الجزائرية**، مداخلة،" جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، ص ص 2-5.

✓ توعية وإعلام الأفراد وكل الجهات المختصة بطرق جمع الزكاة توزيعها وذلك عن طريق الوسائل الإعلامية المختلفة .

وتحقيق هذه الأهداف يتوقف على مدى ثقة المواطنين في نشاط الصندوق وعلى مدى إيمانهم به.[1]

المطلب الثاني: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR).

يعتبر صندوق ضمان القروض من أهم الأجهزة الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساهمتها في إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتابعتها وتمويلها.

❖ **نشأة صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

أنشئ سنة 2001، بهدف ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها كما هو محدد في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتولى الصندوق إقرار أهلية المؤسسات للحصول على ضمانات الضرورية لتحقيق الاستثمارات المتعلقة بالإنشاء، أو التوسع في نشاط المؤسسة، أو تجديد المعدات وأخذ المساهمات.[2]

❖ **مهام صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

التدخل في منح القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنجزة للاستثمارات في مجال:

- خلق المؤسسة، تجديد التجهيزات، توسعة المؤسسة.
- تسيير وفقا للتشريع والتنظيم الساري المفعول الموارد الموضوعة تحت تصرفه.

[1] عبد الله بن منصور، عبد الحكيم بزاوية، **صندوق الزكاة الجزائري كآلية لمعالجة ظاهرة الفقر**، مداخلة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ص5.

[2] سليم جابو، نوال بن عمارة، **مرجع سابق**، ص14.

- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
- التكفل ومتابعة عملية الاقتراض محل النزاع.
- متابعة الأخطار التي تنجر عن منح الضمانات من قبل الصندوق.
- الحصول دوريا على بيانات التزام البنوك والمؤسسات المالية المعنية بالضمانات. وفي هذا الإطار يمكن له طلب كل الوثائق التي يعتبرها مهمة واخذ كل القرارات التي تصب في منفعة الصندوق.
- ضمان متابعة البرامج الموضوعة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الهيئات الدولية.
- ضمان المرافقة والمساعدة التقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من ضمان الصندوق.
- ترقية الاتفاقيات الخاصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات، البنوك والمؤسسات المالية.
- إطلاق والإشراف على كل مشروع شراكة بين الهيئات التي تنشط في إطار ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضمان ومتابعة الأخطار الناجمة عن ضمان الصندوق و منح شهادات الضمان لكل عمليات التمويل.
- اتخاذ كل التدابير أو فتح تحقيقات حول تقييم أنظمة الضمان المعمول بها.
- إبرام اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية.

- العمل على بذل الجهود في كل ما يتعلق بترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار ضمان الاستثمارات.[1]

❖ **أهداف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك. تتراوح نسبة الضمان بين 10٪ و 80٪ من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة، والمبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملايين دينار والمبلغ الأقصى يساوي 25 مليون دينار[2].

المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC).

يعتبر الصندوق الوطني للتامين على البطالة من أهم الأجهزة الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساهمتها في إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة و متابعتها وتمويلها.

1. نشأة الصندوق:

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة هيئة حكومية جزائرية أنشئت في 1994 لمساعدة الفئة التي فقدت مناصب عملها لأسباب اقتصادية أو بشكل لا إرادي لتسهيل إعادة الإدماج ،وذلك عبر طرق البحث الفعلي عن مناصب العمل والمساعدة في الإجراءات لإنشاء مؤسسة أو عن طريق التكوين أو التحويل، إذا فقد تطور دور الصندوق من مجرد تقديم الإعانات إلى جهاز حكومي لدعم الاستثمار والتقليص من حجم البطالة.

2. مهام الصندوق:

[1] نقلا عن: http://www.elmouwatin.dz تاريخ التصفح: 2018/03/26 على الساعة 18:38 .

[2] محمد الناصر حميداتو، العيد غـربي، **مرجع سابق**، ص9.

- ✓ المساعدة على البحث عن الشغل.
- ✓ دعم العمل الحرّ.
- ✓ التكوين بإعادة التأهيل.[1]

3. شروط التأهيل:

يمكن الاستفادة من خدمات الصندوق إذا توفرت الشروط التالية:

- الجنسية الجزائرية.
- أن يكون السن بين 30 و50 سنة.
- ألا يكون شاغلا لأي منصب عمل مأجور أو ممارسا لنشاط لحسابه الخاص عند إيداعه طلب الإعانة.
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب لمنصب عمل أو يكون مستفيد من تعويض الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
- أن يتمتع بمؤهل مهني أو يمتلك ملكات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.
- أن قادرا على توفير إمكانيات مالية كافية للمساهمة في تمويل مشروعه.
- ألا يكون قد استفاد من تدبير إعانة بعنوان إحداث النشاطات.

4. الامتيازات الممنوحة من طرف الصندوق:

أ- **الامتيازات المالية:** الصيغة الوحيدة للتمويل حسب الصندوق هي الصيغة ثلاثية الأطراف، التي يغطي الجزء الأكبر منه مصاريف اقتناء العتاد والمعدّات الجديدة.

- القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- القرض البنكي الذي يخفض جزء من فوائده من طرف الصندوق.

[1] عبد الوهاب بن بريكة، حبة نجوى،:**دور الأجهزة الحكومية في دعم الاستثمارات المحلية و تقليص حجم البطالة**، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة،جامعة المسيلة، ص9.

ب-الامتيازات الجبائية : يتمتع الشباب النشطون في إطار الوكالة من إعفاءات ضريبية وتخفيضات جبائية، تتحدد كما يلي:

✓ **مرحلة الإنجاز** : تتمثل الامتيازات في:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- تخفيض بنسبة 05% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات.
- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة.

✓ **مرحلة الاستغلال** : تشمل الامتيازات الجبائية للمؤسسة المصغرة لمدة 03 سنوات بداية من انطلاق النشاط، أو 06 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة وتتمثل في:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات.[1]

[1] عبد الوهاب بن بريكة، حبة نجوى، **مرجع سابق** ، ص9.

المبحث الرابع: البرامج الداعمة والمساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد بدأت مختلف برامج التعاون الدولي التي استفاد منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تؤتي ثمارها وخاصة ما تعلق منها بالتعاون متعدد الأطراف.

المطلب الأول : البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي.

لقد أدى الانفتاح الاقتصادي الذي نشهده اليوم، إلى الاهتمام أكثر بترقية تنافسية المؤسسات الجزائرية، وخاصة الصناعية منها، وفي هذا الإطار أطلقت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة في الجزائر، برنامجا لتأهيل المؤسسات الصناعية، حيث يهدف هذا البرنامج إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية، العمومية أو الخاصة، مهما كان حجمها صغيرة أو متوسطة أو كبيرة وذلك لترقية التنافسية الصناعية، وتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة المحيط المباشر لها.[1]

أولا: أهداف البرنامج .

يهدف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ **على مستوى المؤسسة:** يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع المؤسسات الصناعية من خلال تدابير مالية معينة على تحديث أدوات إنتاجها وخاصة الرفع من مستوى تنافسيتها بوضع أنظمة للإنتاج والتنظيم والتسيير تستجيب للمقاييس والمعايير المعمول بها في القطاع، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يقصد بذلك التطهير المالي أو إنقاذ المؤسسات التي تعاني من صعوبات.
- ✓ **على مستوى المحيط المباشر للمؤسسة :** نظرا لكون المؤسسة الجزائرية لا تستفيد من الظروف الملائمة مقارنة مع المؤسسات الأجنبية المنافسة، فقد قامت وزارة الصناعة بتحديد عدة عمليات هي:

[1] غدير أحمد سليمة، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2016-2017، ص 121.

- تأهيل المؤسسات والإشهاد بالمطابقة وفق المواصفات الدولية.
- إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاطات.
- دعم وسائل الضبط (التقييس والملكية الصناعية والقياسة القانونية).
- تطوير الخدمات التكنولوجية للدعم والاستشارة لفائدة الصناعة .

ويتم تمويل عمليات ونشاطات برنامج التأهيل في شكل مساعدات مالية من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية.

ثانيا: نتائج البرنامج .

حسب وزارة الصناعة فمنذ انطلاق برنامج التأهيل سنة 2001 وإلى غاية 30 جوان 2010 فقد تمثلت حصيلته فيما يلي :

❖ **مرحلة التشخيص الاستراتيجي** : تقدمت 492 مؤسسة (منها 253 مؤسسة عمومية و 239 مؤسسة خاصة) بطلبات الانخراط، وتمت معالجة 491 مؤسسة وبقيت مؤسسة واحدة في طور المعالجة حيث تم رفض طلب 136 مؤسسة (منها 86 مؤسسة عمومية و50 مؤسسة خاصة) بينما تم قبول 355 مؤسسة (منها 168 مؤسسة عمومية و187 مؤسسة خاصة).

ويعود السبب الرئيسي لرفض طلبات العديد من المؤسسات إلى وضعيتها المالية، حيث تعاني تلك المؤسسات من اختلالات مالية تجعلها غير مؤهلة للحصول على مساعدات من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية في إطار برنامج التأهيل.

❖ **مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل** : فيما يتعلق بتنفيذ برنامج التأهيل فقد تم قبول 175 مؤسسة (منها 97 مؤسسة عمومية و78 مؤسسة خاصة) للاستفادة من الإعانات والمساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية من إجمالي 181 مؤسسة.

ويمكننا تفسير العدد القليل من الملفات المعروضة وهي 181 ملف مقارنة بالملفات المقبولة والتي بلغت 332 ملف إلى قصر آجال التسجيل وإتمام الملفات من طرف المؤسسات، إضافة إلى التأخيرات المسجلة في معالجة طلبات الحصول على القروض من طرف البنوك.

وبالنسبة للمؤسسات المقبولة والبالغ عددها 175 مؤسسة فقد تم اتخاذ إجراءات التأهيل ل 151 مؤسسة بينما اقتصرت 24مؤسسة الأخرى على دراسات التشخيص فقط.

كما بلغ عدد عمليات التأهيل المتعلقات بتنفيذ مخطط التأهيل للمؤسسات المقبولة وهي 151 مؤسسة (الاستثمارات التي تضمنها مخطط التأهيل) 2230 عملية منها 1273 عملية لامادية (بما في ذلك الدراسات التشخيصية)، أما 957 عملية فهي إجراءات مادية.[1]

ثالثا:شروط الاستفادة من البرنامج.

تتمثل شروط الاستفادة من البرنامج كالتالي:

- ✓ أن تكون المؤسسة جزائرية.
- ✓ أن تنتمي إلى قطاع الإنتاج الصناعي، أو تكون ممونة للخدمات المرتبطة بالصناعة.
- ✓ أن تكون مسجلة ضمن السجل التجاري.
- ✓ أن تشغل على الأقل 20 عامل بصفة دائمة.

[1] سهام عبد الكريم، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج** 'PME II ،جامعة البليدة، الجزائر،مجلة الباحث – عدد 09 / 2011، ص ص 144-145.

- ✓ أنها تمارس نشاطها منذ ثلاثة سنوات على الأقل.
- ✓ 10 أجراء للمؤسسات التي تقدم خدمات للصناعة.[1]

المطلب الثاني: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.

يندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المادة 18 التي تنص على قيام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات وكذا ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية. ولقد صادق عليه مجلس الوزراء في 08 مارس 2004 وانطلقت أولى مراحله منذ بداية سنة 2007 بعد استكمال آليات تنفيذه، في إطار تعزيز التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني من خلال تحسين ودعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واكتسابها لعناصر التسيير الراشد باعتماد التقييس والابتكار التكنولوجي. ويمتد على مدار 06 سنوات ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له ب 06 مليار دج.

❖ **الأهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة:**

- ✓ وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها.
- ✓ التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرنامج.

[1] غدير أحمد سليمة، **مرجع سابق**، ص 122

- ✓ تحضير وتنفيذ ومتابعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين تنافسيتها.[1]

❖ **محاور البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يشمل هذا البرنامج أربع محاور رئيسية تتمثل في:

1 –المحور القطاعي: تحليل قطاع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة المعنية بالتأهيل، ويتم ذلك من خلال إنجاز دراسات عامة لتحديد خصوصيات فروع النشاط، من أجل تقييم القدرات المتوفرة عن طريق:

- ✓ إنجاز دراسات عن فروع النشاطات .
- ✓ إعداد دراسات حول التموقع الإستراتيجي لفروع النشاطات.
- ✓ وضع خطة عملية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل قطاع.
- ✓ وضع خطة عملية خاصة بتأهيل محيط كل فرع نشاط.

2 –المحور الجهوي: توحيد المعايير والمقاييس للولايات، عن طريق القيام بتحاليل ودراسات شاملة بغية التعرف على خصوصيات نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب كل ولاية للعمل على ترقيتها، وذلك انطلاقا من:

- ✓ تحديد وضع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب كل ولاية، من أجل استنتاج نقاط القوة والضعف وتحديد الإمكانيات المتاحة وغير المستغلة.
- ✓ تحديد النشاطات ذات القدرات العالية من التصدير والنمو وخلق مناصب العمل حسب الولايات.
- ✓ وضع مخطط لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب كل ولاية.

[1] عبد الكريم سهام، **الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الباحث، عدد 09-2011، جامعة البليدة ،ص10.

3 – محور محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ويتمثل في "المحيط المؤسساتي وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، عن طريق القيام بعمليات البحث والتطوير بغرض الإدماج الفعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن محيطها، وذلك من خلال:

- ✓ تدعيم القدرات المعنوية لتدخلات الجمعيات المهنية من أجل تعميم فهم وتأطير برنامج التأهيل (اللقاءات المهنية..).
- ✓ إنشاء مراكز تكوين مهنية متخصصة حسب احتياجات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل ولاية.
- ✓ تطوير الوساطة المالية بين المؤسسات المالية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تسهيل الحصول على القروض البنكية والمساعدات المالية (خلق مصالح خاصة في البنوك تقوم بتمويل عمليات تأهيل المؤسسات وتطوير أجهزة الدعم المالي).
- ✓ إعداد وتنفيذ مخطط إعلامي وتحسيسي حول البرنامج الوطني للتأهيل (دليل الإجراءات، الأيام التقنية، الورشات والملتقيات).
- ✓ إصدار مجلات متخصصة حول تأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة.
- ✓ نشاطات المتابعة والتقييم حول ملائمة وأثر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال خلق مراكز خاصة لرصد تنافسية المؤسسات ومدى كفاء.
- ✓ إصلاح المنظومة القانونية والجبائية بما يتوافق وطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4 – محور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعلها في المستوى المطلوب، عن طريق القيام بالعمليات التالية:

- ✓ الدراسات المتعلقة بالتشخيصات القبلية والتشخيصات الإستراتيجية.

- ✓ إعداد مخططات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقبولة.
- ✓ تنفيذ مخططات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقبولة.
- ✓ إعداد دراسات السوق.
- ✓ المرافقة للحصول على شهادة المواصفات لمطابقة الجودة العالمية ISO .
- ✓ دعم مخططات تكوين موظفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ أنشطة الدعم في مجال التقييس والملكية الصناعية.
- ✓ دعم الابتكار التكنولوجي والبحث والتطوير على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

و يجب أن تتوفر في المؤسسة الشروط التالية للاستفادة من الدعم:

- ✓ الممارسة في إحدى قطاعات النشاط التالية: المواد الغذائية والفلاحية، الصناعات المائية الصيدلة، مواد البناء.
- ✓ أن يكون لها نشاط لثلاث سنوات على الأقل .
- ✓ عدد عمال يتراوح مابين 10 إلى 250 عاملا .
- ✓ حفظ على الأقل 60 % من رأسمالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية .
- ✓ أن يكون منتظم على الصعيد الجبائي خلال ثلاث سنوات أخرى .
- ✓ أن يكون منخرطا في صندوق الضمان الاجتماعي خلال ثلاث سنوات الأخيرة .
- ✓ الالتزام بدفع مشاركة قدرها 20 % من التكلفة الكلية بالإضافة إلى هذه الشروط، فإن أولوية إعادة الهيكلة والتأهيل تمنح للمؤسسات التي تتمتع بمؤهلات وخصوصيات ترتبط بالأداء الاقتصادي ومستويات التشغيل وخلق وظائف جديدة وفتح أسواق لمنتجات. والمؤسسات في المناطق الجنوبية

[1] إبتسام بوشويط، **آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص إدارة مالية ،جامعة منتوي قسنطينة 2009-2010، ص ص 54-55.

والهضاب العليا لمنع هجرة الحرفيين من تلك المناطق بخلق فرص عمل لهم والمحافظة على النشاط الاقتصادي في تلك المناطق[1].

المطلب الثالث: برنامج ميدا MEDA.

تعتبر برامج التأهيل الأداة الفعالة لرفع مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولهذا تبنت الجزائر جملة من برامج التأهيل، من بينها برنامج ميدا لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

أولا: برنامج ميدا لدعم و تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ميدا1).

جاء هذا البرنامج بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الاوروجزائرية، باسم برنامج اورو تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يهدف إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تشغل 20 عامل فأكثر والتي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية، بغلاف مالي يقدر بـ 62.9 مليون يورو (57 مليون يورو من المفوضية الأوروبية، 3.4 مليون يورو من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، في حين أن 2.5 مليون يورو تمثل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، انطلق تنفيذه سنة 2002 وامتد إلى غاية 2007.

❖ **أهداف البرنامج:**

يتمثل الهدف العام للبرنامج في تأهيل وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتساهم بجزء كبير ومهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال :

✓ تطوير كفاءة وتأهيل رؤساء وعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية في القطاع العام والخاص.

[1] قوريش نصيرة، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي: تطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف، يومي 17و18 أفريل 2006، ص 1056.

- ✓ المساهمة في تحسين الحاجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تطوير المحيط المقاولاتي وذلك بالاعتماد على المؤسسات والهيئات المرتبطة بشكل مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ **شروط الاستفادة من البرنامج :**

تلتزم المؤسسة للاستفادة من هذا البرنامج بتوفير عدد من الشروط من أهمها:

- ✓ حفظ على الأقل 60 % من رأسمالها باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية.
- ✓ أن توظف ما بين 10 إلى 20 عامل.
- ✓ لها من النشاط ثلاثة أعوام على الأقل، وحققت نتيجة موجبة في الأعوام الثلاثة الأخيرة.
- ✓ أن تكون منخرطة في صندوق الضمان الاجتماعي خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة.
- ✓ أن تكون منظمة على الصعيد الجبائي خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة.
- ✓ الالتزام بدفع 20 % من التكلفة الإجمالية الكلية المتوقعة من عملية التأهيل.

ثانيا:برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال(ميدا2).

عند نهاية برنامج ميدا الأول تم الشروع في تطبيق برنامج آخر مع الاتحاد الأوروبي، تضمن تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال التكنولوجيا، قدر المبلغ المخصص للبرنامج 44 مليون أورو (40 مليون أورو ممولة من المفوضية الأوروبية، و4 مليون أورو تمثل مساهمة الطرف الجزائري)، يقوم الاتفاق على تأهيل 200 مؤسسة، وتم التوقيع على البرنامج في مارس 2008 إلا أن الانطلاقة الفعلية كانت في ماي 2009.

❖ **أهداف البرنامج:**

يتمثل الهدف الأساسي للبرنامج في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات المستهدفة لتمكينها من الحفاظ على حصتها في السوق المحلي والدخول إلى الأسواق العالمية، من خلال استغلال جميع الإمكانيات التي تتيحها الاتفاقات الدولية الموقعة أو الجاري توقيعها والاستفادة من مزايا اقتصاد السوق، وعموما تتمثل أهداف البرنامج في النقاط التالية:

- ✓ تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تسييرها.
- ✓ تعزيز البرامج والمؤسسات الوطنية المعنية بتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ دعم إنشاء الجودة والمعايير الدولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ دعم تطوير سوق الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم إنشاء أو تعزيز المراكز التقنية الصناعية والاتحادات المهنية.
- ✓ تشجيع نقل الممارسات الجيدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ **شروط الاستفادة من البرنامج:**

تلتزم المؤسسة للاستفادة من البرنامج بتوفير عدد من الشروط أهمها:

- ✓ أن يكون لها من النشاط سنتين على الأقل.
- ✓ أن توظف على الأقل 20 عامل من بينهم 3 إطارات على الأقل، وأن تكون قد حققت رقم أعمال يفوق 100 مليون دينار (بالنسبة للمؤسسات الصناعية).
- ✓ أن توظف على الأقل 5 عمال، وأن تكون قد حققت رقم أعمال يفوق 20 مليون دينار (بالنسبة لمؤسسات الخدمات المرتبطة بالصناعة).

إضافة إلى برامج التأهيل المبرمة مع الاتحاد الأوروبي، تبنت الجزائر مجموعة أخرى من البرامج وذلك في إطار التعاون الدولي مع بعض المنظمات والدول أهمها: التعاون مع البنك الإسلامي، البنك العالمي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التعاون مع بعض الدول التي لها خبرة في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل: ألمانيا، فرنسا، إيطاليا. وقد ركزت هذه البرامج بصفة خاصة على الجانب التوجيهي والتكويني في العديد من المجلات (التسيير، التسويق، التصدير...)، إضافة إلى اهتمامها بتدعيم قدرات الهيئات المكلفة بالجودة لتمكين المؤسسات من الحصول على شهادة الجودة.[1]

[1] عناني ساسية، **مرجع سابق**، ص ص 237-238.

خلاصة الفصل:

مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمرحلتين مهمتين المرحلة الأولى من 1962 إلى غاية 1982 حيث لم تحضي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأهمية الكبيرة من طرف الحكومة أما في المرحلة من 1982الى غاية اليوم فكانت سياسة الدولة في مجال الدعم المالي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة حتمية لتغير الظروف الاقتصادية والتشريعية التي شهدها الاقتصاد الجزائري مع مشارف عشرية التسعينيات من القرن الماضي حيث قامت الحكومة بوضع عدة برامج وهيئات من اجل حل مشكلة التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنهوض بها، لما لها من أهمية في الاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث

تمهيد:

لقد تعرضنا في الفصول السابقة إلى مختلف الأبعاد النظرية لدراستنا التي تدور حول تمويل المؤسسات المصغرة، ومن النتائج التي ستخلصنها أن المؤسسات المصغرة رغم الأهمية الاقتصادية التي تأخذها إلى أنها تعترضها مجموعة من المعوقات التي تقف وراء الحد من نموها وتطورها، حيث تعتبر إشكالية حصول المؤسسات المصغرة على التمويل إحدى أهم العوائق التي تعترضها، وتعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، والتي تعتبر من بين أهم الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية بهدف تنمية وتطوير المؤسسات المصغرة، وتحقيق الأهداف المرجوة منها، وأهمها تخفيض معدلات البطالة، والهدف الرئيسي لإنشاء الوكالة هو مساعدة المؤسسات المصغرة على إزالة العوائق التمويلية التي تعترضها خاصة في مرحلة الإنشاء، ومن هذا ارتأينا أن نخصص هذا الفصل لدراسة تفصيلة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ولأجل توضيح دراسة أكثر قمنا بتقرب بفرع الوكالة لولاية بسكرة، وطلعنا على مختلف المراحل التي تمر بها تمويل إنشاء المؤسسات المصغرة في ضل الوكالة، وكذلك أهم النتائج التي حققتها الهيئتين الداعمتين في تمويل المؤسسات المصغرة في ولاية بسكرة وانعكاساتها على توفير مناصب الشغل.

وعلى هذا الأساس، وللإلمام بمختلف جوانب الهيئتين الداعمتين، قسم هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول: ترتيبات تمويل إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكالة بسكرة.**
- **المبحث الثاني: شروط التأهيل وصيغ التمويل الحديثة وتقييم حصيلة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.**
- **المبحث الثالث: ترتيبات تمويل إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة بسكرة.**

المبحث الأول: ترتيبات تمويل إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكالة بسكرة.

تعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إحدى أهم الهيئات التي أنشأة من طرف الدولة بهدف تنمية وتطوير المؤسسات المصغرة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها، وأهمها تخفيض معدلات البطالة ودعم المشاريع والمساهمة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمصغرة، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى مختلف الجوانب التي تتعلق بالوكالة.

المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكالة بسكرة (أنظر الملحق رقم 01).

1 –التعريف بالفرع: أنشئ فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية بسكرة وبدأ بمزاولة نشاطه في 1 مارس 1998 وهو يعتبر هيئة ذات طابع تسييري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

- **لقب واسم مدير الفرع:** سحري عبد الحليم.
- **العنوان:** أسواق الفلاح سابقا حي المجاهدين ص ب بني مرة بسكرة.
- **عدد الموظفين:** 49.

2- تصنيف عدد الموظفين حسب الرتبة والجنس:

جدول رقم (3-1) : تصنيف الموظفين حسب الرتبة والجنس بوكالة بسكرة.

الصنف	ذكر	أنثى	المجموع
إطار سامي	01	00	01
إطار	33	07	40
التحكم	03	01	04
التنفيذ	03	01	04
المجموع	40	09	49

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بطاقة تقنية للفرع(أنظر الملحق رقم 01).

3- الملحقات التابعة لوكالة بسكرة:

لفرع وكالة بسكرة العديد من الملحقات نوضحها في الجدول التالي:

جدول رقم (3-2): الملحقات التابعة لوكالة بسكرة:

ملحقة بسكرة:	**لقب واسم رئيس الملحقة:** رواقد فاطمة الزهراء -**العنوان:** أسواق الفلاح سابقا حي المجاهدين ص ب 297 بني مرة بسكرة -**تاريخ النشأة:** 2013/12/18 -**عدد الموظفين:** 08
ملحقة زريبة الوادى:	-**لقب واسم رئيس الملحقة:** بن ناجي مراد -**العنوان:** حي الإداري زريبة الوادى ولاية بسكرة -**تاريخ النشأة:** 2011/06/16 -**عدد الموظفين:** 03
ملحقة ولاد جلال:	**لقب واسم رئيس الملحقة:** الزين عبد الجليل -**العنوان:** مكتب التنظيم العام مقر دائرة القديم أولاد جلال ولاية بسكرة -**تاريخ النشأة:** 2012/04/24 -**عدد الموظفين:** 03
ملحقة طولقة:	-**لقب واسم رئيس الملحقة:** مغزيا لعرافي أحمد -**العنوان:** مقر الحرس البلدي سابقا ولاية بسكرة -**تاريخ النشأة:** 2013/06/30 -**عدد الموظفين:** 04

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بطاقة تقنية للفرع(أنظر الملحق رقم 01- 02).

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل وكالة بسكرة.

يسير الفرع من طرف مدير الفرع ومجموعة من الموظفين موزعين على المهام المختلفة بدء بوضع الملف إلى غاية إنشاء المؤسسة المصغرة، وهذا ما سوف نوضحه في المخطط التالي:

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لمصالح فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في بسكرة(أنظر الملحق رقم 03).

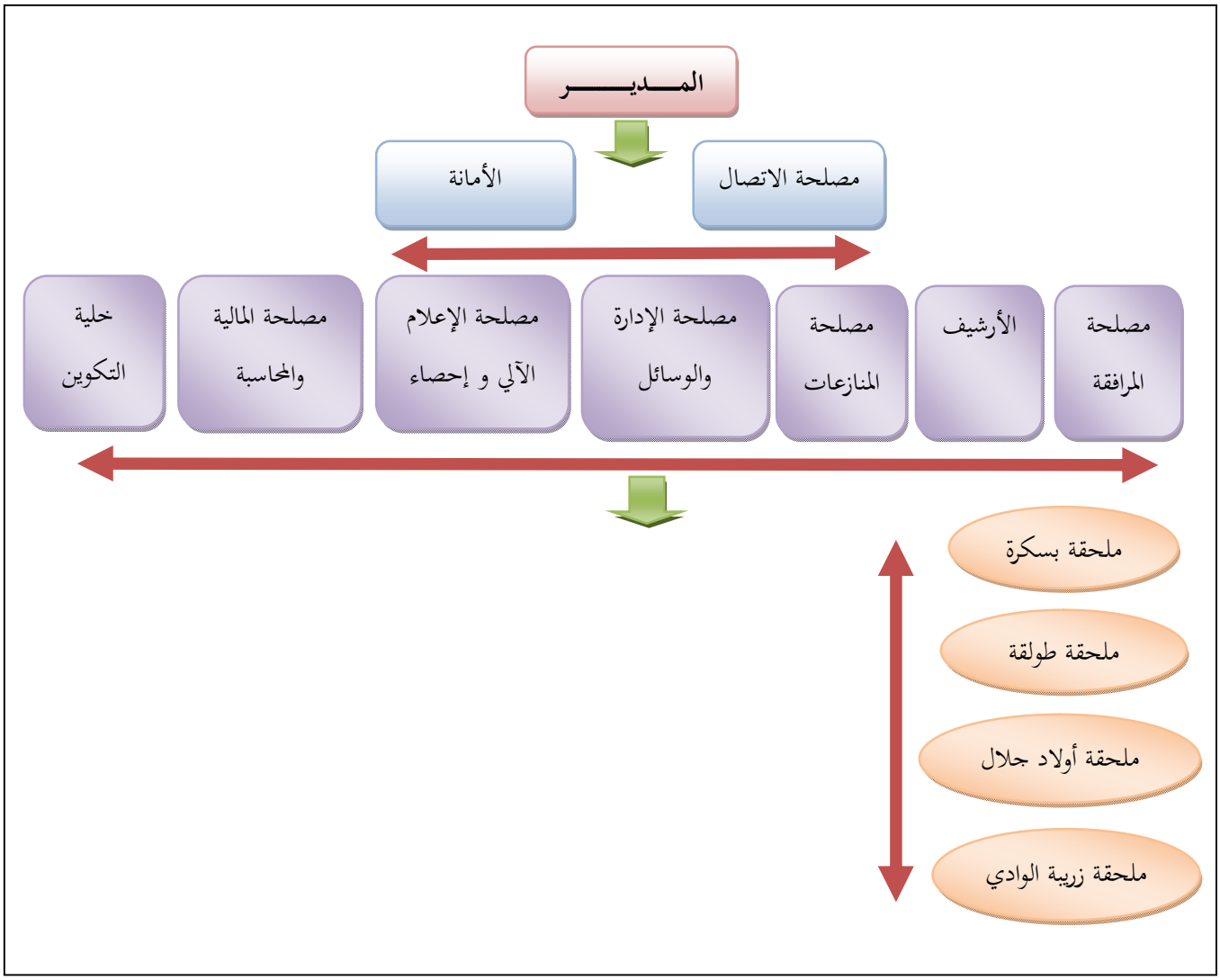

المطلب الثالث: إستراتيجية عمل الفرع:

تنفذ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إستراتيجيتها العامة من خلال الفروع المنشأة في مختلف الولايات، ومنها فرع ولاية بسكرة، الذي يعتمد على إستراتيجية مركزة على الدعم المالي والمعنوي لمنشئي المؤسسات المصغرة وذلك وفق:

– تسهل مهمة الشاب من أجل إنشاء مؤسسة مصغرة وهذا بتضافر جهود مختلف مصالح الفرع، وكذلك وضع منشورات ومخططات تسهل التعرف على مختلف العمليات الإدارية التي يسلكها الشاب في سبيل التوصل لإنشاء مؤسسة مصغرة.

– تنظيم أيام إعلامية ودراسية تحسسيه يستهدف من خلالها الفرع فئة الشباب البطال، لإنماء الروح المقاولاتية لديه خاصة خريجي مراكز التكوين المهني والجامعات.

– تنظيم معارض محلية لترقية منتجات المؤسسات المصغرة وربط العلاقات فيما بينها.

– طبع دليل يحتوي على جميع المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الفرع والوكالة ككل من أجل الدعاية والإعلان والترويج لها.

– إجراء دورات تكوينية للشباب المستفيد من برنامج الفرع، للرفع من قدراتهم التسييرية وتحكمهم أكثر في إدارة مشاريعهم، وتعاملهم مع باقي الإدارات والموردين والعملاء.

– إجراء عدة اتفاقيات مع البنوك ومع الهيئات العمومية، لضمان السير الحسن لعملية إنشاء المؤسسات المصغرة، والتخفيف من حدة البيروقراطية.

إثر هذه الإستراتيجية المطبقة نجد أن فرع ولاية بسكرة يعمل جاهدا لضمان وتقديم أحسن خدمات وعلى أعلى المستويات لإنشاء أكبر عدد من المؤسسات المصغرة النوعية التي نأمل أن تكون في المستقبل مؤسسات صغيرة ومتوسطة ناجحة.[1]

[1] نقلا عن: https://promoteur.ansej.org.dz/ تاريخ التصفح 2018/04/15 على الساعة : 14.23.

المبحث الثاني: شروط التأهيل وصيغ التمويل الحديثة وتقييم حصيلة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

تسهر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على توفير التمويل بمختلف مصادره المتاحة للمؤسسات المصغرة، ومنحها كل التسهيلات والإعانات التي تسمح للمستثمرين الشباب بتحسين نشاطهم وكذا تسيير مؤسساتهم في أحسن الظروف.

المطلب الأول: شروط التأهيل للوكالة(أنظر الملحق رقم 04).

- ✓ من أهم الشروط للجوء إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:
- ✓ أن يتراوح سن الشاب من 19 على 40 سنة.
- ✓ أن يكون ذو مؤهلات مهنية لها عالقة بالمشروع.
- ✓ أن يكون بدون عمل.
- ✓ أن يقدم مساهمة مالية شخصية بمستوى يطابق النسبة المحددة حسب المشروع.

بعد توافر هذه الشروط يمكن للمستثمر الحصول على دعم الوكالة بعد ملئ استمارة التسجيل الوثائق المرفقة لتكوين الملفين الإداري المالي والتي تتمثل في:

- ❖ **الملف الإداري:**

- شهادة ميلاد رقم 12 مع رقم الشهادة.
- صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية أو شهادة الجنسية.
- نسخة من الوثائق التي تثبت المؤهلات المهنية (شهادة تعليم أو شهادة عمل ... الخ.)
- بطاقة إقامة.
- صورة شمسية.

- بطاقة التسجيل في الوكالة الوطنية للتشغيل سارية المفعول.

❖ **الملف المالي:**

- نسخة من الفواتير الشكلية للتجهيزات (بدون احتساب الرسوم.)
- نسخة من الفواتير الشكلية للتأمين متعددة الأخطار أو شاملة الأخطار للتجهيزات (باحتساب كل الرسوم).
- نسخة كشف التهيئة معفية من الرسوم أن وجدت.

❖ **موارد الوكالة ونفقاتها :**

أولا : موارد الوكالة : تستمد الوكالة مواردها في إطار ما نص عليه قانون المالية التكميلي لسنة 1996 في مادته 16 من:

- تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.
- حاصل استثمار الأموال المحتملة.
- الهبات والوصايا.
- المساهمات المحتملة التي تقدمها الهيآت الوطنية والدولية، بعد ترخيص من السلطات المعنية.
- كل حاصل أخر يرتبط بنشاطاتها.[1]

ثانيا : نفقات الوكالة :تتكون نفقات الوكالة مما يأتي :

- نفقات التثبيت.

[1] المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 96- 296 ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، العدد 52 الصادر بتاريخ 27 ربيع الثاني 1417 الموافق لـ 1996/09/11 ،ص 16.

- نفقات التسيير والصيانة.

- النفقات الضرورية المرتبطة بهدفها و انجاز مهامها [1].

المطلب الثاني: صيغ التمويل الحديثة التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

تقدم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب العديد من صيغ التمويل، والتي بموجبها يستطيع الشاب أن يختار التمويل المناسب له لإنشاء مؤسسته أو إعادة تمويلها وانجاز المشاريع الصغيرة أو توسيعها.

وهذه الصيغ هي عبارة على طرق تمويلية مختلفة والتي سوف نعرضها فيما يلي:

- **إنشاء مؤسسة بالتمويل الثنائي(أنظر الملحق رقم 05):**
- **التركيبة المالية:** في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية التالية:
  - ✓ المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
  - ✓ قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- **الهيكل المالي للتمويل الثنائي:**
  - **المستوى 1:**

جدول رقم (3-3): الهيكل المالي للتمويل الثنائي(أنظر الملحق رقم 05).

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية
حتى 5.000.000دج	**%29**	**%71**

المصدر: معلومات مقدمة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –فرع بسكرة.

[1] المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 96- 296 ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، مرجع سابق،ص 16.

من خلال الجدول نلاحظ انه في المستوى الأول قيمة الاستثمار لا يجب أن تتعدى **5.000.000دج**، وفي هذه الحالة تساهم الوكالة بقرض بدون فائدة بنسبة 29% من قيمة المشروع، أما المساهمة الشخصية لصاحب المشروع فتكون بنسبة 71% من قيمة المشروع

- **المستوى 2:**

جدول رقم (3-4): الهيكل المالي للتمويل الثنائي(أنظر الملحق رقم 05).

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية
حتى 5.000.001دج إلى 10.000.000دج	**% 28**	**% 72**

المصدر: معلومات مقدمة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –فرع بسكرة.

من خلال هذا الجدول أي المستوى الثاني من لتمويل، نجد أن نسبة المساهمة الشخصية ارتفعت إلى 72%، في المقابل انخفضت نسبة القرض بدون فائدة والمقدم من طرف الوكالة إلى 28 %، ويمكننا إرجاع ذلك إلى زيادة قيمة الاستثمار التي بلغت **10.000.00دج** كحد أقصى.

❖ **إنشاء مؤسسة بالتمويل الثلاثي(أنظر الملحق رقم 06).**

التمويل الثلاثي يلتزم فيه كل من صاحب المشروع والبنك والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

❖ **التركيبة المالية:** يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من المستثمر، البنك والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويتكون من:

- المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

- قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100٪ ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشاب ذوي المشاريع.

❖ **الهيكل المالي للتمويل الثلاثي.**

- **المستوى 1:**

جدول رقم(3-5) : الهيكل المالي للتمويل الثلاثي(أنظر الملحق رقم 06).

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5.000.000دج	**%29**	**%1**	**%70**

المصدر: معلومات مقدمة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –فرع بسكرة.

من خلال الجدول نلاحظ دخول طرف ثالث في العملية وهو البنك، وفي هذا النوع من التمويل إذا بلغت قيمة الاستثمار في حدها الأقصى **5.000.000دج**، فان الوكالة تقدم قرض بدون فوائد بنسبة **29 %**، في حين تبلغ المساهمة الشخصية لصاحب المشروع **1 %**فقط، أما الطرف الثالث المتمثل في ابنك فانه يساهم بنسبة **70 %**من قيمة الاستثمار.

- **المستوى 2:**

جدول رقم (3-6): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي(أنظر الملحق رقم 06).

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5.000.000دج إلى 10.000.000دج	**% 28**	**% 2**	**%70**

المصدر: معلومات مقدمة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –فرع بسكرة.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أي المستوى الثاني للتمويل، هو ارتفاع نسبة المساهمة الشخصية إلى **2 %**في حين كانت في الجدول أعلاه **1%**، وانخفاض نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبان إلى**8%**بعدما كان في المستوى الأول **29%**أما القرض البنكي فهو ثابت، كل هذا إذا بلغت قيمة الاستثمار **10.000.000دج** كحد أقصى

❖ **التحفيزات والإعانات المالية والامتيازات الجبائية التي تقدمها الوكالة (أنظر الملحق رقم 06).**

تقدم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مجموعة من التحفيزات والإعانات للشباب ذوي المشاريع كما تدعمهم بجمة من الامتيازات الجبائية وذلك من اجل تشجيع الاستثمار وإنشاء المؤسسات واللجوء إلى الوكالة سواء في التمويل أو إعادة التمويل.

أولا:تخفيض نسب الفوائد البنكية:

تخفض نسبة الفائدة القرض بـ 100% بالنسبة لكل النشاطات (نسبة الفائدة 0 %).

ثانيا: الإعانات المالية:

ثلاث قروض أخرى بدون فائدة تمنح للشباب أصحاب المشاريع:

- قرض بدون فائدة لاقتناء عربة ورشة 500.000دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني.
- قرض بدون فائدة للكراء يصل إلى 500.000دج.
- قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 1000.000دج لإعانة من أجل الكراء بالنسبة للطلبة الجامعيين (أطباء، محامون.....) لإنشاء مكاتب جماعية.

ثالثا: الامتيازات الجباية:

تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:

1-في مرحلة إنجاز المشروع:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات والحصول على الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.
- تطبيق معدل مخفض نسبته 5٪ من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الاكتسابات العقارية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

2- في مرحلة الاستغلال:

(لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط أو ستة سنوات للمناطق الخاصة)

- إعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات.
- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة(03) عمال على نوعه اقل لمدة غير محددة.
- عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي بـ :
- 70 ٪ فترة السنة الأولى من الضرائب.
- 50 ٪ سنة السنة الثانية من الضرائب.
- 25 ٪ سنة السنة الثالثة من الضرائب.
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.
- الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة ابتداء من تاريخ الاستغلال.

- مسار عملية المرافقة في بداية المشروع:

الشكل رقم (3-2): مسار عملية المرافقة في بداية المشروع(أنظر الملحق رقم 07).

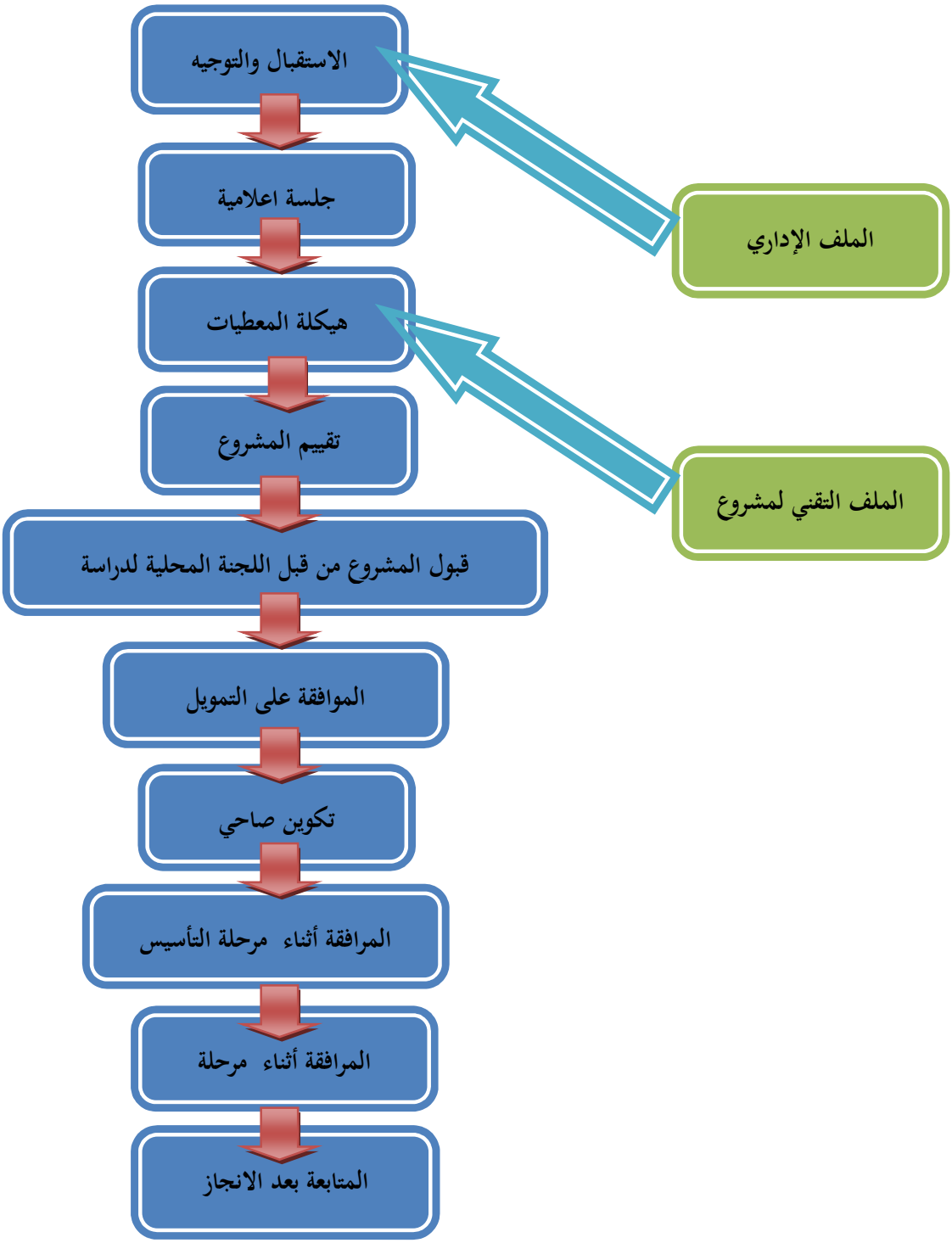

المصدر: معلومات مقدمة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –فرع بسكرة.

- مسار عملية المرافقة في مرحلة التوسيع:

الشكل رقم (3-3): مسار عملية المرافقة في مرحلة التوسيع(أنظر الملحق رقم 08).

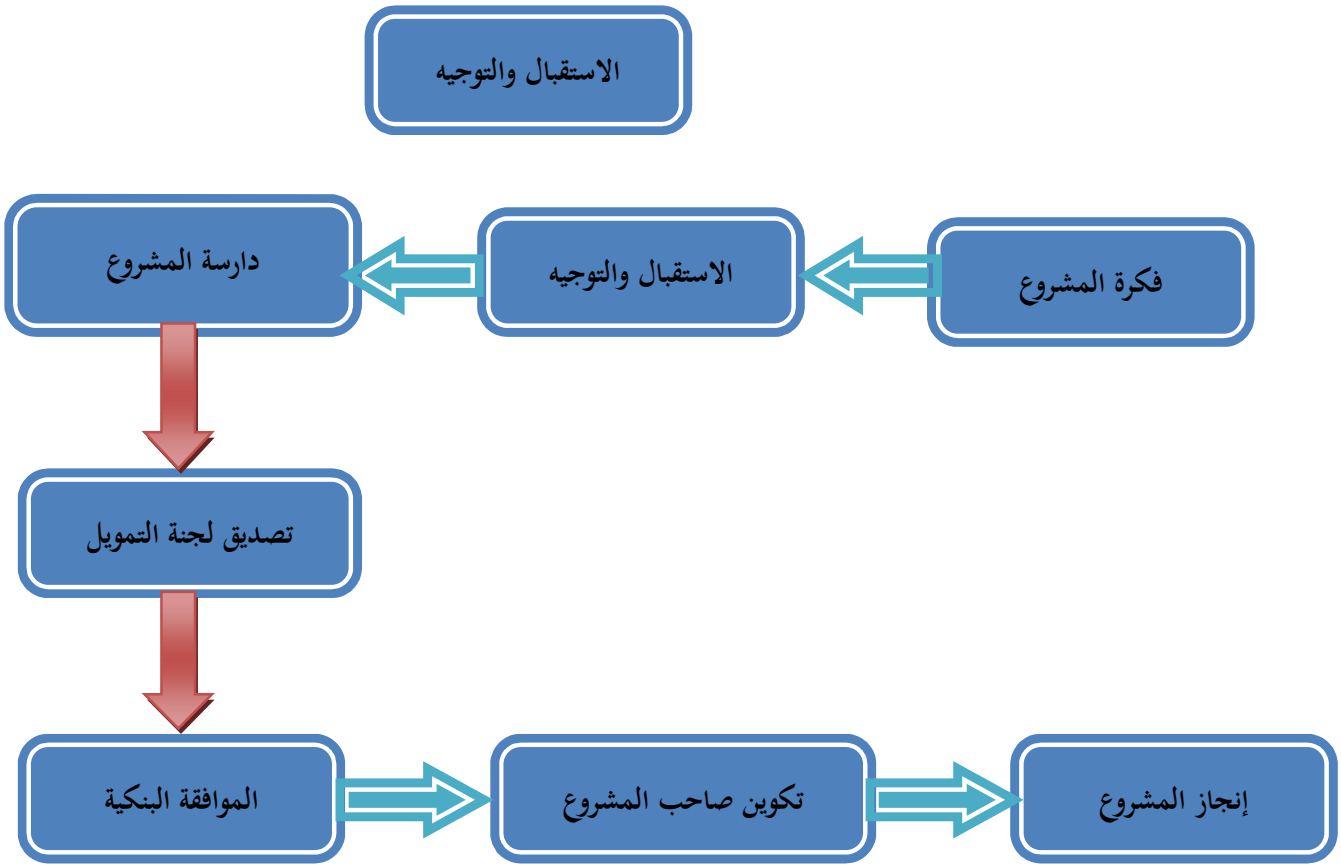

المصدر: معلومات مقدمة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –فرع بسكرة.

المطلب الثالث : تقييم حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى غاية 2017

تعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أهم الهيئات التي خصصتها الجزائر لترقية المؤسسات والمشاريع ونشر الفكر المقاولاتي، فهي من أهم أجهزة الدولة الموجهة للتخفيف من حدة البطالة وإدماج شريحة الشباب في الحيات العملية، ومتابعتهم من خلال التأهيل والتمويل والمراقبة، كما تتمثل أهميتها أيضا في إنشاء المؤسسات الصغيرة ودعمها وتمويلها من اجل تطوير هذا القطاع وترقيته من خلال الجدول التالي نستعرض المشاريع الممولة من طرف الوكالة وكذا مجمل الوظائف المقدمة في السنوات الأخيرة إلى غاية 2017 .

الجدول رقم (3-7): الملفات الممولة حسب الملحقات التابعة لوكالة بسكرة.

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
بسكرة	90	91	128	171	313	695	874	995	283	146	38	3824
ولاد جلال	10	11	19	25	39	68	209	209	63	16	2	671
طولقة	20	28	51	52	85	218	281	380	92	43	13	1263
زريبة الوادي	4	5	6	23	44	219	258	460	62	22	1	1104
المجموع	124	135	204	271	481	1200	1622	2044	500	227	54	6862

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الشكل رقم (3-4): الملفات الممولة حسب الملحقات التابعة لوكالة بسكرة.

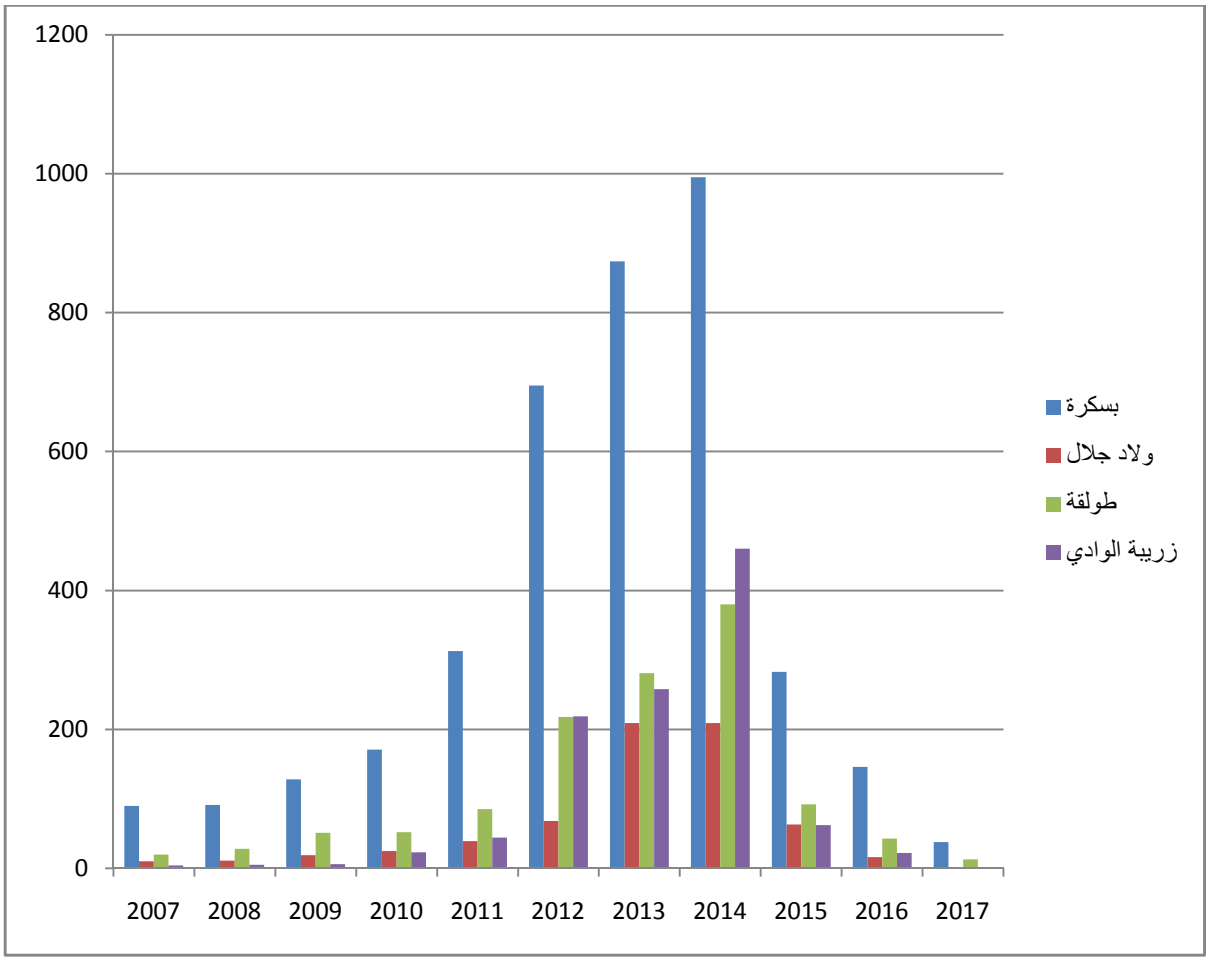

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3-7).

من خلال الجدول رقم 01 والذي يمثل تطور الملفات الممولة حسب الملحقات التابعة لوكالة بسكرة من الفترة الممتدة من (2007-2017) نلاحظ أن تطور الملفات الممولة خلال الفترة 2010-2014 في تزايد مستمر والذي يبلغ ذروته سنة 2014 ليتراجع في الفترة ما بين 2015-2017.ومن خلال الشكل رقم 01 نلاحظ أن ملحقة بسكرة هي الممول الأكبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نجد أن المشاريع الممولة قدرت بـ 3824 مشروع ثم يليه كل من زريبة الوادي وطولقة وملحقة ولاد جلال فنرى ارتفاع مستمر وتطور واضح بنسب ضعيفة نوعا ما.

الجدول رقم (3-8): تطور المشاريع الممولة حسب النشاطات خلال فترة 2007-2017 :

النشاطات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
فلاحة	1	5	10	52	168	696	1111	1389	221	86	6	**3746**
الحرف	0	0	1	14	43	60	113	93	62	30	4	**420**
أشغال عمومية	24	41	49	53	52	45	22	34	18	8	11	**357**
الري	4	1	1	5	3	4	2	1	2	2	0	**25**
صناعة	14	10	12	13	23	32	37	40	17	14	3	**215**
مهن حرة	0	1	6	3	7	66	124	233	68	17	2	**527**
خدمات	53	45	78	62	77	116	126	131	77	44	16	**825**
نقل البضائع	0	3	23	41	74	130	22	4	0	0	0	**297**
نقل الأشخاص	0	1	1	2	3	3	6	2	0	0	0	**20**
المجموع	97	107	183	245	450	1152	1563	1927	465	201	42	**6432**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

من خلال الجدول رقم 02 والذي يبين تطور القطاعات الممولة من طرف الوكالة، نجد أن هناك تطور ملحوظ في العديد من هذه القطاعات، حيث نجد أن قطاع الفلاحة وأشغال عمومية ومهن الحرة ونقل البضائع يشهد تطور مستمر، بينما قطاع الري ونقل الأشخاص شهد نوع من الثبات خلال 2008، 2009، على التوالي وارتفع في سنة 2010 وانخفض سنة 2014، وهذا راجع إلى عدم الاهتمام بهذا القطاع ونقص التوعية بأهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، أما قطاع الصناعي فنرى ارتفاع مستمر وتطور واضح بنسب ضعيفة نوعا ما، والسبب أن الصناعة تحتاج إلى مؤهلات وكفاءات المستثمرين وكذا حجم قروض يكون كبير لإقامة المشاريع في مثل هذه القطاعات، أما فيما يخص قطاع الفلاحة والحرف والخدمات والذي يحقق تطور مستمر

وبنسب عالية، و هذا نتيجة الأرباح في هذه القطاعات وسهولة الاستثمار والأهمية الكبيرة في الاقتصاد الوطني. ومن خلال الشكل الموالي نوضح تطور كل قطاع وتذبذب الذي شهدته مختلف القطاعات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الشكل رقم (3-5): : تطور المشاريع الممولة حسب النشاطات خلال فترة 2007-2017 :

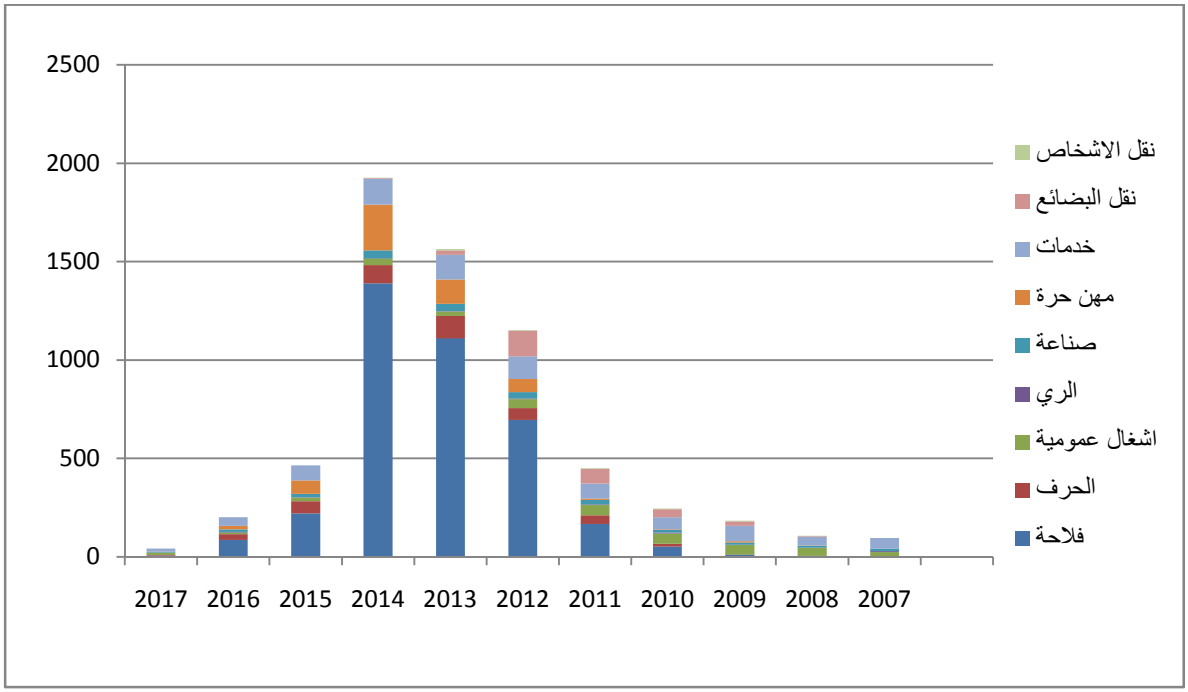

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(3-8).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن جميع القطاعات تشهد ارتفاع وتطور لاسيما قطاع الفلاحة، حيث شهد هذا القطاع تطور كبير وبمعدلات تفوق التطور الذي حققته القطاعات الأخرى، لكن نرى انخفاض في معدل نمو هذا القطاع بعد سنة 2014 حيث انخفض بنسبة كبيرة سنة 2015، حيث نجد أن المشاريع الممولة في هذا القطاع سنة 2014 قدرت بـ 1389 مشروع بينما في السنة التي تليها سنة 2015 حيث لم تتعدى هذه المشاريع 221 مشروع، أي انخفاض كبير جدا، ويمكن أن نرجع هذا إلى السياسة المتبعة من طرف الوكالة في دعم القطاعات الحيوية كالصناعة خاصة الزراعة، باعتبارها قطاعات منتجة حيث نلاحظ من خلال المنحنى

ارتفاع مستمر بمعدلات متفاوتة رغم التذبذب في المشاريع الممولة في القطاعات الأخرى. يمكننا أيضا القول أن النشاط الحرفي أو التوجه نحو الاستثمار في هذا القطاع يشهد انخفاض حيث نجد أن المنحى يميل إلى الثبات في ثلاث سنوات متتالية وينخفض في السنة الأخيرة سنة 2017 ، على عكس قطاع الصناعة والصيانة فرغم النمو المتواضع لهذا القطاع الحيوي، وهذا يعود على الأهداف التي تسعى الوكالة لتحقيقها إلا وهي دعم القطاعات المنتجة والصناعية نظرا لأهميتها البالغة في الاقتصاد الوطني.

تطور المشاريع الممولة حسب الجنس (رجال – نساء):

تقدم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التمويل والمساعدة والدعم المالي والفني كالتكوين وتحفيز وكذا ترشيد الشباب والمستثمرين ومختلف شرائح المجتمع سواء رجال أو نساء، أي إن الدعم المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لا يقتصر على جنس محدد، ومن خلال الجدول الموالي نوضح عدد المساعدات والمشاريع الممولة والخاصة بكل جنس من رجال ونساء منذ انطلاق عمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والى غاية 2017 حيث نرصد تطور المشاريع الممولة حسب الجنس.

الجدول رقم (3-9) : تطور المشاريع الممولة حسب الجنس.

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
الرجال	97	107	183	245	450	1152	1563	1927	465	201	42	**6432**
النساء	27	28	21	26	31	48	59	117	35	26	12	**430**
المجموع	124	135	204	271	481	1200	1622	2044	500	227	54	**6862**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

من خلال معطيات الجدول رقم 03 الذي يوضح المشاريع الممنوحة للرجال والمشاريع والممنوحة للنساء إلى غاية 2017، ومن خلال الجدول نلاحظ أن المشاريع الممنوحة للرجال في زيادة مستمرة من 2007 والى غاية 2014، ثم نلاحظ انخفاض في عدد المشاريع الممنوحة للرجال سنة 2015 حيث قدر عدد المشاريع سنة 2014 بـ 1927 مشروع بينما في سنة 2015 انخفض عدد المشاريع الممولة إلى 465 مشروع بينما هناك تذبذب في المشاريع الممنوحة للنساء، حيث كان بلغ المشاريع سنة 2007 ما يقارب 27 مشروع، وارتفع سنة 2008 إلى 28 مشروع، ثم انخفض سنة 2009 إلى 21 مشروع بينما نجده سنة 2010 نسبة الاستفادة بلغت 26 مشروع، بينما سنة 2014 والتي تضاعفت فيها نسبة الاستفادة بـ 117 وهي نسبة لاباس بها مقارنة بالسنوات الأخيرة، وهذا التغير المستمر في عدد المشاريع يرجع إلى موارد الوكالة كل سنة وأيضا السياسة التمويلية المتبعة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.كما نلاحظ أن العدد الإجمالي للقروض الممنوحة للرجال تفوق العدد الإجمالي من القروض الممنوحة للنساء حيث بلغ مجمل المشاريع المقدمة للرجال بـ 6432 مشروع بينما لم يتعدى عدد المشاريع المقدمة للنساء 430 مشروع، و هذا ما سنعرضه من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-6): نسبة الاستفادة من المشاريع حسب الجنس:

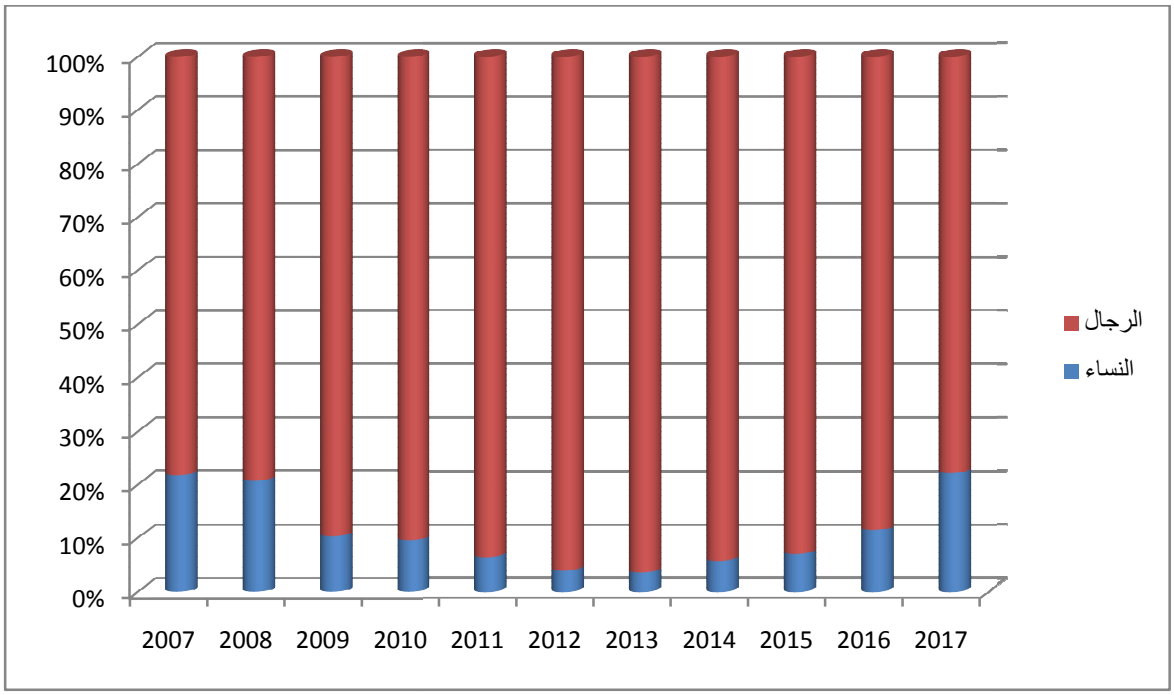

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(3-9).

من خلال الشكل رقم 03 نلاحظ أن نسبة الرجال المستفيدين من المشاريع سنة 2007 قدر بـ 80 % وبالنسبة للنساء قدر بـ 20 %، وبينما في سنة 2013 زيادة نسبة الرجال المستفيدين من المشاريع الممولة إلى 97 % وانخفاض بالنسبة للنساء قدر بـ 3 %، وبينما في سنة 2017 انخفض نسبة الرجال المستفيدين من المشاريع الممولة إلى 80 % وزيادة بالنسبة للنساء قدر بـ 20 % ، ومن هنا يمكن القول أن القوة الاستثمارية للجنس الذكري يتفوق وبنسب كبيرة، وهذا يرجع إلى طبيعة المشاريع التي تمولها والوكالة والتي في غالبها تكون مشاريع استثمارية كبيرة تفوق مؤهلات المرأة وكذا القدرة على تسيير المؤسسات والمشاريع الأخرى كالزراعة والصناعة والأشغال العمومية وغيرها من المشاريع التي تفوق قدرة النساء على إدارتها.

جدول رقم (3-10): تطور الموافقات البنكية على مشاريع الوكالة حسب البنوك خلال الفترة 2007-2017.

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
BADR	9	12	22	64	187	723	1146	1467	240	100	10	**3980**
BDL	26	22	28	32	62	107	100	148	62	22	12	**621**
BEA	13	9	22	47	45	93	121	168	53	22	5	**598**
BNA	10	9	10	32	70	119	94	103	70	38	8	**563**
CPA	30	45	66	57	90	127	142	150	73	42	17	**839**
AL KHALIFA	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	**0**
المجموع	88	97	148	232	454	1169	1603	2036	498	224	52	**6601**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الشكل رقم (3-7): تطور الموافقات البنكية على مشاريع الوكالة حسب البنوك خلال الفترة 2007-2017.

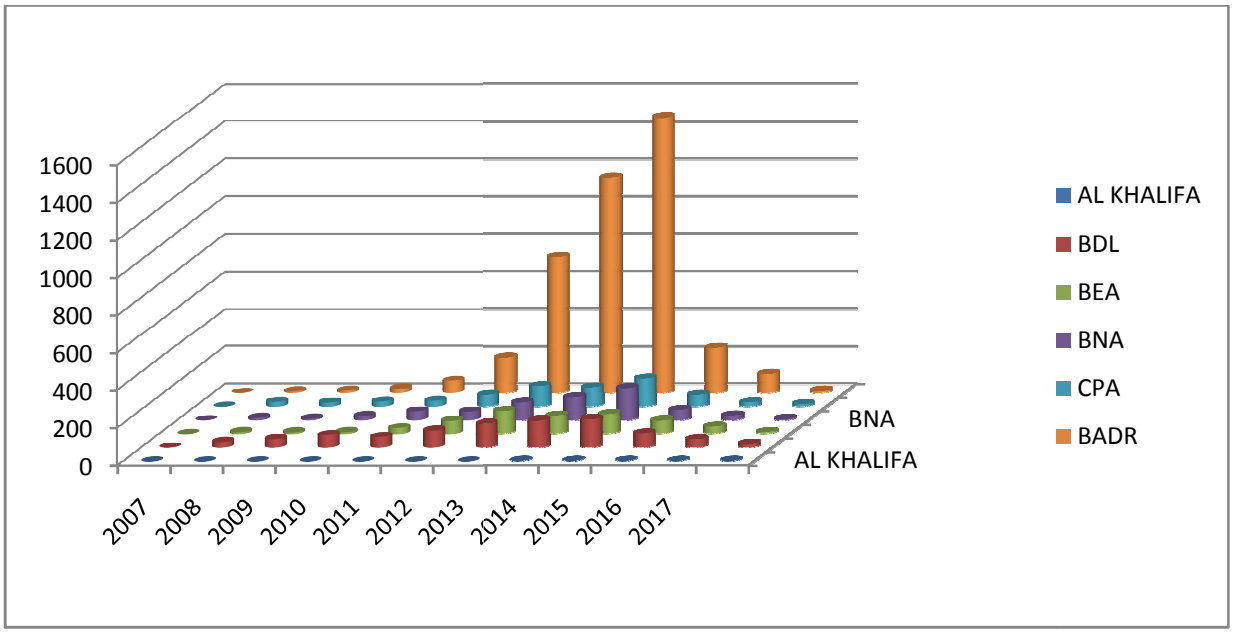

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(3-10).

جدول رقم (3-11): نسب تطور الموافقات البنكية على مشاريع الوكالة حسب البنوك خلال الفترة 2007-2017.

البنوك	BADR	BDL	BEA	BNA	CPA	AL KHALIFA	المجموع
عدد المشاريع الممولة	3980	621	598	563	839	0	**6601**
النسب المؤوية	60.29	9.40	9.05	8.52	12.71	0	**%100**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الشكل (3-08): نسب تطور الموافقات البنكية على مشاريع الوكالة حسب البنوك خلال الفترة 2007-2017.

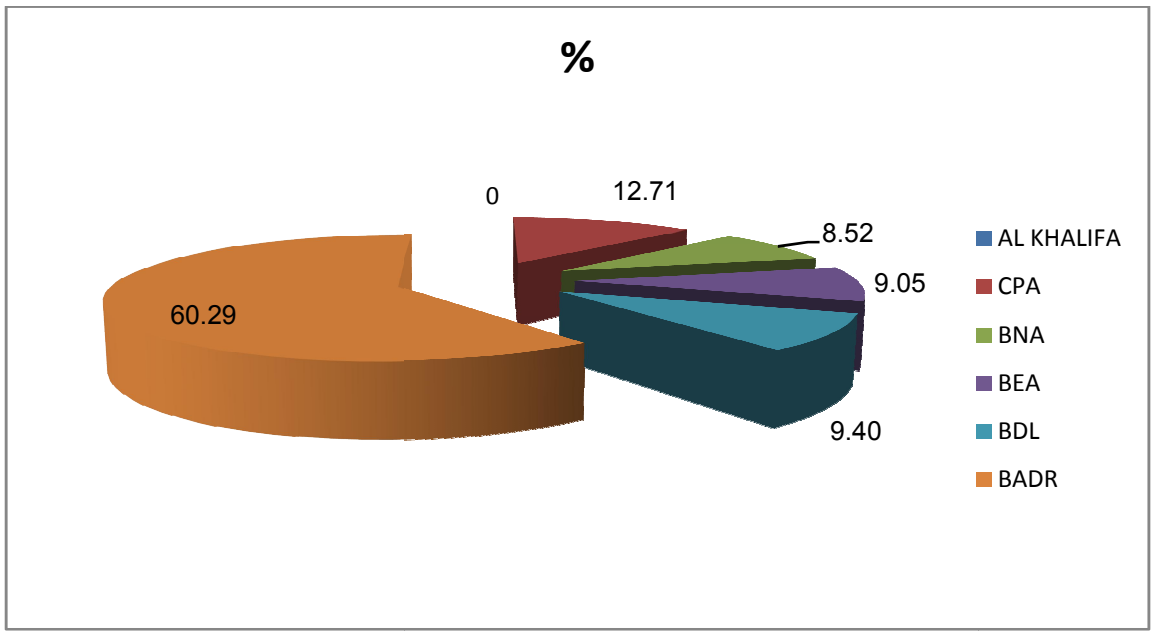

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(3-11).

من خلال الجدول رقم 04 والذي يمثل تطور الموافقات البنكية من الفترة الممتدة من (2007-2017) نلاحظ أن تطور الموافقات البنكية خلال الفترة 2012-2014 في تزايد مستمر والذي يبلغ ذروته سنة 2014 ليتراجع في الفترة ما بين 2015-2017. ومن خلال الجدول رقم 05 والذي يمثل النسبة المؤوية للمشاريع الممولة حسب البنوك حيث نلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو الممول الأكبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قدرة نسبة التمويل فيه بـ 60.29% وهذا راجع إلى أن قطاع الفلاحة في ولاية بسكرة يعتبر من أهم القطاعات والنشاطات الأكثر أهمية واستقطابا ثم يليه كل من بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية، المختصان في تمويل نشاطات الخدمات، ويليها أخيرا كل من البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي اللذان يساهمان في تمويل مشاريع الشباب لكن في الحدود الدنيا.

المساهمة في التطور عن طريق أنواع مختلفة من التمويل .

تساهم الوكالة الوطنية في تمويل ودعم إنشاء المشاريع والمؤسسات في مختلف المجالات، وتعتمد في تمويلها على عدة أساليب وطرق لتسهيل عملية استفادة الشباب الراغبين في إنشاء مشاريعهم الخاصة، ولهذا فان الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وبالتعاون مع أطراف أخرى كالبنوك تشكل أنماط تمويلية مختلفة الأشكال والشروط، وهذا ما يجعل المستفيد يختار الطريقة الأنسب للتمويل أو الدعم الذي يطلبه، ومن خلال الجدول الموالي نستعرض التطور عن طريق نوع التمويل المتاح.

الجدول رقم (3-12): تطور المشاريع الممولة حسب طريق نوع التمويل:

نوع التمويل	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
تمويل الثنائي	36	38	56	39	27	31	19	8	2	3	2	**261**
تمويل الثلاثي	88	97	148	232	454	1169	1603	2036	498	224	52	**6601**
المجموع	124	135	204	271	481	1200	1622	2044	500	227	54	**6862**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الشكل رقم (3-09): تطور المشاريع الممولة حسب طريق نوع التمويل:

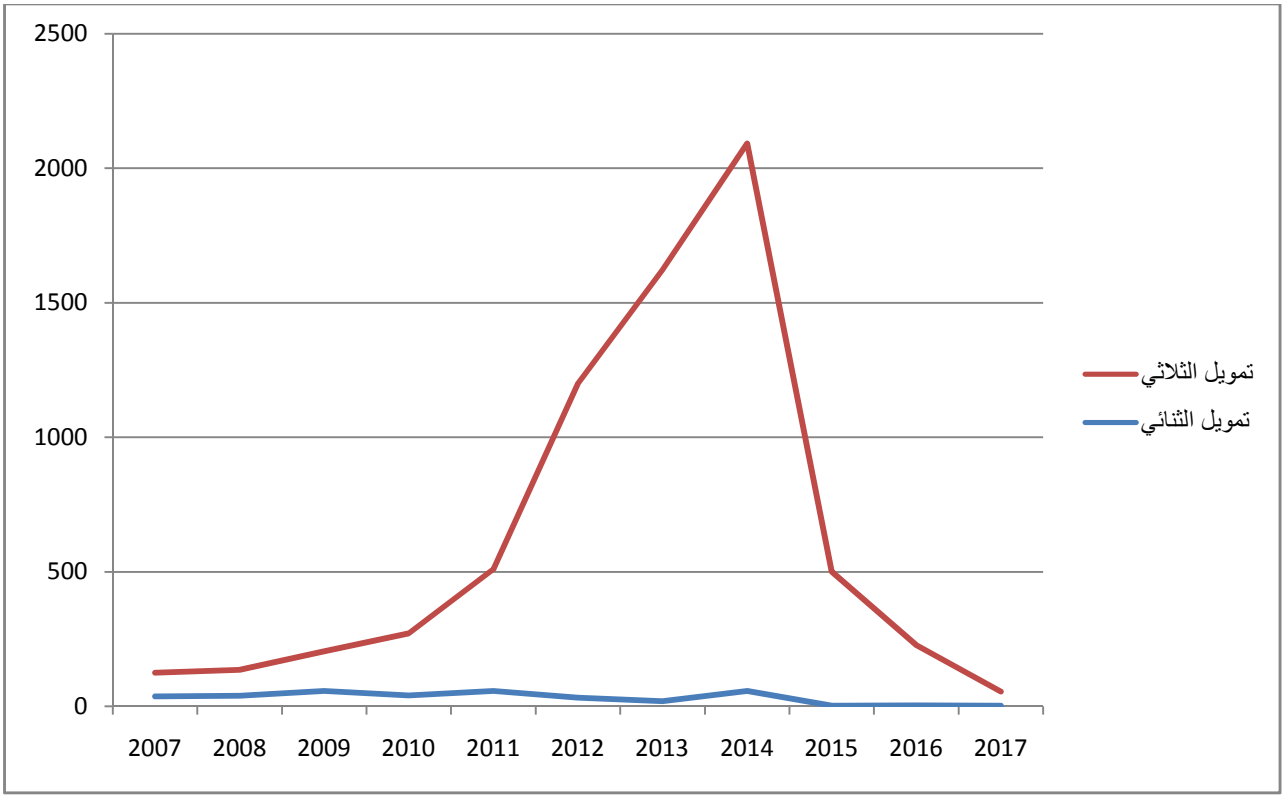

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (3-12).

يوضح الجدول تطور المشاريع الممولة حسب طريق نوع التمويل من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة (2007-2017)، حيث كانت إجمالي المشاريع الممولة خلال هذه الفترة بـ 6862 مشروع تم تمويل 261 مشروع منها وفق صيغة التمويل الثنائي و 6601 مشروع منها وفق صيغة التمويل الثلاثي، ومن خلال المنحى يتبين لنا الأهمية الكبيرة للتمويل الثلاثي الذي تقدمة الوكالة، نلاحظ من خلال الشكل ارتفاع مستمر في نسبة التمويل الثلاثي خلال سنة 2007 إلى 2014 بمعدلات مرتفعة نسبيا، ثم ينخفض خلال سنة 2015 إلى 2017، بينما نلاحظ أن المنحى الذي يمثل التمويل الثنائي، قد ارتفع نسبيا في السنوات الأولى ثم باشر بالانخفاض بعد ذلك، رغم إن حقق ارتفاع نسبي سنة 2014 ويمكن أن نرجع هذا الانخفاض إلى توجه الشباب المستفيد إلى طلب التمويل الثلاثي أكثر وهذا بسبب الامتيازات الجبائية الممنوحة والتي تناسب أصحاب المشاريع، أما التمويل الثنائي فيتبين انه لايحضى بالقبول العام للصيغة المتبعة في هذا التمويل، أما بالنسبة لارتفاع معدلات التمويل الثلاثي فالسبب هو الامتيازات الممنوحة في ضل هذا التمويل الذي يتدخل فيه البنك كطرف ثالث، وذلك ما أدى بالشباب المستفيدين اللجوء إلى هذا النوع من التمويل كونه يحقق نوع من الشروط التي تلائم إنشاء المشاريع والتسهيلات المناسبة التي يمنحها هذه النمط من التمويل.

المبحث الثالث: ترتيبات تمويل إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة بسكرة.

تمكن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، عن تخصيص وإعداد فضاء لأصحاب المشاريع يضمن التوفيق المهني والاجتماعي، تماشيا مع الأسس القانونية المسيرة لجهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين وخمسين سنة.

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة بسكرة

الشكل رقم (3-10): الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة وكالة بسكرة(أنظر الملحق رقم 09).

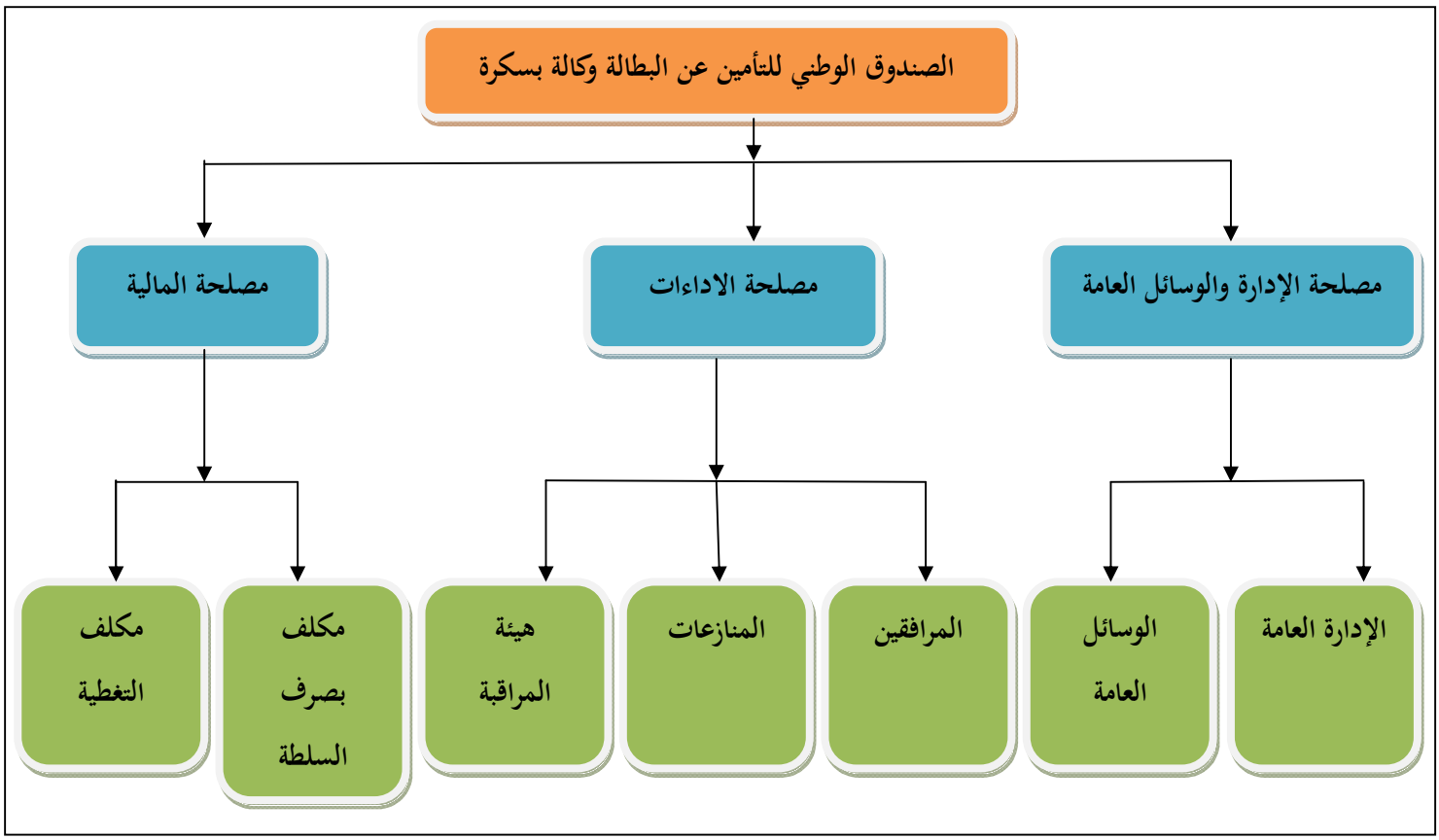

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة بسكرة.

شرح الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة بسكرة.

1- **مصلحة الإدارة والوسائل العامة:**

- الإدارة العامة : تقوم بتسيير المستخدمين .
- الوسائل العامة: تقوم بـ :

✓ توفير الوسائل للعمال منها الأدوات المكتبية.

✓ الالتزام بالتسيير العقاري.

2- **مصلحة الاداءات:** تضم المستشارين المرفقين .

- المرافقين: يقوم بدراسة الملفات ثم تقديمها أمام لجنة الانتقاء والاعتماد .
- المنازعات : تتكفل بالملفات المرفوضة القانونية.
- هيئة المراقبة: تقوم بمراقبة حول:

✓ الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الإجراء.

✓ الصندوق الوطني للتقاعد.

✓ تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة لدعم تشغيل الشباب.

1- مصلحة المالية: تقوم بالعمليات المالية الخاصة بالصندوق.

التّوزيع الإداري للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

الجدول رقم(3-13): التّوزيع الإداري للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

الوكالات الولائية	عدد الوكالات	الوكالات الجهوية
الجزائر	1	الجزائر
عنابة	6	قالمة ، الطارف ، تبسة ، سوق هراس ، سكيكدة
باتنة	4	باتنة ، خنشلة ، بسكرة ، أم البوقي
بشار	4	بشار ، أدرار، تندوف ، البيض
البليدة	3	البليدة ، تيبازة ، المدية
الشلف	3	الشلف ، الجلفة ، عين الدفلة
قسنطينة	3	قسنطينة ، جيجل ، ميلة
وهران	3	وهران ،غليزان، مستغانم
ورقلة	6	ورقلة ، غرداية ، الأغواط ، الواد ، تمنراست ، إليزي

سطيف	4	سطيف، بجاية مسيلة ، برج بوعريريج
سيدي بلعباس	5	سيدي بلعباس ، تلمسان ، سعيد ، نعامة ، عين تيموشنت
تيارت	3	تيارت، معسكر ، تسمسيلت
تيزي وزو	3	تيزي وزو ، البويرة ، بومرداس

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة بسكرة.

شروط القابلية في الجهاز:

- ✓ أن يبلغ الشخص ما بين ثلاثين(30) وخمسين(50) سنة.
- ✓ أن يكون من جنسية جزائرية.
- ✓ أن لا يكون شاغلا لمنصب عمل مأجور أو قد مارس نشاطا لحسابه الخاص حين إيداعه للملف.
- ✓ أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل(و.و.ت) بصفة طالب عمل.
- ✓ أن يتمتع بمؤهل مهني و/أو يملك ملكات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.
- ✓ أن يكون قادرا على تجنيد إمكانيات مالية للمساهمة في تمويل مشروعه.
- ✓ أن لا يكون قد استفاد من تدبير إعانة الدولة في مجال إحداث النشاط:(من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية...إلخ).[1]

مستندات الملف: ينبغي أن يتألف ملف إحداث المؤسسة المصغرة جميع الوثائق المطلوبة.

يتكوّن الملف الواجب إيداعه من محورين هما: ملف إداري، ملف تقني.

المحور الأول: ملف إداري(أنظر الملحق رقم 11).

يتألف من:

- نسخة(1) من بطاقة التعريف الوطنية.
- صورة(1) شمسية.

[1] نقلا عن : https://www.cnac.dz/p1a/pr%C3%A9sentationa.htm تاريخ التصفح: 2018/04/26 على الساعة 15:38

- شهادة أو بطاقة إقامة (1).
- وثيقة تثبت التسجيل بالوكالة المحلية للتشغيل(و.م.ت) (البطاقة الزرقاء).
- نسخة من شهادة التأهيل المهني.
- شهادة مطابقة وتصريح شرفي(نموذج يُحمّل و يُطبّع من موقع(ص.و.ت.ب).

المحور الثاني: ملف تقني.

يتألف من:

- فاتورات شكلية للتجهيزات و المعدات الجديدة باحتساب جميع الرسوم(TTC).
- فاتورات شكلية للتأمين المتعدد الأخطار الخاص بالتجهيزات و/أو جميع المخاطر الخاص بالسيارات باحتساب جميع الرسوم(TTC) .
- بيان تهيئة، في حالة وجوده، باحتساب جميع الرسوم(TTC).
- كشف تقديري لمقتضيات المال المتداول باحتساب جميع الرسوم(TTC).[1]

المطلب الثاني: التركيبة المالية والامتيازات التي يقدمها الصندوق.

أولا: التركيبة المالية: ويمكن تلخيصها في الجدول الوالي.

الجدول رقم(3-14): التركيبة المالية(أنظر الملحق رقم 10).

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	القرض بدون فوائد
أقل من 5.000.000	% 01	% 70	% 29
من 5.000.001 إلى 10.000.000	% 02	% 70	% 28

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة بسكرة.

[1] نقلا عن: https://www.cnac.dz/p1a/etape1a.html تاريخ التصفح: 2018/04/26 على الساعة 15:38

1. الامتيازات الممنوحة من طرف الصندوق:

أ- **الامتيازات المالية:** الصيغة الوحيدة للتمويل حسب الصندوق هي الصيغة ثلاثية الأطراف، التي يغطي الجزء الأكبر منه مصاريف اقتناء العتاد والمعدّات الجديدة.

- القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- القرض البنكي الذي يخفض جزء من فوائده من طرف الصندوق.

ب-الامتيازات الجبائية: يتمتع الشباب النشطون في إطار الوكالة من إعفاءات ضريبية وتخفيضات جبائية، تتحدد كما يلي:

✓ **مرحلة الإنجاز:** تتمثل الامتيازات في:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- تخفيض بنسبة 05% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات.
- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة.

✓ **مرحلة الاستغلال:** تشمل الامتيازات الجبائية للمؤسسة المصغرة لمدة 03 سنوات بداية من انطلاق النشاط، أو 06 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة وتتمثل في:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية.

الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات[1].

المطلب الثالث: حصيلة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

جدول رقم(3-15): تطور الموافقات البنكية على مشاريع الوكالة حسب البنوك خلال الفترة 2007-2017

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
BADR	8	13	19	60	82	689	700	1001	1028	614	283	**4168**
BDL	23	22	26	30	76	278	138	90	59	23	6	**721**
BEA	14	8	15	40	49	276	132	91	47	21	4	**698**
BNA	9	8	11	30	48	294	133	65	42	15	5	**663**
CPA	29	44	62	55	111	294	125	77	60	29	8	**939**
المجموع	83	95	133	215	366	1831	1228	1324	1237	702	306	**7189**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة بسكرة.

[1] منشورات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

الشكل رقم(3-11): تطور الموافقات البنكية على مشاريع الوكالة حسب البنوك خلال الفترة 2007-2017.

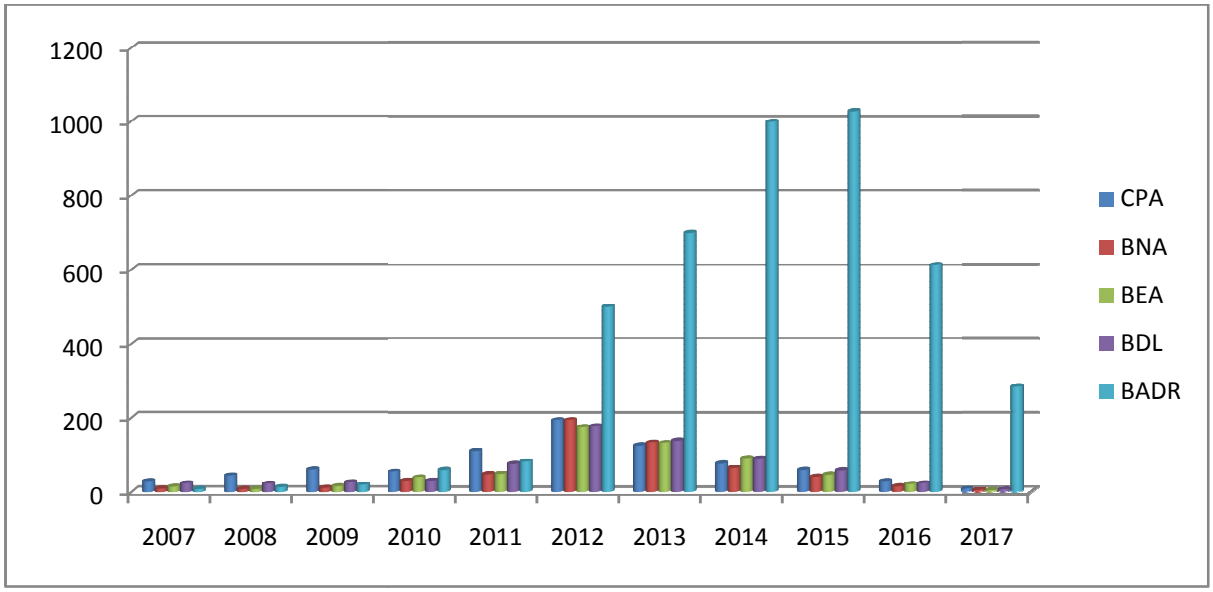

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول(3-15).

من خلال معطيات الجدول رقم 05 والذي يمثل تطور الموافقات البنكية خلال الفترة الممتدة من (2007-2017) نلاحظ أن تطور الموافقات البنكية خلال الفترة(2012-2014) في تزايد مستمر والذي يبلغ ذروته سنة 2015 التي قدر بـ 1237 مشروع ليتراجع في الفترة ما بين 2016-2017، وهذا ما يوضحه الشكل رقم 05 ، حيث نلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو الممول الأكبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قدر مجموع عدد الموافقات البنكية على المشاريع فيه بـ 3980 مشروع وهذا ما يدل على أن الفلاحة في ولاية بسكرة تعتبر من بين النشاطات الأكثر أهمية في التمويل ثم يليه كل من بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي اللذين يساهمون في تمويل نشاطات الخدمات التي عرفت إقبالا كبيرا من طرف الشباب.

جدول رقم(3-16): تطور عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق حسب قطاعات النشاط من 2007 إلى 2017.

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	%
الزراعة	4145	57.65
الحرف	487	6.77
البناء والاشغال العمومية	95	1.32
الصناعة	203	2.82
الصيانة	21	0.29
صيد السمك	3	0.04
المهن الحرة	49	0.68
الخدمات	959	13.33
نقل البضائع	889	12.36
نقل الركاب	338	7.7
المجموع	7189	100

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة بسكرة.

نلاحظ من معطيات الجدول أن عدد المشاريع التي قام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بتمويلها خلال فترة (2007-2017) بـ 7189 مشروع, وهي تتفرع على مختلف الأنشطة اقتصادية وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-12): نسب تطور عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق حسب قطاعات النشاط من 2007 إلى 2017.

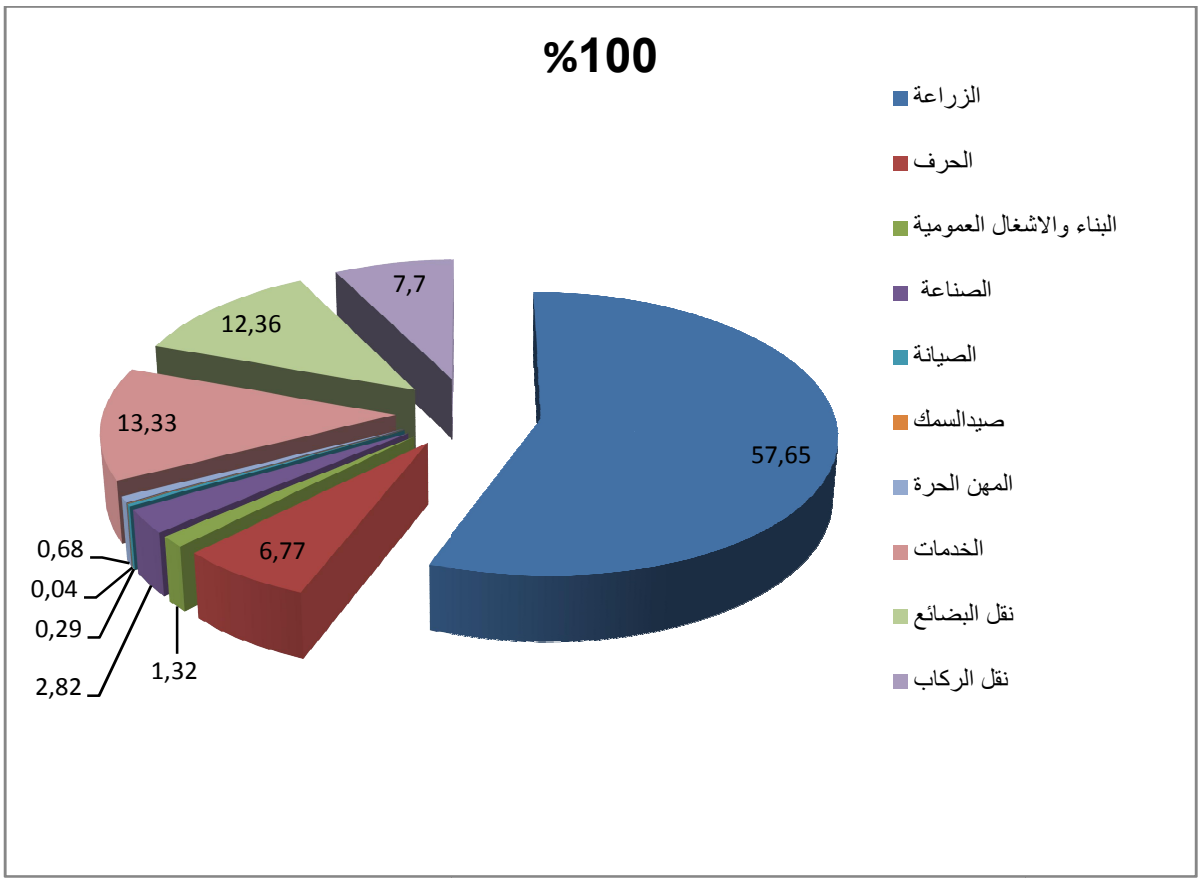

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول(3-16).

من خلال ملاحظة الدائرة النسبية يتضح أن قطاع الزراعة يمثل النسبة الأكبر في عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة من سنة 2007 إلى غاية 2017 والتي بلغت نسبة 57.65% من إجمالي المشاريع، في حين أن نسبة تمويل الصندوق لقطاع الخدمات بلغت 13.33%، وهذا نتيجة الأرباح في هذا القطاع وسهولة الاستثمار، ونسبة تمويل الصندوق لقطاع نقل البضائع فتتمثل في 12.36% ، ثم يليه قطاع الصناعة بنسبة 2.82 % من إجمالي عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق، أما الصيانة والمهن الحرة وصيد السمك فتتراوح نسب تمويل الصندوق لها بين 0.04% و 1%.

جدول رقم(3-17): تطور عدد مناصب الشغل التي وفرها الصندوق حسب قطاعات النشاط من 2007 إلى 2017.

قطاع النشاط	عدد مناصب الشغل	%
الزراعة	10940	69,53
الحرف	1177	7,48
البناء والإشغال العمومية	17	0,11
الصناعة	578	3,67
الصيانة	24	0,15
صيد السمك	5	0,03
المهن الحرة	58	0,37
الخدمات	1043	6,63
نقل البضائع	1154	7,33
نقل الركاب	492	3,13
المجموع	15735	100

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة بسكرة.

الشكل رقم (3-13): نسب تطور عدد مناصب الشغل التي وفرها الصندوق حسب قطاعات النشاط من 2007 إلى 2017.

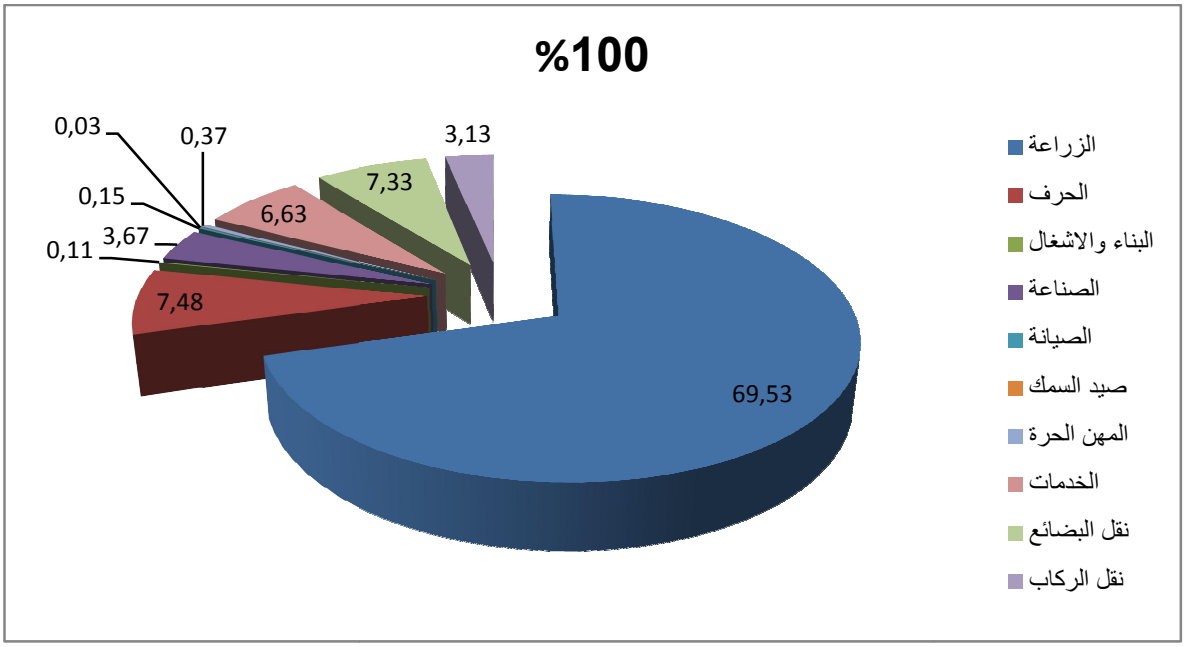

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول(3-17).

من خلال ملاحظة الدائرة النسبية ومعطيات الجدول أعلاه يتضح أن قطاعي الزراعة الذي بلغت نسبة 69.53 % والنقل بنوعيه (نقل البضائع، نقل الركاب) بنسبة 10.46 % ، من أكبر القطاعات التي وفرت واستحدثت مناصب شغل خلال الفترة الممتدة من (2007-2017) في استحداث حوالي 15735 من عدد مناصب شغل وذلك راجع إلى المشاريع التي تم تمويلها من طرف الصندوق والتي قدرت بـ 7189 من عدد المشاريع، ثم يليهما كل من قطاع الحرف والخدمات والصناعة ، بحيث وفرت ما يقارب 2798 منصب شغل خلال 10 سنوات بنسب تتراوح ما بين 3.67% و 7.48%، بعدها تليها باقي القطاعات الممولة من طرف الوكالة.

الجدول رقم(3-18): توزيع القروض الممنوحة من طرف الصندوق وكالة بسكرة خلال الفترة 2007-2017.

الجنس المستفيد	عدد القروض الممنوحة	نسبة القروض الممنوحة
الرجال	6047	% 84.11
النساء	1142	% 15.88
المجموع	7189	% 100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق ممنوحة من طرف الوكالة.

من خلال معطيات الجدول رقم 03 الذي يوضح توزيع القروض الممنوحة من طرف الصندوق للرجال والقروض والممنوحة للنساء إلى غاية 2017، نلاحظ أن العدد الإجمالي للقروض الممنوحة للرجال تفوق العدد الإجمالي من القروض الممنوحة للنساء حيث بلغ مجمل القروض المقدمة للرجال بـ 6775 مشروع بينما لم يتعدى عدد القروض المقدمة للنساء 1042 قرض، وهذا التغير المستمر في عدد القروض يرجع إلى موارد الوكالة كل سنة وأيضا السياسة التمويلية المتبعة من طرف الصندوق،كما وهذا ما سنعرضه من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(3-14): نسب توزيع القروض الممنوحة من طرف الصندوق وكالة بسكرة خلال الفترة 2007-2017.

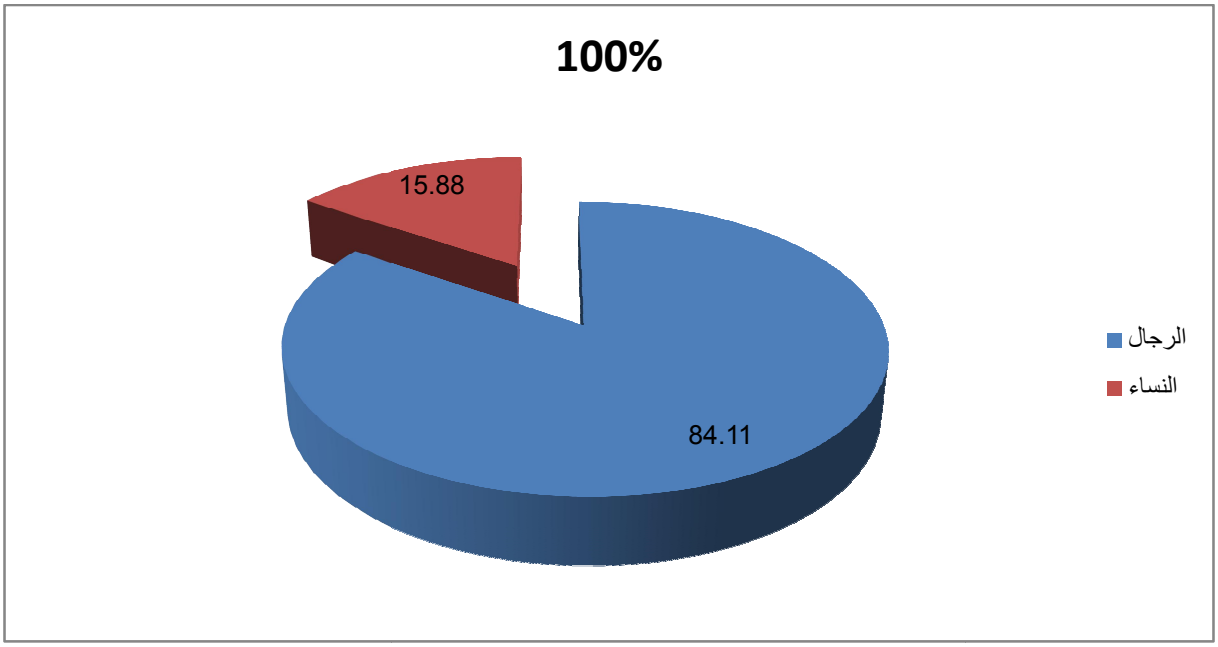

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول(3-18).

من خلال الشكل رقم 03 نلاحظ أن نسبة الرجال المستفيدين من القروض خلال الفترة (2007-2017) والتي بلغت 84.11 % أكبر من نسبة النساء، حيث لم تتعدى النسبة 15.88 %، ومن هنا يمكن القول أن القوة الاستثمارية للجنس الذكري يتفوق وبنسب كبيرة، ويرجع هذا الفرق الكبير في نسبة التمويل كون فئة الرجال تستحوذ على معظم الحصة العمالية الوطنية.

خلاصة الفصل.

من خلال دراستنا للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة تبين لنا الدور الهام الذي تلعبه هذه الهيئات في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا من خلال مساهمتها في إنشاء العديد من المؤسسات الصغيرة وتقليص حجم البطالة ومساعدة الشباب في إنشاء مشاريعهم الخاصة التي توافق مؤهلاتهم، وذلك بمنحهم الدعم والتمويل المالي وكذا الخدمات الغير مالية كالمرافقة والتكوين والتدريب في مختلف المجالات.

ومن خلال عملية التقييم التي قمنا بها خلال هذه الدراسة والتي شملت تقييم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة يتضح لنا وبالرغم من التحسن الطفيف التي حققته هذه الهيئات، إلا أن الخدمات وأهداف الوكالتين لم ترقى للمستوى المطلوب حيث نلاحظ وجود فرق كبير بين ماهو مخطط من طرف هذه الهيئات وبين ماهو محقق على ارض الواقع، ويرجع ذلك إلى ضعف عملية المرافقة وغياب التوعية بأهمية المشاريع الفردية.

الخاتمة

تمهيد

من خلال هذه الدراسة حاولنا إبراز الدور الذي تلعبه هيئات الدعم والتمويل في ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدى أهميتها والدور الذي تلعبه في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، فتطلب منا هذا البحث التعرض إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصعوبة إيجاد تعريف موحد لها مع الإشارة إلى تعريف المشرع الجزائري لهذه المؤسسات، كما تم التطرق إلى مجموعة من المشاكل والصعوبات التي تعاني منها هذه المؤسسات وقد تم التركيز على مشكلة التمويل الذي يعتبر أهم عائق يقف أمام تنميتها وتطورها وفي سبيل معالجة هذا المشكل قامت الدولة بإنشاء العديد من الهياكل، والتي من أبرزها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، والتي ارتكزت عليهما دراستنا التطبيقية وذلك من أجل محاولة معرفة مدى مساهمتهما في تحسين أساليب التمويل المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

❖ **نتائج اختبار فرضيات الدراسة:**

- تتفق معظم الدول والهيئات على الدور التنموي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع المجالات خاصة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- يمثل التمويل الحد الفاصل بين بقاء أو فناء المؤسسة، لذا توجب عليها اجتياز عقبة المشكلات التمويلية إن أرادت الاستمرار ونمو أعمالها وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- قامت الحكومة الجزائرية بإقامة مجموعة من الهياكل الداعمة والممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سبيل تطورها وترقيتها وتحسين أساليب تمويلها، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.
- يشكل التمويل المصرفي أحد أهم المصادر التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسط وخاصة في ظل ضعف القدرات التمويلية الذاتية أصحاب تلك المؤسسات غير أن المشاكل المتعلقة بتمويله لها تقف عائقا أمام لجوئها إليه وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأخيرة.

❖ **نتائج البحث:**

- أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعاليتها في تحقيق التنمية اقتصادية واجتماعية من خلال تجارب العديد من الدول النامية والمتقدمة وهذا لقدرتها المتميزة في توفير مناصب الشغل وخلق قيمة مضافة، وتحقيق ناتج محلي خام، مما يساعد على إحداث تطور في بعض الدول النامية.
- يبقى مشكل التمويل من أبرز العوائق والمشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد الجزائري نظرا أحجام البنوك الجزائرية على تمويل هذا النوع من المؤسسات، وذلك ارتفاع درجة المخاطرة بتمويلها وعدم كفاية الضمانات المقدمة.
- إن مختلف أشكال الدعم وامتيازات الممنوحة من طرف هذه الهياكل تهدف إلى تشجيع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على استمراريتها وبقائها وذلك للحفاظ وخلق مناصب شغل دائمة ومستقرة و فتح المجالات أمام الصناعات المختلفة.
- إن رغبة الدولة في تسهيل مهمة العاطلين عن العمل في إيجاد مناصب شغل تتناسب مع مؤهلاتهم، وكذا تقليص حجم البطالة، لذلك تم إنشاء هيئات الدعم وذلك لمساعدة الشباب في توظيف أنفسهم من خلال توفير الدعم المالي والفني لهم لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة والقيام بمشاريعهم الخاصة.
- تخفيض نسب الفوائد على القروض المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إضافة إلى البنوك والمؤسسات المالية إلى 100%.

❖ **التوصيات:**

- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في تطوير هذا القطاع على أن لا يتم نسخ التجربة كلية لأن ذلك سيكون دون نفع يذكر نظرا لاختلاف المؤهلات البشرية والمادية والمالية والثقافية.

- تشجيع إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تقدم فرص تمويل مناسبة وبآليات مختلفة تتناسب مع مميزات وخصائص هذه المؤسسات وتطوير أساليب وأدوات لتمويل وانتهاج سياسة ديناميكية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- اعتماد بنوك إسلامية والتي تتعامل وفق الشريعة إسلامية في تمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توجيه الشباب أصحاب المشاريع نحو نشاطات ذات قيمة مضافة عالية، تلبي احتياجات السوق المحلية والوطنية لضمان استمرارية المؤسسات المنشأة، والمساهمة في زيادة الدخل الوطني.
- إلغاء معدات الفائدة المعتمدة من قبل الهيئات الداعمة والممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك وفق ما يتماشى مع مبادئ الشريعة إسلامية للمجتمع الجزائري.
- يجب محاكات التجارب الناجحة واستفادة من الدور الفعال في مجال وسائل وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ **آفاق الدراسة:**

- دور التمويل الأجنبي غير المباشر في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة من قبل الهيئات الداعمة.

قائمة المراجع

❖ **الكتب**

1.عدنان حسين يونس، رائد خيضر عبيس، دور حاضنات الأعمال في تطوير المشاريع الصغيرة، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2015.

2. إلهام فخري، التسويق في المشاريع الصغيرة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

3.مصطفى يوسف كافي، ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن – عمان، 2016.

4.رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008.

5.احمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، الأصول العلمية والعلمية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012.

6.ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة و دورها في عملية التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2012.

7.ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 1998.

8.ميثم صاحب عجام، نظرية التمويل، دار النهران، 2001.

9.دنان موفق عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، مؤسسة الوراقة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

10.فريد يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

11.طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

12.سمير محمد عبد العزيز، التأجير التمويلي، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر، 2000.

13.عبد الغفار عبد السلام و آخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن،2001.

14.احمد نبيل عبد الهادي، التمويل الإداري، دار المرين للنشر والتوزيع، بدون ذكر سنة النشر.

15.عاطف وليم، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2006.

❖ الرسائل و المذكرات.

1.بن حمم عبد الله، تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير تسيير الدولي للمؤسسات تخصص: تسويق، جامعة تلمسان، 2010.

2. طالبي خالد، دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص التمويل الدولي والمؤسسات النقدية والمالية، جامعة منتوي قسنطينة 2010- 2005.

3.وسام عبران، محددات منح القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة الماجستر في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص التمويل المصرفي، جامعة العربي التبسي-تبسة 2015- 2016.

4.كربوش محمد، إستراتجية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم التسيير تخصص: علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013- 2014.

5.ليلى لواشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في العلوم اقتصادية، (غير منشورة)، كلية الحقوق العلوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2004-2005.

6.محمد الصالح زويتة، أثر التغيرات اقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006-2007.

7.رابح الزبيري، "التمويل و تطور قطاع الفلاحة في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 1988.

8.إبتسام بوشويط، آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة منتوي قسنطينة 2009-2010.

9.غدير أحمد سليمة، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017.

❖ الملتقيات والمؤتمرات.

1.بربش السعيد، طبيب سارة ، الملتقى الوطني الأول حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 8-9 أفريل 2002.

2.عمر فرحات، الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يومي 07/06 ديسمبر 2017.

3.عمر ثليجي، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية علوم التسيير، جامعة الأغواط،8-9 أفريل 2002.

4.قريشي محمد الأخضر، بوزيد عصام، طيبي عبد اللطيف، الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية علوم التسيير،جامعة عمار *ثليجي* الأغواط ،8-9 أفريل 2002.

5.عبد الجليل شليق، خالد مدخل، دور حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تجربة الجزائر)، المؤتمر الدولي الأول للإدارة والعلوم الإنسانية2017 حول: نحو تطوير آفاق التعاون العلمي بين الأمم وبناء القدرات البحثية لدى الشباب ورواد التنمية، كوالالمبور-ماليزيا، يومي15- 17 يوليو 10-06-2017.

6.عناني ساسية،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية (دراسة حالة ولاية قالمة)، في مقالة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة قالمة، العدد 16 ديسمبر 2014.

7.حياة براهمي، نبيلة جعيجع، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدات البطالة بالجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011.

8.نوال ثلجة معلوف، المعاملة الضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عرض وتحليل على ضوء التشريع الضريبي الجزائري)، الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 18-19 أفريل 2012.

9.الشريف ريحان، إيمان بومود، بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة حول فتح بورصة الجزائر أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باجي مختار، الجزائر، 17،18 أفريل2013.

10.آيت عكا ش سمير، ناصر المهدي، القروض المصغرة ودورها في محاربة الفقر، ملتقى دولي، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2007.

11.مغني ناصر ، *القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر* ، مداخلة أثر المشروعات الصغيرة على التنمية، جامعة بوضياف، المسيلة، 2013.

12. محمد الناصر حميداتو، العيد غـربي، إسهامات هيئات المرافقة المقاولتية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 18–19 أفريل 2012،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،2012 .

13.لزهر قواسمية، براهيمي سمية، صندوق الزكاة رؤية حديثة لجمع وتوزيع واستثمار الأموال دراسة حالة "التجربة الجزائرية، مداخلة،" جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر.

14.عبد الله بن منصور، عبد الحكيم بزاوية، صندوق الزكاة الجزائري كآلية لمعالجة ظاهرة الفقر،مداخلة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

15.عبد الوهاب بن بريكة، حبة نجوى : دور الأجهزة الحكومية في دعم الاستثمارات المحلية وتقليص حجم البطالة، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة.

16.قوريش نصيرة، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي: تطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف، يومي 17و18 أفريل 2006.

❖ **المجلات.**

1.صالحي صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد3 جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004.

2.عماد العيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين العراقيل والمساهمة في التّنمية السوسيواقتصادية – دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، في مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية ، المجلد 1، العدد 1، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية.

3.فيلالي ابتسام، عياش زبير، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر خلال الفترة 2010-2014 ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، في المجلة الباحث الاقتصادي، جامعة الجزائر، عدد05 جوان 2016.

4.سليم جابو، نوال بن عمارة، نماذج مقترحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق شركات إدارة الاستثمار الإسلامية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجزائر، في المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة الجزائر، عدد07 ديسمبر 2017.

5.بن عنتر عبد الرحمان، واقع ابداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلجزائر، مجلة جامعة دمشق علوم الاقتصادية والقانونية، علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة احمد بوقرة-الجزائر،المجلد 24 -العدد الاول-2008.

6.سهام عبد الكريم،سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME II’ ،جامعة البليدة، الجزائر، مجلة الباحث – عدد 09 / 2011 .

7.عبد الكريم سهام، الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة ، مجلة الباحث، عدد 09-2011، جامعة البليدة.

❖ المراسيم والقوانين.

1.المرسوم التنفيذي رقم 96- 296 ، الصادر بتاريخ 27 ربيع الثاني 1417 الموافق لـ 1996/09/11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 16 العدد 52.

2. منشورات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

❖ **مواقع الانترنت.**

1. http://www.dipmepi47.dz/index.php/andpme

2. http://www.elmouwatin.dz

3. https://www.cnac.dz/p1a/pr%C3%A9sentationa.htm

4. https://promoteur.ansej.org.dz/

الملاحق

الملحق رقم 1

ملحقة اولاد جلال:

- لقب واسم رئيس الملحقة :**الزين عبد الجليل**
- تاريخ النشأة :**2012/04/24**
- العنوان:**مكتب التنظيم العام،مقر الدائرة القديم أولادجلال ولاية بسكرة**
- الهاتف :**033 76 12 81**
- الفاكس :**033 76 12 81**
- عدد الموظفين :**03**

ملحقة طولقة:

- لقب واسم رئيس الملحقة :**مغزيا لعرافي أحمد**
- تاريخ النشأة :**2013/06/30**
- العنوان:**مقر الحرس البلدي سابقا طولقة ولاية بسكرة**
- الهاتف :**033 78 78 57**
- الفاكس :**033 78 78 57**
- عدد الموظفين :**04**

- **السكن الوظيفي:**
  - لقب واسم المستغل : **سحري عبد الحليم مدير الفرع**
  - تاريخ التعيين أو الشراء : **2012/05/30**
  - العنوان : **حي 110 مسكن رقم76 عمارة رقم 08/أ العالية الشمالية بسكرة.**

1. تصنيف الموظفين حسب النوع:

الصنف	ذكر	انثى	المجموع
إطـــار سامي	01	00	01
إطـــــار	33	07	39
التحـــكم	03	01	04
التـــــنفيذ	03	01	04
المجـــموع	**40**	**09**	**49**

الملحق رقم 02

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
MINISTERE DU TRAVAIL, DE L'EMPLOI ET DE LA SECURITE SOCIALE
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

ولاية: بسكرة

بطاقة تقنية للفرع

الفرع:

- لقب واسم مدير الفرع :سحري عبد الحليم
- العنوان:أسواق الفلاح سابقا حي المجاهدين ص ب 297 **بني مرة بسكرة**
- تاريخ النشأة:1998/03/01
- الهاتف :033 657955
- الفاكس :033 657956
- الهاتف النقال:/
- عدد الموظفين :49

ملحقة بسكرة :

- لقب واسم رئيس الملحقة :رواقد فاطمة الزهراء
- تاريخ النشأة :2013/12/18
- العنوان:أسواق الفلاح سابقا حي المجاهدين ص ب 297 **بني مرة بسكرة**
- الهاتف :033 657955
- الفاكس :033 657956
- عدد الموظفين :08

ملحقة زريبة الوادي:

- لقب واسم رئيس الملحقة :**بن ناجي مراد**
- تاريخ النشأة :**2011/06/16**
- العنوان:**حي الإداري زريبة الوادي ولاية بسكرة**
- الهاتف :**033 64 14 97**
- الفاكس :**033 64 14 97**
- عدد الموظفين :**03**

الملحق رقم 03

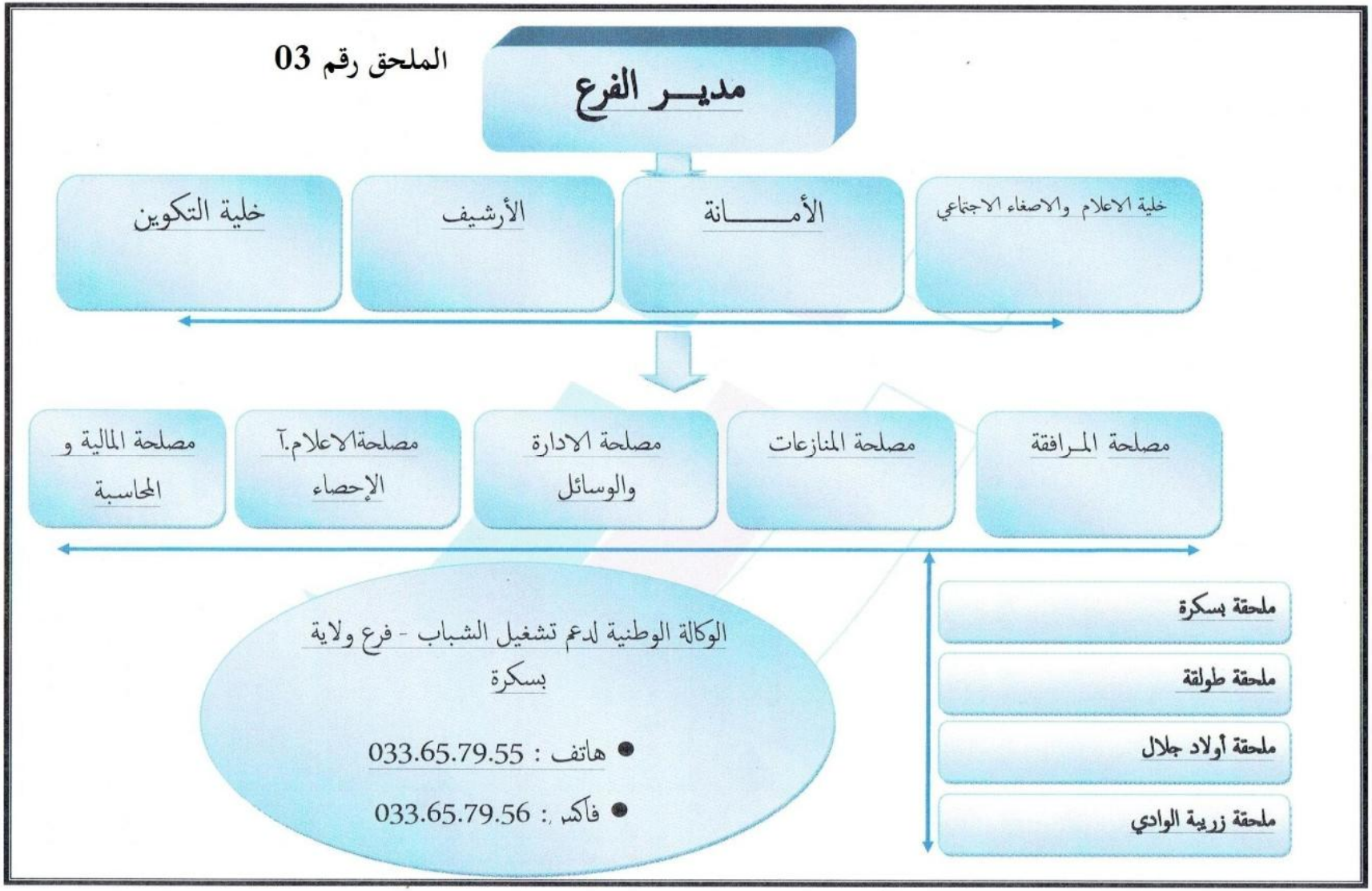

الملحق رقم 04

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هيئة ذات طابع عمومي، تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي .

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتنفيذ جهاز ذو مقاربة اقتصادية ، يهدف إلى مرافقة الشباب البطال لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات.

تسعى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى ترقية ونشر الفكر المقاولتي ،وتمنح إعانات مالية و امتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة.

تتصرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في هذا الإطار بالتنسيق مع البنوك العمومية وكل الفاعلين على المستويين الوطني والمحلي.

شروط التأهيل :

-أن يتراوح سن الشباب من 19 إلى 40 سنة .
- أن يكون ذو مؤهلات مهنية لها علاقة مع المشروع .
-أن يكون بدون عمل .
-أن يقدم مساهمة مالية شخصية بمستوى يطابق النسبة المحددة حسب المشروع .

مراحل المرافقة :

فكرة المشروع – استقبال وتوجيه -إعداد المشروع – المصادقة على المشروع من قبل لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع – موافقة البنك – تكوين صاحب المشروع – تمويل المشروع -الإنطلاق في النشاط – متابعة النشاط .

08 شارع أرزقي بن بوزيد العناصر – الجزائر
الهاتف : 021 .67.82.35/021.67.82.36
الفاكس: 021.67.56.51/021.67.75.74
www.ansej.org.dz

الملحق رقم 05

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

إنشاء مؤسسة مصغرة
التمويل الثنائي

التركيبة المالية

في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية من:

1 -المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
2 -قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الهيكل المالي للتمويل الثنائي

المستوى 1

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية
حتى 5.000.000 دج	%29	%71

المستوى 2

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج	%28	% 72

الامتيازات الجبائية

تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:

أ- في مرحلة إنجاز المشروع

-تطبيق معدل مخفض نسبته 5 % من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
-الإعفاء من دفع رسوم الملكية على الإكتسابات العقارية.
-الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

ب- في مرحلة استغلال المشروع

-الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات،
(لمدة ثلاث (03) سنوات ، أوستة (06) سنوات للمناطق الخاصة و الهضاب العليا ، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
-الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن تنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم لممتلكات الثقافية.
-الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيد (IFU) إبتداء من تاريخ الإستغلال،
(لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ بداية النشاط،أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي بـــ:

- **70 % خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي**
- **50 % خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي**
- **25 % خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي**

08 شارع أرزقي بن بوزيد العناصر - الجزائر
الهاتف : 021 .67.82.35/021.67.82.36
الفاكس: 021.67.56.51/021.67.75.74
www.ansej.org.dz

وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الملحق رقم 06

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

إنشاء مؤسسة مصغرة

التمويل الثلاثي

التركيبة المالية

يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من المستثمر، البنك و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويتكون من:

1 -المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.

2 -قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،

3 -قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100% و يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

المستوى 1

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5.000.000 دج	% 29	%1	%70

المستوى 2

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج	% 28	% 2	% 70

تخفيض نسب الفوائد البنكية

تخفض نسبة فائدة القرض البنكي بـــــ 100% بالنسبة لكل النشاطات (نسبة الفائدة 0%).

الإعانات المالية

تمنح لشباب أصحاب المشاريع، ثلاثة قروض اضافية :

قرض بدون فائدة لاقتناء عربة ورشة = 500.000 دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني.

قرض بدون فائدة للكراء يصل إلى 500.000 دج.

قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 1000.000 دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للطلبة الجامعيين (أطباء، محامون...) لإنشاء مكاتب جماعية.

الامتيازات الجبائية

تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:

أ- في مرحلة إنجاز المشروع

- تطبيق معدل مخفض نسبته 5 % من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الإكتسابات العقارية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

ب-في مرحلة استغلال المشروع

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و إضافات البنايات.

(لمدة ثلاث (03) سنوات ،أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة و الهضاب العليا ، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).

- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة(IFU) إبتداء من تاريخ الإستغلال.

(لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).

تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.

- عند نهاية فترة الإعفاء، تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي بـــ:

70 % خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي
50 % خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي
25 % خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي

08 شارع أرزقي بن بوزيد العناصر - الجزائر
الهاتف : 021 .67.82.35/021.67.82.36
الفاكس: 021.67.56.51/021.67.75.74

www.ansej.org.dz

LES ETAPES DE L'ACCOMPAGNEMENT EN PHASE DE CREATION

الملحق رقم 07

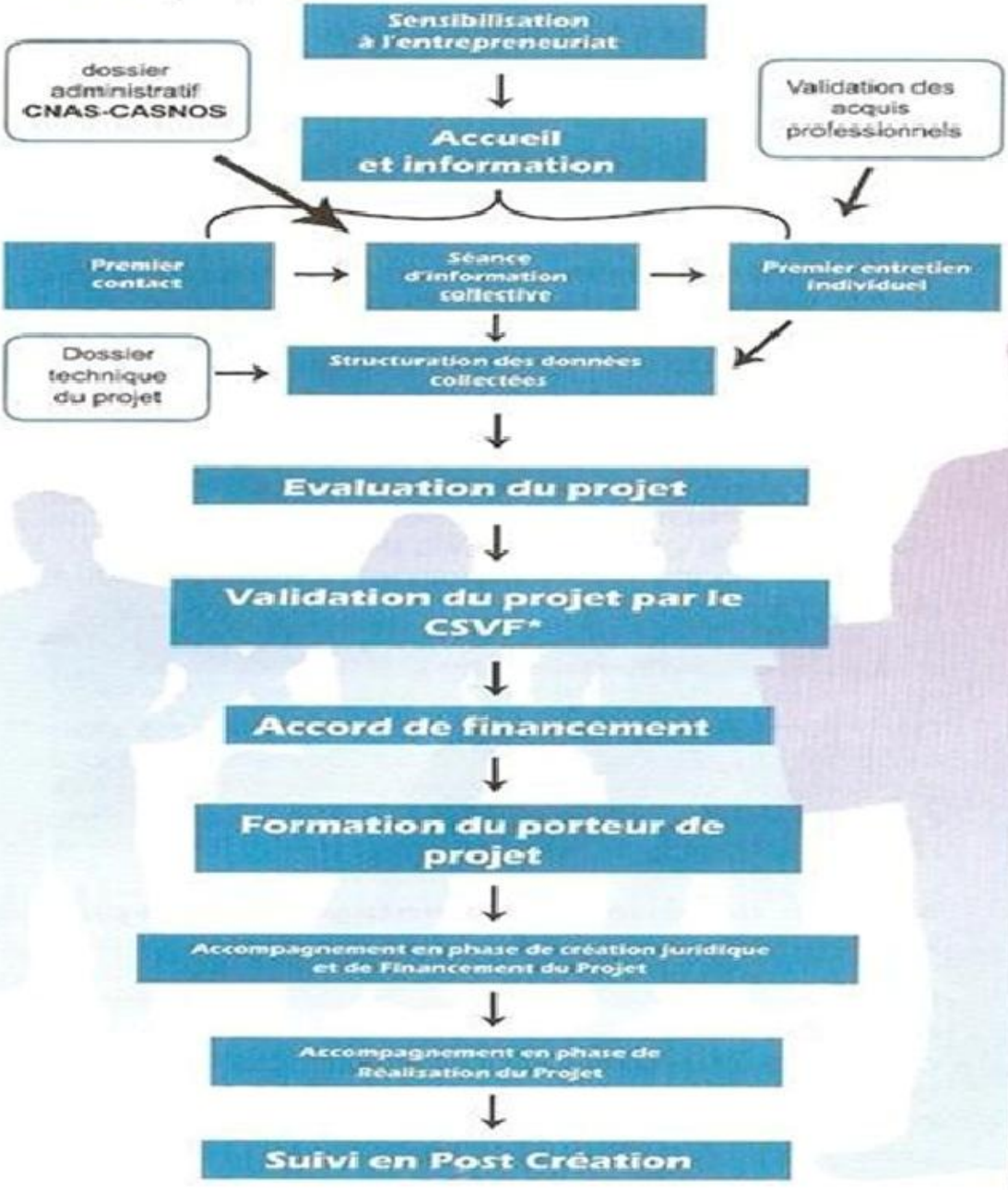

***CSVF:** Comité de Sélection, de Validation et de Financement des projets

مسار عملية المرافقة

الملحق رقم 08

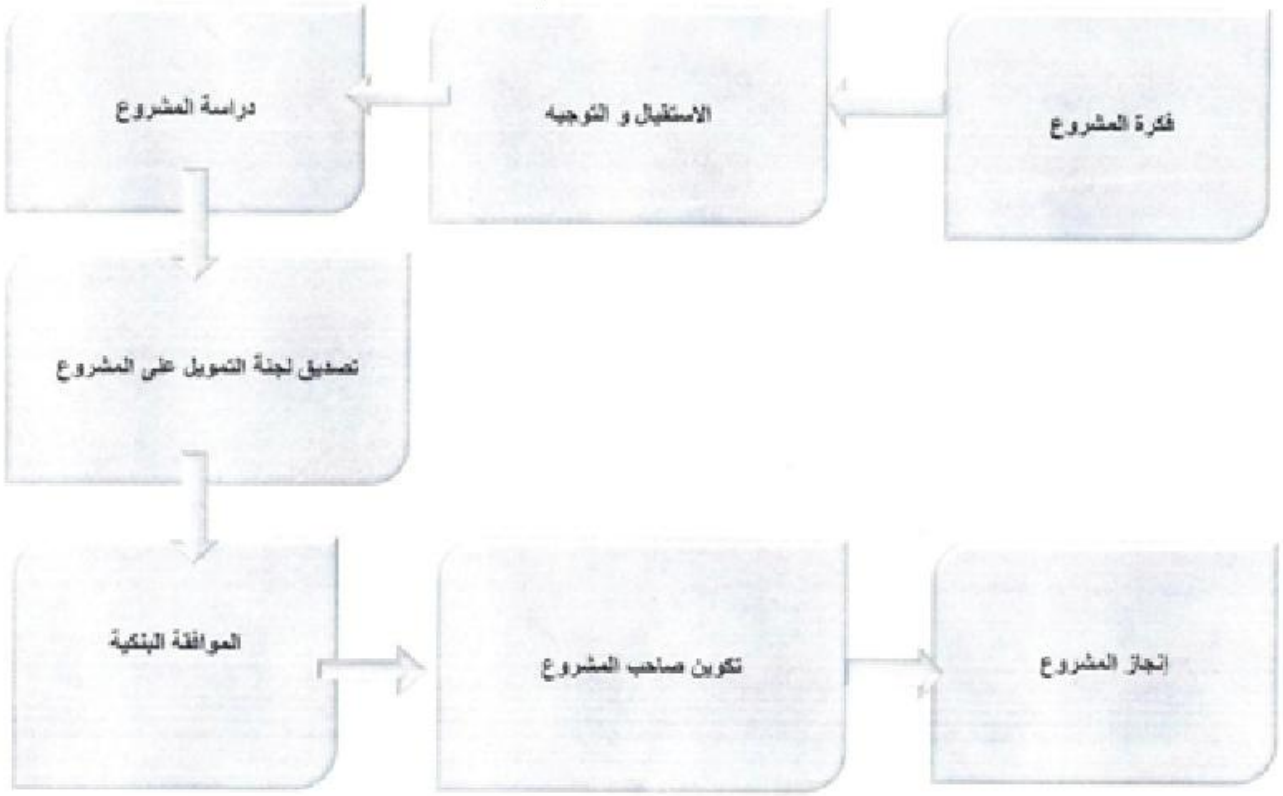

الملحق رقم 09

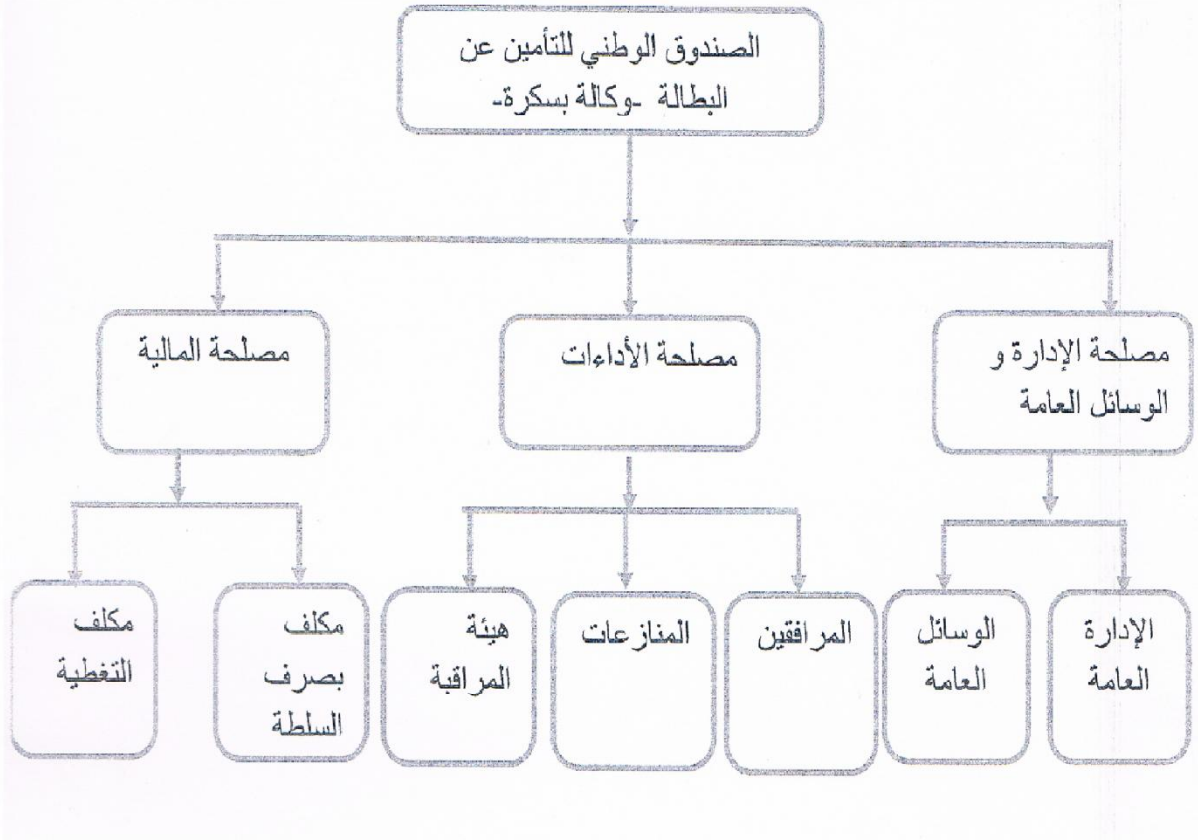

الملحق رقم 10

وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

ورشـــات متنقلـــة

أنتم حاملوا شهادة التكوين المهني، البالغين من العمر ما بين 30 و 50 سنة.

يمكنكم إنشاء مؤسستكم بمساهمة شخصية بـ **1%** أو **2%** من كلفة استثمار تصل إلى **10** ملايين دينار جزائري •

ان مرافقة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة و الإعانات و الامتيازات الممنوحة لكم من طرف الدولة تساهم في إنجاح مشروعكم.

تستفيـــدون من :

- قرض بدون فائدة بمبلغ يقدر بـ **500.000 دينار جزائري** لاقتناء ورشات متنقلة لممارسة نشاطكم في مجالات الترصيص، كهرباء العمارات، التدفئة، التبريد، تركيب الزجاج، دهن العمارات و مكانيك السيارات.
- قرض بدون فائدة بنسبة **28%** أو **29%** (حسب كلفة الاستثمار الإجمالية).

تخفيـــض نسـب الفـــوائد البـنكيـــة مـابيـــن 60% و 95%

- إرجاء لمدة **ثلاث سنوات** لتسديد القرض البنكي.
- إرجاء لمدة **سنة** لدفع الفوائد البنكية.

إن مدة تسديد القرض البنكي
لا يمكنها أن تكون أقل من ثمان **08** سنوات منها **03** سنوات إرجاء.

97 نهج بوقرة –الأبيار الجزائر.
الهاتف: 30 إلى 021.92.98.25 / الفاكس:021.92.98.36
www.cnac.dz

وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

مكـــاتب جمـــــاعية

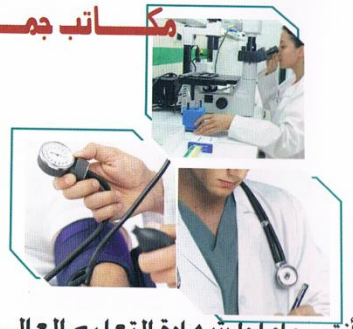

أنتم حاملوا شهادة التعليم العالي، البالغين من العمر ما بين 30 و 50 سنة.

يمكنكم إنشاء مكاتب جماعية بمساهمة شخصية بـ **1%** أو **2%** من كلفة استثمار تصل إلى **10** ملايين دينار جزائري

ان مرافقة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة و الإعانات و الامتيازات الممنوحة لكم من طرف الدولة تساهم في إنجاح مشروعكم.

تستفيـــدون من :

- جمع حصص الحد الأقصى للاستثمار وفقا لعدد الشباب أصحاب المشاريع.
- إعانة بمبلغ يصل إلى **1.000.000** دينار جزائري لكراء محل لإيواء مكتبكم الجماعي.
- قرض بدون فائدة بنسبة **28 %** أو **29 %** (حسب كلفة الاستثمار الإجمالية).

- إرجاء لمدة **ثلاث سنوات** لتسديد القرض البنكي.
- إرجاء لمدة **سنة** لدفع الفوائد البنكية.

إن مدة تسديد القرض البنكي
لا يمكنها أن تكون أقل من ثمان **08** سنوات منها **03** سنوات إرجاء.

97 نهج بوقرة –الأبيار الجزائر.
الهاتف: 30 إلى 021.92.98.25 / الفاكس:021.92.98.36
www.cnac.dz

وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

قـرض كراء

أنتم البالغون من العمر ما بين 30 و 50 سنة.

يمكنكم إنشاء مؤسستكم بمساهمة شخصية بـ **1%** أو **2%** من كلفة استثمار تصل إلى **10** ملايين دينار جزائري •

ان مرافقة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة و الإعانات و الامتيازات الممنوحة لكم من طرف الدولة تساهم في إنجاح مشروعكم.

تستفيـــدون من :

- إعانة بمبلغ يقدر بـ **500.000** دينار جزائري (بدون فائدة) لكراء محل لإيواء النشاطات المستقرة.
- قرض (بدون فوائد) بنسبة **28 %** أو **29 %** (حسب كلفة الاستثمار الإجمالية).

- إرجاء لمدة **ثلاث سنوات** لتسديد القرض البنكي.
- إرجاء لمدة **سنة** لدفع الفوائد البنكية.

لمزيد من المعلومات اتصلوا بالوكالة المحلية (CNAC)

إن مدة تسديد القرض البنكي
لا يمكنها أن تكون أقل من ثمان **08** سنوات منها **03** سنوات إرجاء.

97 نهج بوقرة –الأبيار الجزائر.
الهاتف: 30 إلى 021.92.98.25 / الفاكس:021.92.98.36
www.cnac.dz

الملحق رقم 11

وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

مستلزمات الملف الخاص بالالتحاق بالجهاز

تكوين الملف:

مستلزمات الملف الإداري

1. شهادة ميلاد أصلية مسلمة من طرف البلدية (رقم 12)
2. نسخة طبق الأصل من بطاقة التعريف الوطنية مصادق عليها
3. صورة شمسية
4. شهادة إقامة لا تتعدى مدتها 6 أشهر
5. شهادة تسجيل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل، (بالنسبة للمستفيدين من نظام التعويض الخاص بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، تقدم لهم شهادة تعويض من طرف الوكالة الولائية التابع إليها)
6. نسخة طبق الأصل للشهادة التي تثبت كفاءة البطال في مجال المشروع متحصل عليها من أي مؤسسة عمومية أو خاصة (شهادة عمل، شهادة تكوين، إلخ.....)

هام :

البطالين ذوي المشاريع المصرحين باكتسابهم معارف و كفاءات خاصة بالنشاط المراد القيام به و الذين ليس بحوزتهم شهادات أو دليل لاثبات هذه المعرفة يتم توجيههم إلى مراكز التكوين المتعاقدة مع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لإثبات كفاءتهم, من تنظيم و تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

إن مدة تسديد القرض البنكي
لا يمكنها أن تكون أقل من ثمان 08 سنوات منها 03 سنوات إرجاء.

97 نهج بوقرة -الأبيار الجزائر .
الهاتف: 30 إلى 021.92.98.25 / الفاكس:021.92.98.36
www.cnac.dz

الملخص

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية، لكونها أساس النهضة للدول المتقدمة حاليا، وهذا اعتبارا لمزاياها المتعددة، من قلة حاجاتها لرؤوس أموال ضخمة ومساهمتها في زيادة الصادرات، وقدرتها على توفير فرص عمل جديدة، إضافة إلى ما تتمتع به من مزايا في مجالات المهارات التنظيمية والقدرة على الإبداع، وقدرتها على إنتاج سلع وخدمات جديدة، وكل هذا جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى باهتمام الدول والمنظمات الدولية، إلى جانب الباحثين والمختصين، وهذا الاهتمام نابع من الدور الهام الذي تلعبه في التنمية، حيث تساهم بشكل فعال في زيادة الطاقة الإنتاجية وتشغيل اليد العاملة ودعم المؤسسات الكبيرة وتكوين القيمة المضافة.

وفي هذا المجال أصبحت الجزائر من بين الدول التي تولي اهتمام بالغ بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة مع بداية التسعينات من القرن العشرين، ويتجلى ذلك من خلال استحداث اطر قانونية وهيئات وطنية لتطويرها، وبرامج وآليات لدعمها وترقيتها، وتعزيز تطورها وذلك بتوفير التمويل اللازم لها وتهيئة الظروف التنظيمية لنموها.

بالرغم من مساندة أجهزة الدعم والتمويل المالي التي سخرتها الحكومة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو والتطور والتي تكون قد ساهمة في تنمية هذا القطاع بشكل معين، لكنه لم يكن كافيا وهذا ما جعل الحكومة تتحمل أعباء إضافية دون آثار ايجابية حول تطور هذه المؤسسات محليا ودوليا، لذا فان نجاح هذه المؤسسات يتطلب توفر وسائل مادية وموارد بشرية ذات كفاءة عالية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هياكل الدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

Le Résumé

Les petites et moyennes entreprises sont considérées comme un essentielle outil de développement économique, étant le fondement de la révolution des pays développé à présent, et c'est du à ses plusieurs caractéristiques, et leurs capacités à créer de nouveau postes d'emplois, ajouter à cela le faite qu'elles jouies de privilège en ce qui concerne les compétence d'organisation et le pouvoir de création et de produire de nouveaux produits et services, c'est ce qui a fait que les pays et les organisation mondiales s'intéressent a ses entreprises, cet intérêt provient du rôle important que jouent ses entreprises dans le développement économique ,car elles participent en force a accroitre la productivité et l'emploi de mains d'œuvres.

Dans ces domaines l'Algérie est parmi les pays qui donnent du mérite et de l'importance aux petites et moyennes entreprises surtout avec les débuts du vingtième siècle, ce qui prouvent cela sont les cadres légaux mis en places pour leurs développement, ainsi que des programmes d'aide et de promotion, ajouter à cela le financement et l'habilitation des condition favorable à leurs croissance.

Malgré le soutien des systèmes financiers que le gouvernement a mis en place pour aider les petites et moyennes entreprises, le gouvernement a subit des frais sans retour positif sur le développements de ses entreprises local et mondial, donc,

le succès de ses entreprises demande des moyens matériels et des ressources humaines compétentes.

Mots clés: petites et moyennes entreprises, le financement des petites et moyennes entreprises, le soutien et le financement des structures des petites et moyennes entreprises, l'Agence nationale pour soutenir l'emploi des jeunes (ANSEJ) , le Fonds national d'assurance chômage (CNAC).